ت كونسلت ليبانون

ش ايبرت

سياسة الضريبية و أثرها

لإصلاح الهيكلي و الاستثمار

فندق الكورمودور ١٩ آذار ١٩٩٨

داتا اند انفستمنت كونسلت ليبانون

مؤسسة فريدريش ايبرت

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

السياسة الضريبية و أثرها
على الإصلاح الهيكلي و الاستثمار

فندق الكومودور ١٩ آذار ١٩٩٨

مقدمة

كلمة وزير الاقتصاد و التجارة الأستاذ ياسين جابر

الجلسة الأولى: السياسة الضريبية و أثرها على الاصلاح الهيكلي و الاستثمار:

د. انطوان شويري: الأسواق المالية والإصلاح الهيكلي.

د. لويس حبيقة : الغرفة الدولية للتجارة –ضريبة المبيعات واثرها على الاستثمار.

كلمة الأستاذ موفق اليافي نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

الجلسة الثانية: السياسة الضريبية في اطار المقومات الاقتصادية:

د. سعد عنداري: البنية الاجتماعية – الاقتصادية.

د. انطوان حداد : "الضرائب وتوزيع الدخل".

الجلسة الثالثة: السياسة الضرائبية في اطار المقومات الاقتصادية الاجتماعية:

رأي لجمعية الصناعيين الأستاذ ماركو أيوب.

كلمة جمعية تجار بيروت الاستاذ نديم عاصي رئيس جمعية تجار بيروت.

د. ايلي يشوعي :المساواة امام الضريبة والمساواة بواسطتها.

د. كمال شحادة: تنمية القطاع الخاص عبر الضرائب.

حوار مفتوح مع وزير الدولة للشؤون المالية الأستاذ فؤاد السنيورة

Appendix:
Roy Badaro: The Fair Tax
Ma'an Barazy: Thoughts on taxation and inflation control

مقدمة:

لقد حدد قانون موازنة ١٩٩٨ الإيرادات الضريبية بـ ٣٦٦ مليار ليرة، والضريبة على الدخل ٤٤٠ مليار ليرة وضريبة الدخل على الرواتب والأجور ٢٠ مليار ليرة، وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة ٣٠ مليار ليرة. وبديهي قوله أن سحب هذا المشروع يحتم إيجاد موارد مالية إضافية بحدد الـ ٢٠٠ مليار ليرة والتي تتوقع وزارة المال أن تحققها من واردات ضريبة الـ ١% في حدود السنة الثانية من تطبيقها. وزيادة فإن "معضلة" تمويل سلسلة الرتب والرواتب لا تزال جاثمة بكامل تعقيداتها أمام السلطات المالية، خاصة وأن التجاذبات السياسية المعروفة حول هذه الضريبة لا يبدو أنها ستجد حلاً لها في المستقبل القريب وإن كانت هذه السلسلة قد قدرت تكاليفها بـ ١٢٠ مليار ليرة لـ ٩٦ و ٩٧، فإن المبالغ المستحقة في ٩٨ يمكن أن تكون بحدود ١٨٠ مليار ليرة. ولزيادة المشهد تعقيداً تواجه الحكومة أيضاً مسؤولية إيجاد تمويل إضافي لنفقاتها الإستثمارية والتي حددتها الموازنة العامة بحدود الـ ٧٠٣ مليارات ليرة وايجاد المزيد من مصادر التمويل لمشاريع تنمية حيوية لا تقل أهمية عن موضوع إنماء المناطق المحرومة، وخطة عودة المهجرين زيادة إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية لسد مساهمة الدولة اللبنانية في المشاريع الإنمائية التي إلتزمت بتمويل نسبة مئوية منها جهات دولية متعددة ومنها البنك الأوروبي والمجموعة الأوروبية.

وتفيد مصادر مجلس الإنماء والإعمار أن لبنان يفضل التريث في سحب المبالغ التي إلتزم بها، خاصةً وأن "مشاكل تقنية عديدة قد برزت في كلفة هذه المشاريع".

إشارة إلى أن عدم إيجاد مصادر تمويل لبعض مشاريع المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمار كمشروع "شركة الطرق ش.م.ل." ومشروع الأوتوستراد العربي قد أدى إلى التريث أيضاً في هذه المشاريع وذلك لجهة عدم القدرة على الإيفاء بكلفة الإستملاكات المطلوبة، وعدم المرونة في أساليب التمويل التي إقترحتها الحكومة على الشركات العالمية لخوض هذه التجربة.

وقد تكون الضحية التالية لهذا الأمر مشروع وزارة الأشغال العامة لتأهيل شبكة الطرق الدولية والمحلية. الأمر الذي أكده وزير الأشغال العامة علي حراجلي في أكثر من مناسبة.

أما الخبر السعيد في هذه السلسلة من الوقائع فهو يتعلق فقط بإعادة هيكلة الدين، وإصدار السندات الدولية والتي يبدو أن هنالك اتجاها حكوميا واضحا بزيادة الإصدار الأول منه إلى مبلغ مليار على أن تحدد وزارة المالية بالإتفاق مع مصرف لبنان المركزي وجمعية مصارف المساهمة المثوية لخمسة مصارف تجارية في هذا الإصدار.

أما الأمر الغريب في سلسلة الوقائع هذه فهو تجسيد إنقلاب الحلفاء الرئيسيين و"الطبيعيين" لمشروع الرئيس رفيق الحريري عليه وعلى رأسهم الهيئات الإقتصادية وتجمعات رجال الأعمال وكتلة التحرير، والكثير من الهيئات الشعبية. في موازاة الإنقلاب بين الحلفاء تقول أوساط الرئيس الحريري أن إيجاد بدائل في هذه الظروف السياسية والمالية الدقيقة قد يكون أمرا شبه مستحيل، ولزيادة "الطين بلة" قد تحول هذه التحاذبات إلى "فرملة"، مشروع إعادة هيكلة الضرائب على الأملاك، وبالتالي تمرير المراسيم التطبيقية لمخالفات الأملاك البحرية فيما تعاني وزارة المالية الأمرين في تحصل الإيرادات الناتجة عن تسوية المخالفات و عن تسوية مخالفات البناء، وهي تقدر بحوالي الـ ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٩٨.

سيناريو الورقة الإصلاحية:

والجدير قوله أن إجهاض مشروع الـ ١% إلى جانب التساؤلات العديدة في البحث عن مصادر تمويل إضافية فهو في الإنعكاسات المتوقعة على سيناريو موازنة ١٩٩٨، وبالتالي على نسب النمو والمقومات الأساسية للإقتصاد الحقيقي. وقد أصبحت هذه الأخيرة معروفة رقميا، فنسب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقية حققت ٣.٥% في ٩٧ مقارنة بـ ٤% في ٩٦ و ٦,٥% في ٩٥ وقد إرتفعت الدولرة في الودائع إلى ٦٣.٩ في ٩٧ مقارنة بـ ٧٨.٢ من ٩٦ إضافة إلى زيادة الفوائد الفعلية السنوية إلى ١١.٧% في ٩٧ و٥.٥% في ٩٥ و٨.٠% في ٩٤!

هذا وقد قدرت جهات مصرفية واسعة الإطلاع كلفة الإستقرار النقدي بحوالي ٧٤٢ مليون دولار في ٩٧، مقارنة بـ٥٢٩ مليونا في ٩٦ و ٥٢٠ مليونا في ٩٥ بموازاة نمو الودائع بالعملات الأجنبية إلى ٥.٩٣٢ مليارات دولار في الفترة عينها من ٥.٨٨٦ و٤.٤٨٦ مليار ليرة، وتقدر هذه الجهات أن نسبة الهدر الحاصل في موازنة الدولة يمكن تقديرها بـ ٣% من إجمالي الناتج القومي لمجموع التهرب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة أي حوالي ٧٠٠ مليار ليرة في الواردات و١٦١٨ مليار ليرة في النفقات لعام ١٩٩٧. وتفيد هذه الأرقام عن تهربات بلغت ٢٠% من إجمالي النفقات التشغيلية في القطاع العام وهدر وصل إلى ٢٠% من المشاريع الإستثمارية التي تمت الموافقة على تلزيمها.

أما سيناريو الورقة الإصلاحية فهو يعني رقميا، وحسب المصادر عينها نسبة زيادة الواردات من إجمالي الناتج بنسبة ١٧.٣% مقارنة بـ ١٦% في الوضع الراهن، وتخفيف نسبة إجمالي الدين من إجمالي الناتج ١١٢% أما تطبيق الضريبة على المبيعات (VAT) بنسبة ٤% مثلا فيمكن لها أن تنعكس إيجابا على نسبة إجمالي الواردات إلى إجمالي الناتج القومي وترفع هذه النسبة إلى ٢١.٦%، كما ستنعكس إيجابا على نسبة المديونية إلى نسبة إجمالي الناتج من ١٣٧% إلى ٩٤%.

وتعتقد هذه الجهات أن هذا السيناريو لا بد أن ترافقه خطة متوازية لتخصيص موسسات حكومية قيمتها الإجمالية ٤ مليارات دولار، وعليه ستشهد الموازنة العامة فائضا بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على أبعد تقدير.

ويقول أعيان القطاع المصرفي أن أهمية هذا السيناريو أعطى للمرة الأولى إشارات حقيقية للأسواق وبات يشكل خطوطا حمراء كان يصعب التوافق عليها. فهذه البنود إعترفت بأن حجم القطاع العام بات يزداد عاما بعد عام قياسا إلى حجم الإقتصاد الوطني وقد بات يغذي قوى تضخمية ويشكل عبئا على النمو وزيادة الدين العام الإجمالي. أما بيت القصيد في إرتفاع كلفة القطاع العام فيرجع إلى تراجع فعالية القطاع العام الذي يقارب حجمه ٢١١ ألفا من الموظفين، فالدولة تستخدم ٢٠% من حجم القوى العاملة فيها لا تزيد مساهمتها في الناتج الإجمالي ٧%.

تجيب مصادر مقربة من وزارة العمل أن الطروحات المتبادلة في هذا الإطار لم تتعد كونها مجرد أفكار عشوائية لم تصب بخانة المراد به إعادة تحديد هيكلية الواردات، والإعتماد على مصادر جديدة في التمويل وذلك لعدد من الأسباب أهمها:

أولا: أن المذكرات المتعددة التي رفعتها الهيئات الإقتصادية وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت أكدت على المفاعيل التراكمية لهذه الضريبة من جهة وتحميل أعبائها للقطاعات الإنتاجية التي ستواجه الأمرين في إقتطاعها من حجم أعمالها أولا بالنسبة للركود التجاري التي تعاني منه المؤسسات.

وأكدت جمعية تجار بيروت في مذكرة أخرى أن المشروع الحالي سيشكل أعباء إضافية على مؤسسات تعاني من ركود في مبيعاتها وأن هذه الضريبة لا تفرق بين القطاعات الإقتصادية ولا تفرق بين الأرباح والخسائر كما أن تركيبة الكلفة ومنها الفائدة والأجور والنقل والخدمات ستشكل ثقلا على مؤسسات عديدة. وتضيف المذكرة أن الضريبة المذكورة ستكون عاملا مؤثرا في قدرة المؤسسات على مواجهة الخارج و منافسته.

وتقول فذلكة جمعية تجار بيروت أن المهمة الأساسية لا تكمن في زيادة الأعباء بل في تخفيف الإنفاق والقيام بعملية واسعة في إصلاح كافة المقدمات المالية وذلك بتخفيف العجز العام.

ومن البديهي قوله أن جميعة تجار بيروت وإتحاد الغرف لم تطرح بدائل في التركيبة الضرورية كون هوامش المناورة في هذه الطروحات تبدو ضيقة وتنعكس أولا على القطاع الخاص. فرفض الضريبة جملة وتفصيلا يعني أيضا رفض أية هوامش في ربحية الأعمال و"تمترس" القطاعات الإنتاجية بنسب أرباحها.

وقد تخوفت مذكرة إتحاد الغرف من أن الضريبة على حجم الأعمال ستتراكم نسبتها الفعلية مع ترابط حلقات الإنتاج والتوزيع وستلقي بثقل تكليفي أكبر على الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية العالية كما ستنعكس سلبا على الشركات ذات هوامش الربح المتدني، و ستطال أيضا المؤسسات التي تنتج أعمالها خسائر متحولة إلى ضريبة على الإستثمار. وتضيف المذكرة أن أحدا لا يستطيع تقدير النسب الفعلية لهذه

الضريبة بغياب المعطيات الإحصائية الدقيقة على مستوى القطاعات الإقتصادية المختلفة، غير أننا لا نستبعد إمكانية بلوغ هذه النسب في بعض القطاعات الإنتاجية حد العشرة أضعاف قياسا للنسبية الأسبقية".

وتقول المصادر المشار إليها آنفا أن هنالك الكثير من المغالطات في هذا الطرح كون المقصود من إقتطاع هذه الضريبة ليس الإستثمار بحد ذاته دون إحتساب عمليات الربح والخسارة من جهة، كما أن المفاعيل التراكمية لهذه الضريبة لن تتعدى مفاعيلها نسبة الـ ٢% في أكثر القطاعات الإقتصادية والصناعية منها الأكثر حساسية لهذه الزيادة.

أما عن الطروحات البديلة في زيادة ضريبة الدخل إلى ١٥% والتي كانت وزارة المال أصلا وراء هذا المشروع فزيادة هذه النسبة قد تكون أصلا مستحيلة في الوضع الراهن، بعد أن سوق لبنان ضريبة الـ ١٠% كأساس لبرنامج تحفيز الإستثمارات المحلية وخاصة تلك المتعلقة بدرجة كبيرة بتدفقات رؤوس الأموال الخارجية. وعلى أي حال تقول هذه المصادر أن السلطات المالية كانت قد عبرت عن إستعدادها بإعادة بحث هذه الزيادات، وهي غير متمسكة في هذا المشروع على أية حال.

ثانيا: تقول المصادر أن تركيبة هذه الضريبة وتطبيقها هي الأسهل في مفهوم العلم الضريبي، ولا تتوقع وزارة المال أي زيادات أو أعباء إدارية في تنفيذ مفاعيلها.

أما في الإطار التنظيمي لها فتقول المصادر أن إدخال هذه الضريبة على حجم الأعمال سيمهد بشكل تلقائي لتطبيق الضريبة التصاعدية المضافة على المبيعلت (Xalue Addei Tax) ولا تتعارض هذه الرؤية مع ما عبرت عنه آراء متعددة نحو السير في إصلاح ضرائبي وذلك عبر السعي إلى رفع إجمالي الإقتطاع الضريبي إلى نحو ٢٠-٢٥% من الناتج المحلي ورفع حصة الضرائب المباشرة إلى نحو ٤٠-٥٠% من الإقتطاع الضريبي الإجمالي (ويمكن أن يكون إدخال ضريبة على الإثراء سبيلا في هذا المجال) ورفع حصة ضريبة الدخل إلى نحو ٥٠% من إجمالي الضرائب المباشرة، وتكليف عدد من المكتومين الحاليين وإعادة تكليف القطاع الزراعي المعفى مبدئيا من التكليف على الرغم من تحقيقه معدلات نمو حقيقية.

وفي موازاة هذا المحور ثمة رأي يؤكد أن الحكومة لن تستطيع إلا أن تجري خطة واقعية في إعادة جدولة مقومات سياستها الضريبية. فنسبة إقتطاع ضريبة الدخل من الناتج المحلي مقدرة بحوالي ١٦% ويجب أن تصل إلى ٣٠% لتأمين الحاجات الملحة. فلقد بلغت قيمة ضرائب الدخل المحققة بزيادات كبيرة بين ٩٧و٩٦ أي حوالي ٨-١٠% من الواردات.

خلاصة

ماذا تعني هذه النقاط؟

من الواضح أن حكومة الرئيس الحريري تخوض معركة الرسوم والضرائب وفق "لاإنسجام" تام بين أعضائها، وتداخل لغة الأرقام بلغة السياسة فتقتصر المعالجات على المزايدات بالموافق تارة وبمحاولة إجراء مقايضة بين عدد من المطالب الأخرى تارة أخرى.

ويبدو أن الأحاديث المكررة عن "ضرورة مراعاة الظروف الإقليمية المعقدة" لن تجدي في هذه المرة، كما لا يعلم أحد متى سيعاد إدراج الموضوع الضريبي على جدول أعمال مجلس الوزراء.

والواقع أن لبنان هو بأمس الحاجة إلى سلوك طريق معاكس في تحفيز النمو، أي إلى زيادة المبالغ التي تضخها الدولة في الإستثمارات البينية بغية تحقيق عدد من الأهداف الحيوية وأهمها الخروج من حالة الركود وتحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي القائم يفوق تطور الدين العام.

وعليه يمكن القول أن مصادر التمويل أضحت تتضاءل يوما بعد يوم، إلا أن السلطات المالية قد نست (أو تناست) لغة تكلمتها منذ ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ وهي لغة كانت تنادي بتمويل الإقتصاد الحقيقي عبر الأسواق المالية وضرورة إيجاد السبل لتدفقات رؤوس الأموال إلى شركات أموال لبنانية وغير لبنانية تسعى لتمويل عدد من المشاريع الحيوية، عدا عن الحديث المتكرر (حينئذ) عن إعادة لعب لبنان دوره المالي في المنطقة، فهل يأتي الترياق من العراق؟

وبكلام آخر لماذا تغيرت لغة التمويل وإعادة كسب الأصدقاء عن طريق شركات مختلطة تكون قاعدتها الأساسية بورصة بيروت، وميزتها العصرية الشفافية.. في القول والفعل؟

كلمة وزير الاقتصاد و التجارة الأستاذ ياسين جابر

يسعدني أن أكون اليوم بين هذا الجمع الراقي من الاقتصاديين والماليين والاختصاصيين متحدثا عن "التعديلات المقترحة على السياسة الضريبية في لبنان وأثرها على الإصلاح الهيكلي والاستثمار". كما اود أن أشكر كل من مركز دراسات الأسواق الناشئة، مؤسسة فريدريتش إيبرت، ومؤسسة داتا اند انفستمنت كونلست-ليبانون على دعوتي لرعاية هذا المؤتمر والذي يأتي انعقاده في ظل ظروف صعبة ودقيقة يمر بها الاقتصاد اللبناني. عنوانها الأبرز المشكلة الحادة في مالية الدولة العامة والناجمة أساسا عن عدم كفاية الإيرادات وضخامة متطلبات الإنفاق، مما أدى مع مرور الزمن إلى نمو العجز في موازنة الدولة وارتفاع كبير في الدين العام بالإضافة إلى ذلك، الركود النسبي في النشاط الاقتصادي الذي تعاني منه مختلف القطاعات بفعل مجموعة من العوامل المؤثرة داخليا وخارجيا.

إلا أن هذا لا ينسينا بالطبع الظواهر والإنجازات الإيجابية في اقتصادنا خاصة الاستقرار النقدي، تراجع نسبة التضخم من ١٠,٦% عام ١٩٩٥ إلى ٨% عام ١٩٩٧، والفوائض الملحوظة في ميزان المدفوعات بالرغم من العجز المزمن والكبير في الميزان التجاري. كذلك لا بد من الإشارة أنه بالرغم من التراجع المضطرد منذ سنوات في معدل النمو الاقتصادي العام للبنان من ٨% إلى حدود ٣,٥% عام ١٩٩٧، فإن هناك قطاعات شهدت نموا حقيقيا كالصناعة والسياحة والمصارف والتأمين والنقل.

مما لا شك فيه أن الجدية التي برزت في تعاطي الحكومة اللبنانية مع هذه المشكلة وبالتعاون والتشاور مع القطاع الخاص من خلال الخلوة الاقتصادية والتي استتبعت بالورقة الإصلاحية تبعث على التفاؤل وتشكل منطلقا حقيقيا للسيطرة تدريجيا على أسباب الأزمة ونتائجها ووضع التصورات لإيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد كثر الحديث خلال الأسابيع الماضية عن موضوع ندوتنا اليوم، وقد طالعتنا الصحف بمختلف الآراء والتحليلات التي تم التداول بها بين مختلف المؤسسات الخاصة منها والعامة، ولكننا خلال هذا اللقاء سنحاول مناقشة وتبادل الآراء بكل موضوعية وجدية لما يتسم به هذا الموضوع من أهمية.

إن علم الاقتصاد يقوم على مبدأ سبل توزيع الموارد المحدودة المتوفرة إزاء الاحتياجات الكبيرة المطلوبة. ومن هنا تقع المسؤولية على الحكومة في وضع القوانين وفرض الضرائب وترشيد الإنفاق بما يتماشى مع أفضل استعمال لهذا المبدأ مما لهذه العناصر من تأثير مباشر على سوق التوظيف الاستثمار، والاستهلاك.

من البديهي القول أن تقليص عجز الموازنة يعتمد بشكل أساسي على تقليص النفقات وزيادة الإيرادات لكننا نعلم جميعا أن خطواتنا في مجال تقليص النفقات محكومة بحدود ضيقة كون ٨٠% من النفقات هو عبارة عن خدمة الدين العام (حوالي ٤٣%) ورواتب وأجور القطاع العام (حوالي ٣٧%) فيبقى هامش التحرك ضمن ال ٢٠% المتبقية. لذلك أرى أنه من الأفضل العمل على عقلنة النفقات والتركيز على زيادة الإنتاجية في القطاع العام عبر القيام بإصلاحات إدارية جدية لطالما تحدثنا عنها سابقا.

أما فيما يتعلق بباب الإيرادات وهنا بيت القصيد وجوهر الموضوع، فلا مناص من إيجاد مصادر دخل جديدة للخزينة للمساهمة في تقليص عجز الموازنة وتغطية المصاريف الملحة التي يجري الحديث عنها، وأبرزها: سلسلة الرتب والرواتب، إنماء المناطق المحرومة، وتمويل صندوق المهجرين. إن الحديث يؤدي بنا إلى دخول في موضوع الضرائب المستحدثة والتي يكثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة.

وفيما يتعلق بموضوع الضرائب عامة، هنالك ثلاثة معايير يتفق عليها الجميع من حيث المبدأ، ألا وهي:

أ-الضريبة الإيجابية هي الضريبة التي لا تضيف أعباء إدارية جديدة على الخزينة.

ب-الضريبة الإيجابية تعمل على أن تكون محايدة وغير متحيزة لمختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع ولا تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال الرسوم السلبية الغير مجدية.

ج-الضريبة الإيجابية هي الضريبة العادلة كما ونوعا.

من هنا نستخلص أن الضريبة السلبية هي الضريبة المعقدة والمكلفة، الضريبة المسيئة والمبطئة للنشاط الاقتصادي، الضريبة الغير منصفة.

من الواضح أن هنالك إجماعا كبيرا ومتزايدا عند الاقتصاديين والقانونيين ودافعي الضرائب حول كون النظام الضرائبي المتبع حاليا في لبنان أصبح يشكل عائقا أمام نمو الاقتصاد بعد عقود من سوء التطبيق ومن الهدر في الجباية، مما يحتم علينا وضع نظام ضرائبي متكامل وفعال وعادل وداعم لمجالات تنمية طاقات اقتصادنا الكامنة ، ويخدم السياسة الضرائبية العليا، ويتماشى مع الالتزامات القادمة التي ستترتب على لبنان من قبل المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما يجب أن يترافق هذا بالتأكيد مع وضع آلية جباية فعالة تضمن حسن تطبيق النظام المذكور.

إنه لمن نافل القول أن السياسات الضرائبية يجب أن ترتكز إلى قاعدة معلومات إحصائية دقيقة لتمكننا من تقييم السياسات المتبعة والقرارات المتخذة. فعلى سبيل المثال، هنالك سؤال يطرح نفسه: هل أن تخفيض ضريبة الشركات إلى ١٠% حفزت الاستثمار وأدت إلى زيادة الجباية من الشركات؟ أم أنها أضاعت موارد على الخزينة دون أي مقابل؟ فالإجابة بموضوعية عن أسئلة من هذا النوع غير ممكن من دون توفر دراسات إحصائية دقيقة.

إن المشكلة المطروحة اليوم تتعدى نوع الضرائب الممكن استحداثها إلى التساؤل عن الشريحة الاجتماعية التي ستتحمل أعباء هذه الضرائب وتأثير تلك الضرائب على النشاط الاقتصادي العام. فمما لا شك فيه أن الشريحة الاجتماعية ذات الدخل المحدود غير قادرة على تحمل المزيد من الأعباء المادية وهي أساسا تعاني ما فيه الكفاية لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة. كما أنه من غير العادل تحميل كل هذه الأعباء على القطاع الخاص، هذا القطاع الذي يساهم اليوم أكثر من أي وقت مضى في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني وفي تمويل عجز الخزينة.

وهنا أجد أنه من المفيد، تقديم بعض الاقتراحات على سبيل المثال لا الحصر ودون الغوص في التفاصيل وإبرازها:

-تحسين آلية الجباية للضرائب الموجودة حاليا على صعيد الشركات التي تدعي الخسارة، أو الربح القليل، في الوقت التي أثبتت الدراسات التي قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة وجود هوامش تجارية مرتفعة ومتناقضة عند العديد من تلك الشركات، كذلك من

الضروري التشدد في جباية ال ٥% المفروضة على فواتير الزبائن في الفنادق والمطاعم والنوادي الليلية والأماكن السياحية.

-وضع ضريبة الربع على فوائد سندات الخزينة وعلى فوائد حسابات التوفير في البنوك. فمن غير العدل تحميل المنتج والمستثمر حصته من الضرائب وغض النظر عمن يحفظ أمواله ويجمدها فيكافأ بفوائدها العالية، من دون أي مخاطرة من قبله ومن دون أي مساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية. فعلى الدولة عدم التحيز لهذا القطاع ومعاملته نفس معاملة بقية القطاعات، فمثلا يصار على اقتطاع ضرائب الفوائد عند القبض مثلما تقتطع من رواتب الموظفين.

-تخفيض معدل الفوائد الذي أصبح عبئا ثقيلا على الميزانية، وأنه لمن الضروري إعادة هيكلة سياسة الفوائد لما لها من تأثير مباشر على النشاط المصرفي من تسليف وودائع بالليرة اللبنانية، إلى حركة الأموال بين لبنان والخارج، إلى مستوى الاحتياطي الرسمي ودعم معدل صرف الليرة.

-العودة إلى الورقة الإصلاحية وما تضمنته من توصيات حول تخفيض حجم خدمة دين القطاع العام من خلال الاستدانة الخارجية بمعدلات فوائد أدنى من المعدلات المعتمدة محليا.

-البحث عن إيرادات جديدة غير ضرائبية (مثل فروقات أسعار المحروقات واللوتو واليانصيب الوطني...)

-رفع الرسوم على المشروبات الكحولية والسجائر والكماليات.

-إعادة النظر بسياسة الدولة الضرائبية التي يجب أن تهدف إلى تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد. وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه في ظل الرسوم المرتفعة المفروضة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، الرسوم المرتفعة المفروضة على الانتقال من المؤسسات الفردية أو العائلية إلى شركات مساهمة راغبة في التوسع والتطور وجاذبة لرؤوس أموال أجنبية وعربية. ففي مثل هذه الحالة تصبح الرسوم مصدر خسارة لخزينة الدولة ولنمو الاقتصاد، إذ تحجم المؤسسات العائلية في ظل هذه الرسوم المرتفعة عن التحول إلى شركة مساهمة فتكون الخزينة خسرت الرسوم والاقتصاد حافظ على ركوده.

إننا مدعوون اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى مواجهة المشكلة والاعتراف بخطورتها.
كما أنه من الضروري تكاتف كافة القطاعات الاقتصادية والتعاون مع الحكومة في البحث عن حلول منطقية وواقعية للوضع الحالي، يتحمل فيها كل طرف قسطه من الأعباء الضريبية بغية الخروج تدريجيا من الأزمة الاقتصادية، لما فيه مصلحة البلد وجميع أبنائه.

الجلسة الأولى: السياسة الضريبية و أثرها على الاصلاح الهيكلي و الاستثمار :

د.أنطوان شويري- الأسواق المالية والإصلاح الهيكلي: رئيس لجنة الدراسات في جمعية مصارف لبنان.

د.لويس حبيقة - ضريبة المبيعات وأثرها على الاستثمار: الغرفة الدولية للتجارة.

الأستاذ روي بدارو الحاجة للاستثمار الحر في ظل السياسة الضريبية.

الرئيس موفق اليافي - المعايير الجديدة والشفافية: نقابة خبراء المحامين المجازين.

المحاور: الأستاذ عدنان الحاج - جريدة السفير.

الجلسة الثانية: السياسة الضرائبية في إطار المقومات الاقتصادية الاجتماعية:

د.سعد عنداري: أثر السياسة الضريبية على البيئة الاجتماعية الاقتصادية: عميد كلية العلوم المالية والمصرفية الجامعة الأميركية في بيروت

د. غسان ديبا - أستاذ في الجامعة اللبنانية الأميركية- الإصلاح الضريبي والسياسة الاقتصادية المحلية.

د.أنطوان حداد: خبير في شؤون التنمية - أثر الضرائب على تقسيم الدخل

الأستاذ معن برازي - موسسة داتا اند انفستمنت كونسلت ليبانون - تجارب السياسة الضرائبية.

المحاور: الخبير نقولا نحاس - جمعية الصناعيين اللبنانيين.

في الجلسة الثالثة: السياسة الضريبية وتنمية القطاع الخاص:

الأستاذ ماركو أيوب - رأي لجمعية الصناعيين اللبنانيين.

الرئيس ندىم عاصي - وجهة نظر القطاع التجاري في فرض الضرائب والرسوم.

د. إيلي يشوعي - الحاجة إلى تطوير سياسة ضريبية جديدة.

د.كمال شحادة - تنمية القطاع الخاص عبر الضرائب.

المحاور: الأستاذ معن برازي.

الجلسة الأولى: السياسة الضريبية و أثرها على الاصلاح الهيكلي و الاستثمار

د. انطوان شويري: الأسواق المالية والإصلاح الهيكلي

بعض الملاحظات للحوار مركزا على بعض النقاط المشكلة.

اولا– نتيجة صيغة المحاصصة الناجمة عن اتفاق الطائف، والتي أوجبت الانفاق غير المجدي على بعض المناطق في العاصمة والمحافظات والمحظوظين والمحميين، دخل العجز في الانفاق دائرة الخطر الشديد في موازنة الدولة. ولقد ادى برنامج الاصلاح المالي الذي كان يعتمد اساسا على زيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة مستندا الى آخر ما توصلت اليه مستلزمات العدالة للحد من نمو الانفاق العام، الى خفض نفقات الاستثمار دون ان يستطيع ضبط الانفاق الجاري الذي استمر بدوره بالنمو بمعدلات تجاوزت ال١٥ %. وبديهي ان تضطر الحكومة الى اللجوء الى الاستدانة الخارجية لتغطية نفقات سلة من المشاريع حاكها مجلس الانماء والاعمار، والتي فقدت في توجهاتها رؤية شاملة لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، مما وضع لبنان تحت رحمة وارشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومختلف صناديق الاستثمار العالمية. والمشكلة الأساس في هكذا توجه تكمن في ازدياد الميل الى الاستدانة الخارجية بأشكالها المختلفة الحكومية والسوقية تحت شعار اعادة تحديد هيكلية المالية العامة، بعصر نفقات خدمة الدين العام. وهذا بدوره ينتج نمطا من تحديد آليات للسوق تجعل مؤسسات الاستثمار العالمية وصناديقها ووسطائها العنصر المقرر في كمية الاستدانة ومددها ومردودها وسيولتها المستقبلية، وكيفية استردادها مع تحديد مخاطرها وطرق معالجتها. فمن الطبيعي اذا، ان تتأثر قرارات الدولة بتقارير هكذا مؤسسات لأنها اصبحت المصدر الأول لتوفير الموارد لما اصطلح على تسميته "استكمال مشاريع البنية التحتية".

ثانيا– دفعت اهمية فتح الأسواق العالمية لتمويل حاجات الدولة المتزايدة ببعض مؤسسات القطاع الخاص المالية منها والانتاجية والتجارية لدخول الأسواق المفتوحة بآليات وأوراق مالية متعددة مرؤوسة ومستندية وايصالات ايداع عالمية شكلت اضعافا من اموالها الخاصة وجزءا مهما من مواردها المالية المتاحة والمتعددة الأجال. ومن البديهي ان تتطلب

الاسواق المفتوحة شفافية لم يعهدها القطاع المالي والاقتصادي من قبل، بالاضافة الى دراسة الجدوى واصدار البيانات المالية المتعددة والخطط المستقبلية، واعادة هيكلة الادارة والميزانية ومواد التمويل وتوسيع قاعدة المساهمين ودخول مستثمرين جدد، مما اوجد سوقا ماليا محليا منظما اساسا من بورصة بيروت، اضف الى بعض التعامل الثانوي في بعض المؤسسات اللبنانية.

من المؤكد ان بعض هذه الادوات المتعددة من الاستدانة، بحاجة الى تغطية مستمرة من السيولة الجاهزة، وبالعملات الاجنبية بالتحديد متوفرة على شكل ادخارات في المصارف او استثمارات وافدة، مما يوجب بدوره اعطاء اعفاءات ضريبية نوعية وحقوق ملكية تفضيلية، مما يؤثر بدوره سلبا على موارد الدولة من جهة، ويخلق اختلالا واسعا بين مساهمته في الناتج الوطني المتزايدة وحصته في تغطية نفقات الدولة لتثبيت حوافز الاستثمار من جهة اخرى. بالاضافة الى ان الاهمية الملحة لجذب الاستثمارات تقتضي ايجاد جنة ضرائبية من الاعفاءات الجمركية والعقارية والقانونية، تضرب مرتكزات موارد الدولة من الاساس، وتدفعها الى التفتيش عن موارد اخرى هي بأمس الحاجة اليها، عبر ضرائب جديدة تقع على كاهل المستهلك تحديدا. هذا وبالاضافة الى انها تخلق اختلالا كبيرا في توزيع مغانم الاستثمار بين ما هو اجنبي او عربي او محلي. ولعل ما اشرت اليه سابقا هو نتاج لفتح السوق اللبناني على مختلف الاسواق الخارجية، واشارة واضحة الى ما ستفقده الدولة من موارد نتيجة سياسة التحرير الاقتصادي وارتباطها بمواثيق التجارة الخارجية.

ثالثا واخيرا– لقد اثبتت سياسة استعادة الاستقرار النقدي، لتحفيز الاستثمار الخارجي بالتحديد، وتمويل سلة من مشاريع البنية التحتية على وجه الأخص، اضطرار الدولة والقطاع الخاص الى استدانة واسعة للحفاظ على مستويات عالية من النمو من جهة، وتأمين الانفاق الاجتماعي والترسملي الخاص من جهة اخرى. ولقد ترتب على ذلك في المرحلة الاخيرة من خطة الخمس سنوات ازديادا في الرسوم غير المباشرة، ومحاولات لجدولة ديون المؤسسات الخاصة على مدد طويلة. مما انجم آثارا انكماشية وتخفيضا في المداخيل ومستويات الاستهلاك، اي اضعف مفاعيل النمو الاقتصادي الكمي والنوعي، وقلص امكانية توفر شبكات امان اجتماعية للصيغة السياسية القائمة. من هنا اصبح من

الصعب تنفيذالنفقات وزيادة الواردات والاصلاح الاداري والمالي. ولعلنا بحاجة الى سياسة صدمة من نوع جديد تؤسس لمرحلة جديدة من نمو اقتصادي متكافىء، وثابت ومنتج، وسلامة في القطاع المصرفي، وعودة منطق المؤسسات للقطاع العام والخاص معا، وتوجه وطني سليم باتجاه السيطرة على تقلبات الاسواق عماده ميثاق اجتماعي بين مختلف فئات الشعب وفعاليته، كل حسب قدرته لكي تواجه متطلبات القرن الواحد والعشرين بجدارة مميزة.

د. لويس حبيقة – الغرفة الدولية للتجارة –ضريبة المبيعات واثرها على الاستثمار

في موضوع الضرائب يجب الرجوع الى الصورة العامة الكاملة

اولا: لماذا نحن بحاجة الى نظام ضرائبي؟

السبب المهم والاساسي ان كل دولة بحاجة الى مدخول لتمويل نفقات، السؤال أي نفقات؟ لذلك فان التركيز في الكلام على الضرائب من الخطأ ان يكون فقط على كم سنحصل؟ وكيف يجب ان نحصل؟ يجب ان نعرف ما هدف النظام الضريبي؟ لانه ليس هناك نظام ضريبي بدون اهداف اجتماعية.

وهنا اهمية ما نسميه اليوم "عدالة النظام الضريبي" أي الذي من المفترض ان لا يطال الناس بنفس النسبة، كما انه يجب ان يكون شفافا وان لا يميز بين قطاع واخر، او بين وسيلة انتاج وأخرى.

– لماذا نريد ضرائب؟

كي نتكلم عن ضريبة على المبيعات، و اقول فيه لماذا انا ضد الضريبة على المبيعات في الظرف الحالي، مع انني من ناحية المبدأ لست ضده مئة في المئة.

اذا، هناك ضرائب لعدة اسباب، لان السوق لا يستطيع بمفرده ان ينتج ويوزع الثروات، كما انه هناك فقراء في كل دولة وفي توزيع للدخل يجب على كل دولة ان تهتم فيها. هدفنا ليس فقط ان نجمع كذا مليار دولار، هدفنا ان نعرف كيف نصرف هذه الاموال في حقوق التعليم والصحة... الخ، اليوم نحن في لبنان حالتنا الاجتماعية والاقتصادية صعبة، من سيهتم بالمعوزين الموجودين بكثرة ؟ اذا هناك دور للدولة وواجب هنا، والنظام الضريبي

يجب ان يأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار في طريقة سحب الضرائب، كما ان الدولة يجب ان تهتم بالاجيال اللاحقة، فلا نستطيع اليوم فقط القول ماذا نريد ثم نقول انه يأتي بعدنا "مع السلامة".

كيف يمكن للدولة ان تمول مصاريفها؟

يتم ذلك عبر ٤ وسائل عادية، وهي:

-الدخل العادي الذي يأتي من الضرائب.

- الدخل الغير عادي الذي ينتج من الخصخصة مثلا.

- الدولة يمكن ان تقترض داخليا او خارجيا.

- أو ان تصدر نقودا او "السينيوراج" يولد تضخما لانه لا يقابله انتاج بالضرورة.

هنا نعود للضرائب بسرعة، يجب ان نتنبه انه عندما نتحدث عن الفرق بين الدول النامية والدولة الصناعية فاننا نجد أن طريقة تركيب الضرائب مختلفة جدا:

-الدول النامية: تعتمد على الضرائب على السلع والخدمات بشكل كبير، ثم على الضرائب غير المباشرة و تأتي الضرائب على الدخل في المرتبة الثالثة.

-الدول الصناعية: على العكس، تعتمد بشكل كبير على الضرائب على الدخل.

اذا كل دولة لديها وضعها الخاص، لناحية أي نضام ضرائبي يناسبها.

كل ضريبة يمكن ان تقسم الى عدة اقسام:

-ضريبة على الدخل هي ضريبة للافراد والشركات.

- ضريبة المبيعات العادية وضريبة على المشروبات الروحية والدخان.

- ضريبة الـ Foreign وهي ضريبة على الصادرات والواردت.

عندما نتكلم عن ضريبة المبيعات يجب ان نرى ما تأثيرها على العمل أو تقديمات العمل، أي أن الناس لاي درجة مستعدة ان تعمل، هل تؤثر على سوق العمالة، هل تؤثر على درجة المخاطرة التي يأخذها المستثمرون، هل تؤثر على التوفير (الذي يصبح استثمارا عبر الوسطاء)، هل تؤثر على تركيبة قطاع الاعمال؟

من وجهة نظري فانني افضل ضريبة الدخل التصاعدية لاسباب بينتها في البداية وهي:

-ان النظام الضريبي لا يستطيع ان يعامل الناس بالمثل.

من ناحية الضريبة على المبيعات كمبدأ عام اسوأ ما فيها هي ان مفعولها ككرة الثلج، فالسلعة كي تصبح سلعة نهائية تنتقل أكثر من مرة، و مع كل انتقال تضع عليها ضريبة،

يعني انك تضع ضريبة على ضريبة، و يعني هذا تراكما ضرائبيا من هنا أفضل الVAT التي هي تضرب خرق الفروقات اذ انها ليست سيئة.

كلمة الأستاذ موفق اليافي نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

مع عودة السلام إلى لبنان، يعود الشأن الضريبي إلى واجهة الاهتمامات، خاصة في ظل التصاعد المستمر للمديونية العامة للدولة ويبرز موضوع الضرائب على الدخل التي تعتبر أداة ضرورية لتوجيه النشاط الاقتصادي، حيث تشكل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة وأحد أبرز الدعائم لتمويل برامج التنمية.

هذا، وترتكز الضرائب على القدرة الحقيقية للمكلف من خلال الدخل الوارد له من مختلف المصادر، وتحتسب على أساس إحدى التاليتين:

الأولى: عند الحصول على الدخل أو عند التصرف به وهذا ما يعرف بالضرائب المباشرة.

الثانية: عند الحاجة إلى الخدمة وهذا ما يعرف بالضرائب غير المباشرة.

يتناول قانون ضريبة الدخل اللبناني الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٤ والمعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٩ والذي أدخل عليه ثلاثة تعديلات أساسية: الأولى القانون ٨٠/٢٧ والثانية التصميم المحاسبي العام سنة ١٩٨٢ والثالثة القانون ٢٨٢ تاريخ ١٩٩٣، هذه التعديلات لم تؤثر على الهيكلية الرئيسية للنظام الضريبي اللبناني، بل أدخلت تحسينات تقنية على طرق عرض البيانات المالية، وكيفية تحديد النتائج وأصول فرض الضريبة وطريقة استيفائها.

علاوة لما سبق تجدر الإشارة إلى أن قانون ضريبة الدخل اللبناني يقوم على نظام الضرائب النوعية، أي أن هناك مداخيل معينة خاضعة للضريبة، ويختلف أسلوب احتساب الضريبة باختلاف نوع الدخل.

كذلك أبقى المشترع بعض المداخيل خارج قانون ضريبة الدخل، حيث أخضعت لضرائب نوعية مختلفة، كمثال إيرادات الأملاك المبنية.

هذا وقد قسم قانون ضريبة الدخل المداخيل النوعية وفقا للآتي:

- الباب الأول: أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.
- الباب الثاني: الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد.
- الباب الثالث: الإيرادات والرساميل المنقولة.

تجدر الإشارة إلى أن كل من هذه الضرائب النوعية مستقل عن الآخر، وله أحكامه الخاصة، ولا يمكن جمعها في وعاء ضريبي واحد. فلا يمكن تكليف واردات الفرد الناتجة من نشاطه التجاري أو المهني مع الرواتب التي يتقاضاها من مصدر آخر، أو فوائد الديون التي يحصل عليها من الغير استنادا إلى سلم تصاعدي واحد، وإنما يبقى كل إيراد خاضع للضريبة النوعية التي تنتسب إليها بشكل مستقل عن الآخر.

وبذلك فإن ضريبة الدخل في لبنان تتناول نوع الدخل من حيث مصدره أكثر مما تتناول وضع الشخص المكلف بالضريبة. وبالتالي يمكننا القول أنه توجد مداخيل خاضعة للضريبة وأخرى غير خاضعة حيث لا يتم تكليف الفرد إلا إذا تحقق له أحد أنواع الدخل الخاضع للضريبة.

أيها السادة،

يمكن قياس نجاح أي نظام ضريبي بمقدار تجاوبه وتفاعله مع المتطلبات المالية والاقتصادية والاجتماعية. فاعتبارا من نهاية العام ١٩٩٢ بدأت الحكومات التي تعاقبت على الحكم بإعادة تنظيم وزارة المال، وجرى تحديث كامل لكافة الملفات العائدة للدوائر العقارية والأملاك المبنية ومكلفي ضريبة الدخل. كذلك جرى إعادة النظر بأرباح التحسين العائدة للأصول الثابتة الناتجة عن تدني أسعار الليرة اللبنانية، وقد تبلور ذلك بإصدار قانون ٢٨٢ تاريخ ٩٣/١٢/٣١ القاضي بتخفيض نسبة الضريبة على شركات الأموال من ٢٦% إلى ١٠% اعتبارا من أعمال ١٩٩٤ والمرسوم ٥٤٥١ القاضي بتخفيض ضريبة أرباح التحسين عند إعادة تقييم الأصول الثابتة إلى ١,٥%، في حال طلب المكلف ذلك قبل ١٩٩٧/١٢/٣١.

إضافة إلى ذلك قامت وزارة المال نتيجة استمرار شخص وزير المال خلال الفترة السابقة بإدخال تحسينات إضافية على الهيكلية الإدارية للضريبة، وجرى توقيع عدة اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع العديد من الدول.

علاوة لما سبق، وفي إطار تمكين المستثمرين اللبنانيين والأجانب من توحيد أسس قراءة البيانات المالية وإظهارها بشفافية عالية قامت وزارة المال باعتماد معايير المحاسبة الدولية

المتبعة على الصعيد الدولي وأوجبت تطبيقها تدريجيا على المكلفين بضريبة الدخل بموجب قرار وزير المالية رقم ١/٦٢٥٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٦.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم تبني لبنان معايير محاسبية موحدة في السابق قد أدى إلى تناقض أسس تنظيم البيانات المالية، وإلى عدم كفاية الإفصاحات الملازمة للمعلومات المالية، الأمر الذي اضعف شفافيتها وجعل كثيرا من المستثمرين والمهنيين ومستخدمي البيانات المالية يجدون صعوبة بالغة في فهمها واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

وهنا أسارع إلى القول إننا لازلنا بحاجة إلى معالجة بعض الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية والسياسات المحاسبية المستخدمة ذات الصفة القانونية ونذكر فيما يلي بعضها:

– **مبدأ الجوهر فوق الشكل:** هذا المبدأ معترف به في معايير المحاسبة الدولية إلا أنه لم يعالج حتى الآن بوضوح في التصميم المحاسبي اللبناني. مثال على ذلك: عقود الإيجار التمويلية حيث تعتبر جميع عقود الإيجار في التنظيم المحاسبي اللبناني عقود تشغيلية، ويقوم المستأجر بتسجيل البدلات المدفوعة كمصاريف في حساباته ويعتبر المؤجر هذه البدلات كجزء من إيراداته عن الفترة التي تعود لها تلك البدلات. بينما يعالج هذا الأمر وفقا للمعيار المحاسبي ١٧ باعتماد عقود الإيجار التمويلية وانتقال كافة المخاطر أو المكافأت الملازمة للملكية إلى المستأجر.

– **البيانات المالية المجمعة:** لا تقوم الشركات الأم في النظام المحاسبي اللبناني بتنظيم بيانات مالية مجمعة باعتبار أن هذه البيانات ليست مقبولة لأغراض ضريبية. بينما تقتضي معايير المحاسبة الدولية تقديم بيانات مالية مجمعة لهذه الشركات لأغراض ضريبية.

– **في عقود الأشغال:** تعتبر طريقة العقد المنجز في المحاسبة الطريقة الأكثر رواجا في لبنان إلا إنه وفقا لمعيار الحادي عشر لا تعتبر هذه الطريقة مقبولة، إذ ينص هذا المعيار على الاعتراف بإيرادات العقد والتكاليف باستخدام طريقة نسبة الأشغال وذلك عندما يمكن تقدير نتائج العقد بشكل موثوق.

كذلك، فإن معظم الشركات في لبنان لا تحتسب الضرائب المؤجلة في بياناتها المالية الرسمية إنما تلحظ فقط الضرائب الجارية المتوجبة، مما يخالف نص المعيار الثاني عشر الذي يعنى

بالمعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والذي جرى تعديله دوليا في نهاية العام ١٩٩٦ والذي اعتمد للبدء بتطبيقه اعتبارا من أول كانون الثاني ١٩٩٨.

والتركيز الرئيسي لهذا المعيار المحاسبي للضرائب هو كيفية احتساب النتائج الضريبية الحالية والمستقبلية لكل من:

أ- التحصيل المستقبلي (التسوية) للقيم الدفترية للموجودات (الالتزامات) المدرجة في ميزانية الشركة العمومية Future recovery (settlement) of the carrying amount of assets (Liabilities) that are recognized in an Enterprise's balance sheet).

ب- العمليات الحاصلة خلال الفترة المالية الحالية والتي تحققت ضمن بيانات الشركة المالية (Transactions of the current period that are recognized in an Enterprise's financial statements).

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجرد تسجيل الموجودات والمطلوبات ضمن البيانات المالية يعني أن الشركة تتوقع أن تحقق (تحصل) القيمة الدفترية للموجودات المدرجة أو تسوية (دفع) القيم الواردة من الالتزامات. لذا عندما يكون ممكنا تحصيل (دفع) القيم الدفترية فذلك يؤثر على دفع الضرائب مستقبلا بالمقارنة مع الحالات التي ليس لها أي تأثير ضريبي، عندها يتطلب المعيار رقم ١٢ من المؤسسة أن تعترف بالتزامات ضرائب مؤجلة (موجودات ضرائب مؤجلة). وبالطبع فإن لهذا المعيار استثناءات بالإضافة إلى ضرورة الخوض في عدة أمور تفصيلية حول كيفية معرفة احتساب الالتزامات والموجودات الضريبية الحالية والمؤجلة، الأمر الذي يتطلب بحث أطول ومتسع أكبر من الوقت. إلا أنني سأتطرق إلى بعض التعريفات من أجل فهم المصطلحات الأساسية المعتمدة ضمن هذا المعيار:

– النتيجة المحاسبية (Accounting Profit/Loss): وهي النتيجة الصافية للدورة المالية قبل تنزيل العبء الضريبي.

– الربح (الخسارة) الخاضع للضريبة (Taxable Profit/Tax Loss): وهي عبارة عن الربح أو الخسارة المحققة خلال الفترة والتي يتم تحديدها وفقا للقواعد الموضوعة من قبل المراجع الضريبية، والتي يتم دفع (استرداد) الضريبة على أساسها.

- العبء (الإيراد) الضريبي ((Tax Expense (Income)): وهو عبارة عن إجمالي القيمة الضريبية للفترة المالية والتي تتألف من ضرائب مالية مؤجلة.

- الضريبة الحالية (Current tax): وتمثل القيمة من الضرائب المستحقة برسم الدفع (الاسترداد) عن نتيجة الدورة المالية.

- التزامات الضريبة المؤجلة (Deferred Tax Liabilities): تمثل قيم ضرائب الدخل المستحقة الدفع في المستقبل، والناتجة عن فروقات ضريبية مؤقتة.

- موجودات الضريبة المؤجلة (Deferred Tax Asset): وتمثل القيم الضريبية الممكن استردادها خلال فترات مستقبلية لاحقة والناتجة عما يلي:

أ) الفروقات المؤقتة القابلة للتنزيل.

ب) تدوير العجز الضريبي غير المستعمل.

ج) تدوير التسهيلات الضريبية غير المستعملة.

- الفروقات المؤقتة (Temporary Differences) وهي عبارة عن الفروقات بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الواردة في الميزانية العمومية والقيم الخاضعة للضريبة هي على الشكل التالي:

أ) الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة (Taxable Temporary Difference): وهي عبارة عن الفروقات المؤقتة الناتجة عنها قيم خاضعة للضريبة لدى تحديد الربح (الخسائر) الخاضع للضريبة والعائد لفترات مالية لاحقة عندما يتحقق الأصل أو تسوى الالتزامات.

ب) الفروقات المؤقتة القابلة للتنزيل الضريبي (Deductible Temporary Difference): وهي عبارة عن الفروقات المؤقتة الناتجة عن القيم القابلة للتنزيل لدى تحديد الربح (الخسارة) الخاضع للضريبة، والعائد لفترات لاحقة عندما يتحقق الأصل (تسوى الالتزامات).

- القاعدة الضريبية: تمثل القاعدة الضريبية للأصل/الالتزام القيمة المخصصة لهذا الأصل (الالتزام) لأسباب ضريبية.

بعد هذا العرض السريع لبعض مفردات المعيار رقم ١٢ اؤكد أننا حاليا لا نقوم بتطبيق هذا المعيار في لبنان لمخالفته قانون ضريبة الدخل، إلا أنه سيصبح قريبا مطلبا حتميا، وهنا

أسارع إلى القول أننا نقوم بتطبيق مجتزأ لدى تقديم التصاريح المالية الضريبية التي تتضمن بيان الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية، حيث يتم إدراج البيانات المالية وفقا للميزانية العمومية للشركة، ومن ثم تنزيل و/أو إضافة القيم القابلة للتنزيل/ الخاضعة للضريبية، بحيث تختلف النتيجة المحاسبية عن تلك الضريبية. كذلك وفي نفس التصريح الضريبي نرى العجز الممكن تدويره والغير مستعمل والذي يتم تنزيله. إلا أن البيانات المالية لا تعتمد حاليا مفهوم العبء الضريبي الذي يشمل الضريبة الحالية والمؤجلة ولا يتم تحديد الفروقات المؤقتة، وبالتالي يتوجب تطوير مفهوم تطبيق المعايير من خلال دارسة أعمق لتفاصيلها، وهذا ما نحاول جهدنا القيام به حاليا بالتنسيق كنقابة خبراء محاسبة ووزارة المالية، على أمل أن نستفيد ممن سبقنا في هذا المجال.

أما فيما خص الضريبة على رقم الأعمال بنسبة ١% المتداول بها اليوم فيقتضي إيضاحها ضمن مشروع واضح لمناقشتها، وتقدير قيمة الإيرادات المتوقعة منها، وعدالة تطبيقها وكيفيته نظرا للغط الدائر حولها، إلا أنني أؤكد أن فرض هذه الضريبة بالشكل المفهوم اليوم من غالبية المواطنين ينعكس سلبيا على المنشآت الاقتصادية العاملة في لبنان مما يزيد من جمود الأوضاع الاقتصادية ويسيء إلى الأوضاع الاجتماعية.

ولمزيد من الإيضاح، أؤكد أن كثيرا من الأعمال ذات الأرقام المرتفعة جدا في عملياتها لا تنتج ربحا صافيا يزيد عن ١% قبل حسم المصاريف فكيف يمكن مطالبة هؤلاء بهذه النسبة.

أما في حال كانت ضريبة ١% تفرض على فاتورة المبيعات الصادرة عن أي منشأة، أو على قيمة مشتريات أي مواطن فالوضع مختلف، ولو لم يجر التاجر مقاصة بين قيمة الضريبة الإضافية المدفوعة من قبله مع قيمة الضريبة الإضافية المقبوضة بواسطته، إلا أننا يجب أن ندرك أن مضاعفات هذه الزيادة، بالشكل الآنف الذكر على المستهلك النهائي، لن تقل عن ٤% وعلى الأخص في السنوات الأولى من التطبيق.

لذا أعود وأؤكد ضرورة طرح المشروع بشكل واضح لجهة طريقة التطبيق وإجراء مناقشة موضوعية له بغية تحقيق المصلحة العامة.

قبل أن اختم كلمتي أود الإشارة إلى موضوع الشفافية التي تتأثر كثيرا بطبيعة الأعمال في لبنان التي يسيطر على أغلبها العامل الفردي والعائلي، ويغيب عنها روح العمل الجماعي مما يؤدي إلى إقامة مؤسسات ضعيفة نسبيا.

إن ما سبق يؤدي إلى أضعاف الشفافية المطلوبة في استخراج البيانات المالية، وأحيانا فقدانها بين هيمنة العامل الفردي على إدارة أعمال الشركات والمؤسسات وإهمال دور مراقبي الحسابات في تأدية هذه الأعمال. كذلك تؤدي عدم كفاية القوانين المحلية إلى تقليل وسائل حماية المستثمرين المساهمين الراغبين في توظيف أموالهم.

إضافة لما سبق، يؤدي غياب أو ضعف دور المؤسسات المشرفة على أعمال الشركات المدرجة أسهمها في البورصة وعلى أعمال المؤسسات الوسيطة إلى إضعاف الشفافية المطلوبة في البيانات المالية. لذلك لا بد من الاستفادة من تجربة انهيار الأسواق المالية وما نتج عنها من كساد عالمي سنة ١٩٢٩ وسوق المناخ سنة ١٩٨٣ والاثنين الأسود سنة ١٩٨٧ ومؤخرا الأسواق الناشئة في الشرق الأقصى، والعبر التي استفاد منها الآخرون لمنع تكرار ما حدث حماية للمستثمرين بإيلاء مزيد من الأهمية لمهنة خبراء المحاسبة، أو مفوضي المراقبة، نظرا لكونها العامود الفقري للاقتصادات المتقدمة اليوم.

من هنا تبرز أهمية الشفافية، وهي تعبير عصري يجري التداول به على أكثر من صعيد، لأنها تعني بكل بساطة وضوح الرؤية لكافة الأطراف.

الواقع أن الشفافية ترتكز أول ما ترتكز على سياسة الدولة تجاه المواطنين لدى طرح الموازنة العامة وخطة التنمية والتوجيهات بالنسبة إلى القوانين المستقبلية والمشاريع الإعمارية والاقتصادية، والإفصاح الكامل عن المعلومات لتشكيل قاعدة أساسية لبناء علاقة سليمة بين الدولة والمواطن، وعليه يقتضي أن يبادل المواطن الدولة شفافيتها وضوح أرقامها بالإعلان عن المعلومات التي يملكها من كافة الأنواع لأنها تشكل الحلقة الأساسية في مجموع حلقات الدورة الاقتصادية، وأهم المعلومات الواجب تقديمها بشفافية ووضوح هي البيانات المالية التي تشكل بمجموعها حركة الاقتصاد الوطني.

إلا أننا نلاحظ أن العلاقة بين المواطن والدولة عندنا لازالت تعتريها بعض الشوائب، التي تحول دون وضوح الرؤية لدى كلا الطرفين، والواقع يؤكد أن شفافية العلاقة بين المواطن

والدولة لم تصل حتى الآن إلى المستوى المنشود، لذلك فإنني أرى أن مقاربة موضوع الشفافية وأهميتها يقتضي العمل على خطين، خط المواطن تجاه الدولة لدى تصريحه عن أعماله وتوعيته لجهة أهمية الموضوع، وخط الدولة تجاه المواطن لدى وضعها الخطة العامة والقيام بتنفيذها.

وهنا يأتي دور خبير المحاسبة الذي يجب أن يشدد على أهمية مسؤولية الشركة أو المؤسسة عن إعداد المعلومات المالية، هذه المعلومات التي يجب أن تعد من قبل الشركات نفسها وليس من قبل خبير الحسابات، لأن هدف مراجع الحسابات، وهو التحقق من أن المعلومات المقدمة، تشكل أساسا كافيا للحكم على أداء المؤسسة خلال فترة معينة، وعلى وضعها المالي كما هو بتاريخ معين، لذلك على الخبير التأكد من أن النظام المالي المتبع يتضمن دورة مالية سليمة واضحة تعكس واقع العمل للشركة، وأن يتأكد أن كافة الأعمال المنجزة قد تمت وفقا للتعليمات والأنظمة الموضوعة من الإدارة، وإن الضبط الداخلي في المؤسسة سليم لجهة الصلاحيات والمسؤوليات المعطاة فلا صلاحية دون مسؤولية موازية والعكس صحيح، الأمر الذي يشكل بمحصلته قاعدة للحكم على صحة المعلومات وكفايتها لقارئ البيانات المالية لجهة أسلوب الحفاظ على أصول الشركة ووضوح التزاماتها.

وهنا أشير إلى الطبيعة الاختبارية والقصور الضمني للتدقيق الذي يعمل على الحد من احتمالات التلاعب، ولكنه لا يلغيها تماما، لذلك أرى من الضروري التأكيد على أمانة وتجرد واستقلال خبير المحاسبة عن المؤسسة موضوع التدقيق، وضرورة حفاظه على السرية والعمل على رفع كفاءته المهنية ومهارته العملية بشكل مستمر، والقيام بالتخطيط لعملية المراجعة وتوثيق المعلومات، وربطها مع قرائن ونتائج التدقيق للحفاظ على مصالح ذوي العلاقة بالبيانات المالية سواء كان المستثمرين أو قارئي البيانات المالية أو مستعمليها.

لذلك، وبهدف رفع درجة الشفافية بشكل عام، اختم مداخلتي بالتوصيات التالية، التي أرى أنها تحافظ على مستوى عال من شفافية المعلومات وتقلل من الأخطاء قدر الإمكان، وهي مقسمة إلى توصيات مهنية، توصيات قانونية وتوصيات إجرائية عملية:

أولا :توصيات مهنية:

■إلزام خبراء المحاسبة "مدققي الحسابات" مواصلة التدريب المهني بمعدل لا يقل عن ستين ساعة كل سنتين تحت، طائلة وقفهم عن العمل في حال عدم الالتزام بذلك.

■إلزام خبراء المحاسبة قبولهم قيام النقابة إجراء مراجعة دورية على ملفات عملائهم للتأكد من قيام هؤلاء بالالتزام بمعايير التدقيق الدولية المعتمدة من النقابة.

■قوننة تعيين خبير المحاسبة لمدة ثلاث سنوات كما هو معمول به في قانون النقد والتسليف لمراقبي حسابات المصارف.

ثانيا :توصيات قانونية:

■تعديل التشريعات التي تتعلق بحقوق المساهم، وحقه بالإطلاع على تقرير مدقق الحسابات وذلك بالسماح له بالإطلاع على التقارير الخاصة الأخرى التي يقدمها خبير الحسابات أو المدقق وخاصة رسالة الإدارة.

■تطوير عمل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية وتفعيل دورها لتأخذ دورا شبيها بالدور الذي تلعبه لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، أو لجنة الائتمان والتبادل "SEC" الأميركية.

■إلزام خبير المحاسبة الإضافي المعين من قبل وزارة العدل تأدية دوره تماما، وهو دور لا يقل أهمية عن دور الخبير الأساسي على أن يتم استبدال الخبير الإضافي كل سنتين أو ثلاث سنوات بشكل دوري.

ثالثا :توصيات إجرائية وعملية:

■منع سيطرة شخص واحد أو مجموعة قليلة من الأشخاص على إدارة أي شركة أدرجت أسهمها في البورصة.

■تفعيل عمل ودور مجلس الإدارة الرقابي والتوجيهي من خلال التحقق من صحة تنفيذ القرارات الصادرة عنه.

■اعتماد تنظيم مبسط للأعمال يتناسب مع حاجات المؤسسة.

■تلافي أي قصور في نظام الضبط الداخلي فور تنبيه مدقق الحسابات إليه في تقريره.

ان ما سبق ذكره يشكل الحد الأدنى الذي يساعد على رفع مستوى الشفافية.

الجلسة الثانية: السياسة الضريبية في اطار المقومات الاقتصادية

د. سعد عنداري: البنية الاجتماعية – الاقتصادية

في مجتمعنا هذا، لا أعرف لماذا نخاف أن يكون هناك تكافل وتعاضد اجتماعي، لماذا نحمل العبء كله غيرنا.

وهناك طرح ثان وهو طرح الدكتور لويس حبيقة الذي يركز على موضوع ضريبة الدخل التي نقع في مشكلة القدرة على تحصيلها.

أمام هذين الفكرين، أتوقف عند تجربة في دولة عظمى (الصين الشعبية)، انتخب رئيس وزراء جديد، يعتبر قيصر الاقتصاد الصيني، أعطي صلاحيات مطلقة لمواصلة إصلاحات كان هو المسؤول عنها منذ بداية عام ١٩٩٤، إصلاحات اقتصادية، ونجح تحديدا في حصوله على التكليف. مؤخرا كان نمو التراجع الاقتصادي في الصين من ٩,٦-٨,٧%، تصوروا خطورة الوضع. لديهم نمو ٨,٧ ويعتبرونه غير كاف، فإذا لا بد من معالجة هذا الموضوع، كيف؟

- في لبنان تراجع النمو الاقتصادي من ٨% إلى ٢% و لم نتوقف حتى الآن عند سؤال لماذا؟ وكيف.

الإصلاحات التي اتخذوها في الصين، كانت صرف ملايين من الموظفين غير المنتجين في القطاع العام، وهذا تم في دولة اشتراكية-شيوعية، وإعطاء حرية إدارية كبيرة لمدراء الشركات العامة، يعني تحولوا تدريجيا إلى الاقتصاد الحر، إضافة، إلى أن دولة عظمى مثل الصين تملك ٤٠ وزيرا، وهذا عدد ضخم بالنسبة إليهم، فقرروا أن يخفضوا عدد الوزراء إلى ٢٩.

تصوروا كم نوفر نحن لو استغنينا عن وزير ليصبحوا ٢٩.

أنا أريد أن أنطلق من هنا، لا أن نركز في كل الكلام على الضرائب، و على جانب الواردات. أنا أريد أن أركز على الجانب الثاني وهو النفقات، نظريا انطلق من موضوع العبء الضريبي، ما رأيكم بأن العجز في الموازنة الدنيا هو العبء وليست الضريبة.

أنا تصرفت بـ١%، كي نبسط العرض واعتبرت ان معالي الوزير صرف ٩١٥٥ مليار سنة ٩٧ يعني حوالي ١/٣ الدخل القومي أو المحلي، تصوروا اننا ومنذ نهاية الحرب لا نعلم ما هو الدخل المحلي.

الضرائب والرسوم التي تحصلها الدولة تبلغ ٤٠% ، و٦٠% عجز، النفقات الجارية والاستثمارية ٦٠%، ولدينا كلفة العجز المتراكم (يصبح دين)، أي كلفة خدمة الدين (الفوائد) هي ٤٠%.

-عام ٩٢، كلفة خدمة الدين ٢٤٠ مليون دولار. اليوم نتكلم عن ٢٢٠٠-٢٣٠٠ مليون دولار أي حوالي ٩ أو ١٠ أضعاف خلال الخمس سنوات الماضية.

-خدمة الدين الذي كان يشكل ٥% ارتفع إلى ١٠% ثم ٢٠% ثم ٣٠% ثم ٤٠% ويمكن أن يرتفع إلى ٥٠%.

-السؤال كيف سيسدد وزير المالية التزاماته إذا صار عنده خدمة دين تتجاوز نصف النفقات.

-نظريا، العجز يستخدم كأداة أو وسيلة لتحقيق النمو، لزيادة الدخل، لتحقيق عدالة اجتماعية، تقديمات اجتماعية... الخ.

-ما وصلنا إليه اليوم، أن العجز أصبح مصدر تمويل متبقي، و لم يعد العجز أداة يمكن أن نستخدمها.

-العجز، يعزل وبالتالي هو العبء وليس الضرائب والرسوم هي العبء.

وهذا العجز يؤثر على الدين واستطرادا على السياسة المالية.وعلى هيكل الاقتصاد الكلي، بأنه يعيد توزيع المداخيل ، أنا برأيي، إذا هناك مجال لتقدير كيف يتم هذا التوزيع، و قد تبين أن هذا التوزيع من الأقل دخلا، إلى الأعلى دخلا وليس العكس بسبب العجز الضخم وبسبب عدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب لثلاث سنوات، وبالتالي وجدت أن هذا التحول في الدخل من الأقل دخلا إلى الأعلى دخلا هو بنسبة ١٩% منذ ٩٥ ولغاية اليوم، وهذا ينتج خللا في آلية التمويل، بين القطاعين العام والخاص.

من خلال الحاجة إلى تمويل العجز نلاحظ أن القطاع العام يستأثر بأكثر من ٥٠% من الأموال المتاحة للاستثمارات في لبنان. وما تبقى أي حوالي الـ٥٠% هو

استثمارات أو أموال تمويلية لاستثمارات قطاع خاص، حسب إحصاءات مصرف لبنان: تقول أن ٤٨٨ مستفيدا من الأموال المتاحة للاستثمار (تسليفات ومصرفية) يستأثرون بنصف التسليفات المصرفية للقطاع الخاص، أي نصف الـ٥٠% (٢٥% المتبقية) وهنا، يوحد ظاهرة عزل إضافية لباقي شرائح المجتمع.

وهنا ندرك ما هو العبء على الطبقات الاجتماعية، نظريا يقال أن هذا العجز يعيد توزيع المداخيل بين الجيل الحالي وجيل المستقبل.

يعني نحن اليوم نستدين ونترك التسديد للأجيال اللاحقة، انطلاقا من هذا، أريد أن أطرح عليكم فكرة (مطروحة للنقاش) ويمكن أن تكون حلا ابسط من أن نفرض أعباء ضريبية جديدة.

أنا اقترح أن نزيد الضرائب بنسبة ١٠% من مجموع الواردات، ويتحمل هذه الزيادة من يتهرب من التسديد أو من يقبض رشوة... الخ من منظومة الفساد الموجودة لدينا.

- الحل الأساس هو الإصلاح الإداري، وليست الضريبة، وإذا استطعنا تحقيق هذا الشيء و يعني هذا أن نوفر من جهة ثانية ١٠% بالنفقات الجارية والاستثمارية.

-أيضا، إذا حققنا الإصلاح الإداري، وإذا باشر الرئيس الحريري (قيصر الاقتصاد اللبناني) في الإصلاحات، و يتم تحرير سندات الخزينة فان إيجابية في الأسواق عن بداية الحل، أتصور أن الفوائد ستنخفض بسرعة وأنا أدخلت هنا فقط نسبة ١,٥% على كلفة خدمة الدين حتى نصل إلى توفير بموازنة ٩٨ بنسبة ١٤%، فإذا الـ١٤% (توفير) تقدر بحوالي مليار دولار من موازنة ٩٧ تخفض أرقام موازنة ٩٨ إلى ٧٧٣٥ مليارا وهكذا نكون قد حررنا مليار دولار للاقتصاد الوطني وتحديدا للقطاع الخاص، واعتقد بأننا نكون قد خفضنا هذا العبء الكبير كي ينخفض العجز بنهاية سنة ٩٨ من ٦٠% إلى ٤٢% فقط من أرقام الموازنة.

الحوار

(مداخلة)

١-سعيد هاني، أنا أعلم ان النظام اللبناني الحالي لا يمكن أن يعتمد على العجز الضريبي، لأننا سنكون في حاجة ماسة إلى إعادة تكوين بنيوي جديد للمرتكزات الأساسية الاقتصادية التي يقوم عليها هذا النظام، لهذا اقترح في التوصيات أن يضع هذا المؤتمر الحكومة أمام مسؤولياتها الجدية تجاه أن لا تكون الضرائب هي سحق الطبقات الفقيرة على حساب أصحاب رأس المال الكبير، مثلا، إذا كان هناك مرتكز في الأرباح الكبيرة بيد شركات مالية قليلة كالبنوك مثلا التي لم يستفد قطاع الإنتاج من قرار مصرف لبنان لعدم إلزامية توظيف أموالها في سندات الخزينة، لذلك أطلب درس أن تطال الضريبة هذا النوع من الشركات، التي همها الأول والأخير هو مصالحها الفردية وزيادة رساميلها وأرباحها، من دون أن يستفيد من وجودها تحسن الأحوال المعيشية لمجمل فئات الشعب.

٢-ردا على سؤال، عن عدم وضوح فكرة د. عنداري هل يجب تفعيل الجباية؟ أو نزيد الرقم ١٠% ولكن بأي واسطة وطريقة وبأي وسيلة، أجاب سعد:

"أنا تكلمت عن طرح تحدث فيه الأخوان عندما تذهب لتسديد ضريبة اليوم، وهنا أعطيك مثال دراسة منذ حوالي الشهر، أعدها المركز اللبناني للدراسات، أخذت عينة من ٦٠٠ مكلف موزعين في كافة المناطق، وتبين أنه حسب المنطقة نسبة مساهمتهم في رشوة الموظفين (وتحديدا موظفي مديريات الواردات في وزارة المالية) كانت تتراوح ما بين ٤٩%-٨٧% بين منطقة وأخرى. برأيي أن هذه الرشوة لو يمكن احتصارها فإننا نوفر الكثير على الدولة، وهي ترفع أقل ما يقال ١٠% من مداخيل الدولة من ضرائب ورسوم من دون أن تحمل المواطن أي عبء جديد.

د. انطوان حداد - "الضرائب وتوزيع الدخل"

ان علاقة الضرائب بتوزيع الدخل (والوضع الاجتماعي عموما) تتحدد عبر عاملين:

أ- الحجم الاجمالي للضغط الضريبي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي)

ب- تركيب الايرادات الضريبية من حيث طبيعتها (مباشرة او غير مباشرة)، واماكن اقتطاعها (الدخل او الثروة، الاستيراد ام البيع او القيمة المضافة)، والتوزع النسبي فيما بينها.

ان العامل الثاني يحدد مدى مساهمة الفئات الاجتماعية والطبقات والمناطق والمهن المختلفة في العبء الضريبي. وهذا له انعكاس مباشر على دخل هذه الفئات (الدخل الصافي الاسمي يساوي الدخل القائم ناقص الاقتطاع الضريبي المباشر، الدخل الصافي الفعلي يساوي الدخل الاسمي ناقص الضرائب غير المباشرة).

اما العامل الاول (اي الحجم الاجمالي للضغط الضريبي) فيحدد حجم الدولة وحجم الموارد المتاحة امامها لتنفيذ سياسات عامة، ومن ضمنها السياسات التي تودي الى تحويلات اجتماعية هي بمثابة بدائل للدخل، او مكملة له (الانفاق على الصحة والتعليم وشبكات الامان الاجتماعي وغيرها).

اذا اعتمدنا هذين المعيارين، يمكن تصنيف الدول الى ثلاث فئات تتوافر فيها السمات الاجمالية التالية:

- الفئة الاولى وتضم الدول ذات الدخل المرتفع (وفقا لتصنيف البنك الدولي) باستثناء الدول النفطية، وهي تتسم بارتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي الاجمالي من الناتج المحلي (نحو ٣٠ %)، ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الضرائب (٦٩ % متوسط هذه النسبة في البلدان الصناعية)، واتزان نسبة ضريبة الدخل الى اجمالي الضرائب غير المباشرة (نحو ٥٠ % تقريبا). كما يمكن اضافة سمة رابعة قد لا يكون لها اثر اجتماعي مباشر انما لها اثر اقتصادي وتجاري مهم، وهي اضمحلال لا بل انعدام الضريبة على الاستيراد او الجمارك (لا تتجاوز ١%، تحديدا ٠.٧ % في بريطانيا مثلا).

- الفئة الثانية وتضم الدول ذات الدخل المتوسط، وهي تتسم باقتطاع ضريبي متوسط (٢٠ % من الناتج)، ونسبة ضرائب مباشرة الى اجمالي الضرائب متوسطة ايضا (٤٩ - ٥٠ %) مع نزعة الى الارتفاع. لكن نسبة ضريبة الدخل الى اجمالي الضرائب المباشرة هي اعلى من الدول المتقدمة (٦٥ % تقريبا). وتبذل هذه الدول جهودا جدية لاحلال ضريبة القيمة المضافة او ضريبة المبيعات (١٤ %) مكان الرسوم الجمركية (١٨ %).

- الفئة الثالثة وتضم الدول ذات الدخل المنخفض، وهي تتسم باقتطاع ضريبي منخفض (اقل من ١٥ % من الناتج المحلي)، وتدني في نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الضرائب (٢٩-٣٠ %)، وارتفاع كبير في نسبة ضريبة الدخل قياسا الى اجمالي الضرائب المباشرة (اكثر من ٨٥ %). اما الرسوم الجمركية فهي تشكل نحو ٣٠ % من اجمالي الايرادات الجمركية.

اين يقع لبنان من هذه الخارطة؟

لبنان ينتمي مبدئيا الى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي ٤٠٠٠ دولار للفرد في السنة). لكن السمات الضريبية هي اقرب الى سمات الفئة الثالثة اي الدول ذات الدخل المنخفض، لا بل هو اكثر اختلالا. ويمكن تلخيص الوضع في لبنان كما يلي:

- اقتطاع ضريبي اجمالي اقل من ١٥ % من الناتج المحلي.

الضرائب المباشرة اقل من ٥٢ % من اجمالي الاقتطاع الضريبي (الضرائب غير المباشرة = ٧٦ %

- ضريبة الدخل لا تشكل سوى ٢١ % من اجمالي الاقتطاع الضريبي.

- الرسوم الجمركية تشكل ٥٧ % من اجمالي الاقتطاع الضريبي، وهي من اعلى النسب في العالم. (ومحاولات اخيرة لادخال ضريبة على رقم الاعمال مكان ضريبة المبيع او ضريبة القيمة المضافة).

اين مبعث هذا الاختلال؟

- في الاصل لا توجد سياسة ضريبية متماسكة ذات اهداف معلنة، خصوصا في البعد الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية للضريبة. الاهداف الاقتصادية كذلك تبقى واهية وغير متماسكة، لا بل متناقضة احيانا.

- التعديلات الضريبية التي ادخلت عام ٩٣ تندرج في السياق نفسه، لانها لم تمس في جوهر السمات الضريبية التي تحدثنا عنها والتي تعود في جذورها الى ما قبل الحرب.

- من دون تناول كل هذه التعديلات بالتفصيل، التعديل الوحيد الذي يفترض ان يكون له تأثير اجتماعي مباشر هو تخفيض ضريبة الدخل على الرواتب والاجور، مع توسيع نطاق الاعفاء على الحد الادنى للاجور ولذوي الاسر الكبيرة.

- هذا في المبدأ. لكن ما كسبه الاجراء وذوو الدخل المحدود نتيجة التخفيض والاعفاء، وهو محدود نسبيا، خسروه مرات مضاعفة من جراء الضرائب والرسوم غير المباشرة والزيادة الهائلة في اسعار الخدمات الاساسية من كهرباء ومياه وهاتف. هذا فضلا عن ضريبة التضخم التي بقيت قائمة بنسبة ١٠ و١٥% سنويا على رغم انخفاضها.

النتائج المباشرة (ليس للسياسة الضريبية وحدها، بل بالتضافر مع السياسات الاخرى، كالسياسة النقدية مثلا):

- زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي والتمركز في توزيع الدخل (الريع الناتج من ارتفاع الفوائد وعدم خضوعها لأي ضريبة)

- ارتفاع كلفة المعيشة وتفاقم العجز في موازنة الاسر (خصوصا مع غياب التحويلات الاجتماعية).

خطوط الاصلاح الضريبي المنشود:

١- السعي الى رفع اجمالي الاقتطاع الضريبي الى نحو ٢٠ % من الناتج المحلي.

رفع حصة الضرائب المباشرة الى نحو ٤٠ -٥٠ % من الاقتطاع الضريبي الاجمالي، عبر ادخال ضرائب جديدة على الثروة وعلى التحسين العقاري.

رفع حصة ضريبة الدخل الى نحو ٥٠ % من اجمالي الضرائب المباشرة، وذلك عبر زيادة عدد الشطور ورفع سقف ال١٠ % الحالي الى ٢٠ %.

تكليف المكتومين الحاليين (المهن الحرة) تكليفا حقيقيا عبر وضع ظابط صارمة وعقوبات رادعة للتهرب الضريبي واقرار قاعدة احتساب اجمالي ضريبة الدخل للأفراد، واعادة تكليف القطاع الزراعي المعفى عمليا اليوم من ضريبة الدخل على الرغم من انه من يشهد نموا ملحوظا (١٢ % من الناتج اذا صحت الحسابات).

احلال تدريجي لضريبة القيمة المضافة مكان الرسوم الجمركية.

باختصار، المطلوب اعادة لبنان من المنفى الضريبي والغربة الضريبية التي يعيش فيها اليوم، ووضعه في نظام يشبهه ويشبه مشاكله ويشبه التحديات المفروضة عليه.

ادارة الاحصاء المركزي

توزيع مصاريف الأسرة السنوية حسب

فئة دخل الأسرة الشهري و نوع المصاريف

المصاريف	متوسط المصاريف	فئة الدخل الشهري – آلاف الليرات اللبنانية			
	Moyenne Des Dépenses	غير محدد indét.	٥٠٠٠ و أكثر ٥٠٠٠ et sis	٣٢٠٠- ٥٠٠٠ ٣٢٠٠. ٥٠٠٠	٢٤٠٠- ٣٢٠٠ ٢٤٠٠. ٣٢٠٠
مصروف الأسرة السنوي – آلاف الليرات اللبنانية					
المواد الغذائية[1]	٦٧٦٤	٦٥٣٠	١٤٧٧٠	١١٩٢٦	١٠٠٢٦
الملابس	١٢٣٦	٦٩٨	٤٧٤٢	٣٠٦٩	٢٢٤٢
العناية الشخصية	١١١٨	١١٤٢	٢٥٧٩	١٩٥٣	١٧٢٩
الإيجار	٣٢١	٢٢٦	٧٥١	٤٦٨	٣٧٠
ماء، كهرباء، تلفون...	١٤٥٠	١١٦٥	٤٠٩٠	٣٠٦٠	٢٤٤٤
صيانة وتصليح	٤٣٧	٥٠٦	١٢١٩	٩٩٠	٧١٧
السلع الإستهلاكية المعمرة	٨٤٨	٦٧	٥١١٦	٢٦٣١	١٨٣٤
المواصلات[2]	١٧١٢	٩٣٢	٤٤٦٩	٣٤٦٣	٢٩٥٦
الدراسة[3]	٢٦٢٥	٣٥١	٨٤١٨	٦٢٧٤	٤٩٣٤

[1] تتضمن النفقات الغذائية الغير مشتراة

[2] تتضمن مصاريف الدراسة الأقساط بما فيها المنح، النفقات المتفرقة ومصاريف الإقامة في لبنان والخارج

		٨			
الصحة[٤]	١٧٢٤	٢٨٣٠	٤٠٤٥	٢٨٣١	٢٥٣٦
الترفيه	١٠٥٠	٩٥٠	٦٠٦٥	٣٠٤١	٢٠٨٨
غيره	٦٩٦	١٠٣٣	٤٤٩٣	٢١٢٣	١٣٦٨
المجموع	١٩٩٨١	١٩٥٩٧	٦٠٨٥٨	٤١٨٣٠	٣٣٢٤٤
بما فيها:					
(١) المواد الغذائية غير المشتراة	١٢٥	١٤	١٠٥	١٤٠	١٧٨
(٢) المنح المدرسية	٢٨٤		٤٢٠	٥٢٢	٥٨٦
	النسبة المئوية للنفقات				
المواد الغذائية	٣٣,٩	٣٣,٣	٢٤,٣	٢٨,٥	٣٠,٢
الملابس	٦,٢	٣,٦	٧,٨	٧,٣	٦,٧
العناية الشخصية	٥,٦	٥,٨	٤.٤	٤,٧	٥,٢
الإيجار	١,٦	١,٢	١,٢	١.١	١.١
ماء، كهرباء، تلفون	٧,٣	٥,٩	٦,٧	٧,٣	٧,٤
صيانة وتصليحات	٢.٢	٢,٦	٢.٠	٢,٤	٢.٢
السلع الإستهلاكية المعمرة	٤,٢	٠,٣	٨,٤	٦,٣	٥.٥
المواصلات	٨,٦	٤,٨	٧,٣	٨,٣	٨,٩
الدراسة	١٣,١	١٨,٠	١٣,٨	١٥,٠	١٤,٨
الصحة	٨,٦	١٤,٤	٦.٦	٦,٨	٧,٦

[٣] تتضمن مصاريف المواصلات لتأمين السيارة
[٤] تتضمن نفقات الصحة والتأمين الطبي

الترفية	٥,٣	٤,٨	١٠,٠	٧,٣	٦,٣
غيره	٣,٥	٥,٣	٧,٤	٥,١	٤,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

متوسط الدخل السنوي للأسرة حسب المصدر في كل فئة دخل

مصدر الدخل	المجموع	فئة الدخل الشهري بآلاف الليرات اللبنانية				
	Total	غير محدد indét.	٥٠٠٠ و أكثر ٥٠٠٠ et sls	٣٢٠٠- ٥٠٠٠ ٣٢٠٠٠ ٥٠٠٠	٢٤٠٠- ٣٢٠٠ ٢٤٠٠٠ ٣٢٠٠	١٦٠٠- ٢٤٠٠ ١٦٠٠٠ ٢٤٠٠
	الدخل السنوي للأسر بآلاف الليرات اللبنانية					
العمل في						
القطاع العام	٢٢٨١	٠	٤٣٠٥	٥٠٨٤	٤٧٧٥	٤٣٤٢
القطاع الخاص، مستقل	٦٤٥٣	٤٥٣	٤٠٨١٤	٢٠٥١١	١٣٣٨٢	٨٣٩٤
القطاع الخاص، مستخدم	٥٥٨٣	١٦٨٧	١٥٣٨٨	١٢٤٢٦	١٠٢٦٦	٨٣٩٦
مجموع القطاع الخاص	١٢٠٣٦	٢١٤٠	٥٦٢٠٢	٣٢٩٣٧	٢٣٦٤٨	١٦٧٩٠
منهم في:						
الزراعة	٧٤٦	٠	٢١٧٢	٤٤٩	٧٠٤	٨٠٥
الصناعة، البناء ومهن حرفية	٣٤٦٧	٢٥٥	١٢٦٢٣	٨٣٨٧	٥٧٩٥	٥٠١٥
التجارة	٣٣٣٨	٢١٣	١٤٥٥٨	٩٤٤١	٦٩٠٢	٤٩٠٨
الخدمات	٤٤٨٥	١٦٧٢	٢٦٨٤٩	١٤٦٦٠	١٠٢٤٧	٦٠٦٢
غيره	٢	٠	٠	٤	١١	٥
في الخارج	٩٠٠	٠	٩٩٠٢	٣٨٨٦	٢٠١٥	٩٤٣

غير محدد	٢٢	٠	١٥٣	٠	٠	٢٧
مجموع مدخول العمل	١٥٢٤١	٢١٤٠	٧٠٥٦٢	٤١٩١١	٣٠٤٥٠	٢٢١٠٧
مدخول من صادرات أخرى	٣٢٣٩	٣٩١٢	٢٢٨٩٤	٨٢٦١	٥٠٥٨	٣٤٢٩
مجموع الدخل	١٨٤٨٠	٦٠٥٢	٩٣٤٥٦	٥٠١٧٢	٣٥٥٠٨	٢٥٥٣٦
	النسبة المئوية					
العمل في						
القطاع العام	١٢,٣		٤,٦	١٠,١	١٣,٤	١٧,٠
القطاع الخاص، مستقل	٣٤.٩	٧,٥	٤٣,٣	٤٠,٩	٣٧,٧	٣٢,٩
القطاع الخاص، مستخدم	٣٠,٢	٢٧,٩	١٦,٥	٢٤,٨	٢٨,٩	٣٢,٩
مجموع القطاع الخاص	٦٥,١	٣٥,٤	٦٠,١	٦٥,٦	٦٦,٦	٦٥,٧
منهم في:						
الزراعة	٤,٠	٠.٠	٢,٣	٠,٩	٢,٠	٣,٢
الصناعة، البناء ومهن حرفية	١٨,٨	٤,٢	١٣,٥	١٦,٧	١٦,٣	١٩,٦
التجارة	١٨,١	٣,٥	١٥,٦	١٨,٨	١٩,٤	١٩,٢
الخدمات	٢٤,٣	٢٧,٦	٢٨,٧	٢٩,٢	٢٨,٩	٢٣,٧
غيره						
في الخارج	٤,٩	–	١٠,٦	٧.٧	٥,٧	٣,٧

غير محدد	٠,١	–	٠,٢			٠,١
مجموع مدخول العمل	٨٢,٥	٣٥,٤	٧٥,٥	٨٣,٥	٨٥,٨	٨٦,٦
مدخول من صادرات أخرى	١٧,٥	٦٤,٦	٢٤,٥	١٦,٥	١٤,٢	١٣,٤
مجموع الدخل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

إدارة الإحصاء المركزي: دراسة عن الأوضاع المعيشية للأسر ١٩٩٧

A.C.S.: Enquère sur les conditions de vie des ménages ١٩٩٧

توزيع مصاريف الأسرة السنوية حسب فئة دخل الأسرة الشهري و نوع المصاريف

المصاريف	متوسط المصاريف	فئة الدخل الشهري – آلاف الليرات اللبنانية			
	Moyenne Des Dépenses	غير محدد indét.	٥٠٠٠ و أكثر ٥٠٠٠ et sls	٣٢٠٠– ٥٠٠٠	٢٤٠٠– ٣٢٠٠ ٢٤٠٠. ٣٢٠٠
مصروف الأسرة السنوي – آلاف الليرات اللبنانية					
المواد الغذائية*	٦٧٦٤	٦٥٣٠	١٤٧٧٠	١١٩٢٦	١٠٠٢٦
الملابس	١٢٣٦	٦٩٨	٤٧٤٢	٣٠٦٩	٢٢٤٢
العناية الشخصية	١١١٨	١١٤٢	٢٥٧٩	١٩٥٣	١٧٢٩
الإيجار	٣٢١	٢٢٦	٧٥١	٤٦٨	٣٧٠
ماء، كهرباء، تلفون...	١٤٥٠	١١٦٥	٤٠٩٠	٣٠٦٠	٢٤٤٤
صيانة وتصليح	٤٣٧	٥٠٦	١٢١٩	٩٩٠	٧١٧
السلع الإستهلاكية المعمرة	٨٤٨	٦٧	٥١١٦	٢٦٣١	١٨٣٤
المواصلات[٦]	١٧١٢	٩٣٢	٤٤٦٩	٣٤٦٣	٢٩٥٦
الدراسة[٧]	٢٦٢٥	٣٥١	٨٤١٨	٦٢٧٤	٤٩٣٤

* تتضمن النفقات الغذائية الغير مشتراة

[٦] تتضمن مصاريف الدراسة الأقساط بما فيها المدخر، النفقات المتفرقة ومصاريف الإقامة في لبنان والخارج

		٨			
الصحة[٨]	١٧٢٤	٢٨٣٠	٤٠٤٥	٢٨٣١	٢٥٣٦
الترفية	١٠٥٠	٩٥٠	٦٠٦٥	٣٠٤١	٢٠٨٨
غيره	٦٩٦	١٠٣٣	٤٤٩٣	٢١٢٣	١٣٦٨
المجموع	١٩٩٨١	١٩٥٩٧	٦٠٨٥٨	٤١٨٣٠	٣٣٢٤٤
بما فيها:					
(١) المواد الغذائية غير المشتراة	١٢٥	١٤	١٠٥	١٤٠	١٧٨
(٢) المنح المدرسية	٢٨٤		٤٢٠	٥٢٢	٥٨٦
	النسبة المئوية للنفقات				
المواد الغذائية	٣٣,٩	٣٣,٣	٢٤,٣	٢٨,٥	٣٠,٢
الملابس	٦,٢	٣,٦	٧,٨	٧,٣	٦,٧
العناية الشخصية	٥,٦	٥,٨	٤.٤	٤,٧	٥,٢
الإيجار	١,٦	١,٢	١,٢	١.١	١.١
ماء، كهرباء، تلفون	٧,٣	٥,٩	٦,٧	٧,٣	٧,٤
صيانة وتصليحات	٢.٢	٢,٦	٢,٠	٢,٤	٢.٢
السلع الإستهلاكية المعمرة	٤,٢	٠,٣	٨,٤	٦,٣	٥.٥
المواصلات	٨,٦	٤,٨	٧,٣	٨,٣	٨,٩
الدراسة	١٣,١	١٨,٠	١٣,٨	١٥,٠	١٤,٨
الصحة	٨,٦	١٤,٤	٦.٦	٦,٨	٧,٦

[٧] تتضمن مصاريف المواصلات لتأمين السيارة
[٨] تتضمن نفقات الصحة والتأمين الطبي

الترفية	٥,٣	٤,٨	١٠,٠	٧,٣	٦,٣
غيره	٣,٥	٥,٣	٧,٤	٥,١	٤,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مصدر: وزارة المال

تفصيل قسم الواردات

إجمالي الإيرادات

(بمليارات الليرات)

الرمز	الإيرادات الضريبية	١٩٨٨
١١	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	٤٤٠
١٢	ضريبة على الأملاك	٤١٠
١٣	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٢٩٦
١٤	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢,١٩٠
١٥	الإيرادات الضريبية الأخرى	٢٣٠
	مجموع الإيرادات الضريبية الأخرى	٤٨,٧١
٢٦	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة	٥٥٤
٢٧	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	٤٠٦
٢٨	الغرامات والمصادرات	١١
٢٩	الإيرادات غير الضريبية المختلفة	٦٣
	مجموع الإيرادات غير الضريبية	١٤,١٢٥
٣٢	حاصلات بيع الأصول الثابتة المادية	٠

٣٥	حاصلات بيع الأصول الثابتة المادية وتسديد السلفات	٠
	مجموع حاصلات بيع الأصول الثابتة المادية وتسديد السلفات	٠
	مجموع الجزء الأول	٦٢,٨٤
٥٦	القروض الداخلية	٢,٧٢٠
	مجموع القروض	٢,٧٢٠
	مجموع الجزء الثاني	٢,٧٢٠
	المجموع العام	٣٧,١٥

تفاصيل الإيرادات والحاصلات الأخرى

الباب الأول: الإيرادات الضريبية

الرمز	الإيرادات الضريبية	مشروع ١٩٨٨
١	الإيرادات الضريبية	٣,٥٦٦
١١	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	٤٤٠
١١١	ضريبة على الدخل	٤٤٠
١١١٠١	ضريبة الدخل على الأرباح	٣٩٠
١١١٠٣	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	٢٠
١١١٠٤	ضرائب دخل على رؤوس الأموال المنقولة	٣٠
١٢	ضريبة على الأملاك	٤١٠
١٢١	ضريبة على الأملاك المبنية	٥٠

١٢١٠١	ضريبة على الأملاك المبنية	٥٠
١٢٢	رسم الإنتقال	٤٠
١٢٢٠١	رسم الإنتقال	٤٠
١٢٣	ضرائب غير متكررة	٣٢٠
١٢٣٠١	الرسوم العقارية	٢٩٠
١٢٣٠٣	رسم تجديد سند الملكية	٣٠
١٣	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٢٩٦
١٣١	الرسوم الداخلية على السلع	٦٢
١٣١٠٢	رسوم المسكرات والمشروبات الروحية	٥
١٣١٠٣	رسوم على المشروبات غير الروحية	٧
١٣١٠٥	رسم الترابة	٥٠
١٣٢	أرباح إدارات الحصر	٧٠
١٣٢٠١	أرباح من إدارة حصر التبغ والتنباك	٧٠

جدول تحليلي لمشروع الموزانة العامة لعام ١٩٨٨ (مليار ليرة لبنانية)		
	قبل	بعد التعديل
الإتفاق الجاري	٦,٢١٨	٦,٥٨٨
مجموع الرواتب والتعويضات والضمان الاجتماعي	١,٤٩١	٢,٤٩٢
خدمة الدين	٣,٢٠٠	٠
صندوق المهجرين	١٠	–
مجلس الجنوب	٦٤	–
مؤسسات رعاية إجتماعية	٩١	–
المركز التربوي	٢٥	٢٣٥
نفقات إدارية (مواد وخدمات إستهلاكية)	٢٣١	–
نفقات الإستشفاء	٢٢٥	–
دعم الفائدة على القروض المالية ومكتب الحبوب والشمندر السكري (لا يشمل دعم التبغ)	٣٩	–
دعم الكهرباء	١٠٠	–
المؤسسة العامة للإسكان	٥٠	–
نفقات جارية أخرى	٦٧	–
الإتفاق الإستثماري	٦٤٨	٧٠٣
إنشاءات قيد التنفيذ	٣٥١	٣٨٦
تدميرات	٦٦	–
صيانة	٥٤	٧٤
تحويلات إستثمارية وتمثل حصة التمويل الداخلي من كلفة المشاريع الإستثمارية الممولة من قروض	١٤٢	–

خارجية		
نفقات إستثمارية أخرى	٢٤	–
إحتياطي لتغذية مختلفة بنود الموازنة	٨٤	–
الإنفاق من الموازنة	٧,٣٢٥	٧٢٧٥
مجموع المبالغ المقدر صرفها للمبالغ المدورة من سنوات سابقة	٢٥٠	–
مجموع المبالغ المقدر صرفها للبلديات	٢٠٠	–
مجموع الإتفاق الإجمالي المقدر	٧.٨٧٥	٧,٩٢٥

الباب الأول: الإيرادات الضريبية

(مليارات الليرات)

	الإيرادات الغير ضرائبية	**١٩٩٨**
٢٦١٠١	إيرادات كازينو لبنان	٣٢
٢٦١٠٢	إيرادات مغارات وأماكن أثرية وسياحية	٥
٢٦١٠٥	إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	٢٠
٢٦١٠٦	إيرادات من وفر موزانة الإتصالات السلكية واللاسلكية	٤٠٠
٢٦٢	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة الأخرى	٨٠
٢٦٢٠١	حاصلات من موسسات عامة إستثمارية	٨٠
٢٦٣	إيرادات مصرف لبنان (أرباح وفروقات قطع)	١٥
٢٦٣٠١	إيرادات مطار بيروت الدولي	١٠
٢٦٣٠٩	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة الأخرى	٥
٢٦٤	حاصلات من موسسات عامة إستثمارية	٠
٢٦٩	حاصلات أخرى من إدارات وموسسات عامة	٢

٢٦٩٠١	فوائد أموال	٢
٢٧	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	٤٠٦
٢٧١	رسوم إدارية	٣٣٢
٢٧١٠١	رسوم كتاب العدل	٢٠
٢٧١٠٢	الرسوم القنصلية	٣٠
٢٧١٠٣	رسوم الأمن العام	٦٤
٢٧١٠٤	رسم السير	١٩٠
٢٧١٠٥	الرسوم القضائية	١٧
٢٧١٠٦	رسوم السوق	١١
٢٧٢	عائدات إدارية	٢٥
٢٧٢٠٤	رسوم الجامعة اللبنانية	٦
٢٧٢٠٥	رسوم الإمتحانات	٦
٢٧٢٠٦	رسوم المطارات	٤
٢٧٢٠٧	إيرادات رئاسة الموانئ	٩
٢٧٣	مبيعات	١٩
٢٧٣٠١	حاصلات مبيعات الجريدة الرسمية والمجلة القضائية	٢
٢٧٣٠٣	ثمن لوحة عمومية	١٧

(مليارات الليرات)

	الإيرادات الغير ضرائبية	١٩٩٨
٢٧٤	رسوم إجازات	٢٠
٢٧٤٠١	رسوم إجازات عمل	١٦
٢٧٤٠٣	رسوم رخص وإشتراكات للوسائل الإعلامية	١
٢٧٤٠٩	رسوم أخرى على الإجازات	٣
٢٧٩	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	١٠
٢٧٩٠٩	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	١٠
٢٨	الغرامات والمصادرات	١١
٢٨١	الغرامات وأحكام نقدية	٩
٢٨١٠١	غرامات سير	٤
٢٨١٠٩	غرامات وأحكام نقدية	٥
٢٨٢	مصادرات	١
٢٨٢٠١	مصادرات	١
٢٨٣	عقوبات	١
٢٨٣٠١	عقوبات	١
٢٩	الإيرادات غير الضريبية المختلفة	٦٣
٢٩١	حسومات تقاعدية	٣٠
٢٩١٠١	حسومات تقاعدية	٣٠
٢٩٢	حاصلات البريد	١٠
٢٩٢٠١	حاصلات البريد	١٠
٢٩٣	مساهمة الموازنات الملحقة في نفقات الموازنة العامة	٠
٢٩٤	الهبات الجارية الداخلية	٠
٢٩٤٠١	هبات جارية من موسسات في الداخل	٠

٢٩٤٠٢	هبات جارية من حكومات أجنبية	٠
٢٩٥	الهبات الجارية الخارجية	٠
٢٩٩	الإيرادات غير الضريبية الإستثنائية	٢٣
٢٩٩٠١	إيرادات ناتجة عن تسوية مخالفات البناء	٢٠
٢٩٩٠٢	إستردادات	٣
٢٩٩٠٣	إيرادات ناتجة عن تسوية الأملاك البحرية	٠

(مليارات الليرات)

الرمز	الإيرادات الغير ضرائبية	١٩٩٨
١٣٣	الرسوم على الخدمات	١٤
١٣٣٠١	ضريبة الملاهي	١٢
١٣٣٠٢	رسوم على المراهنات وورق اللعب	٢
١٣٤	ضريبة على المبيعات	١٠
١٣٤٠١	ضريبة المبيعات على المؤسسات السياحية	١٠
١٣٩	رسوم أخرى على السلع والخدمات	١٤٠
١٣٩٠١	رسوم على السيارات	٨٠
١٣٩٠٢	مدفوعات الشركات ذات الإمتياز	١٠
١٣٩٠٣	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	٥٠
١٤	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٢,١٩٠
١٤١	رسوم على الإستيراد	٢,١٩٠
١٤١٠١	رسوم الجمارك على الإستيراد	١,٩٥٠
١٤١٠٢	ضريبة المبيعات على السلع والبضائع	٢٤٠
١٥	الإيرادات الضريبية الأخرى	٢٣٠
١٥١	رسوم الطابع المالي	٢١٠
١٥١٠١	رسم طابع نقدي	٩٥
١٥١٠٢	رسم طابع أميري	١١٥
١٥٩	ضرائب غير مصنفة في حساب آخر	٢٠
١٥٩٠١	واردات التعمير	٢٠

الباب الأول: الإيرادات الضريبة

(مليارات الليرات)

الرمز	الإيرادات غير الضريبية	١٩٩٨
٢	الإيرادات غير الضريبية	١,٠٣٤
٢٦	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة	٥٥٤
٢٦١	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة غير مالية	٦,٧

متوسط دخل الفرد السنوي من النشاط

الرئيسي حسب قطاع النشاط،

الوضع في المهنة، ومحافظة الإقامة

Secteur	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ماعدا الضواحي	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	مجموع لبنان	القطاع
	Beyrouth	Ban-lieue bey	Reste Mont-liban	Liban Nord	Liban Sud	Nabatieh	Beqaa	Liban Entier	
	معدل دخل الفرد السنوي بآلاف الليرات اللبنانية								
	Revenu annuel moyen du travailleur en milliers de L.L.								
Non Salaries									مستقلون
Secteur Public	١٠٠٠٠	٢٠٤٠٠	١٤٣٠٠	١٠٠٠			١٠١٠٠	١٢٩٢٠	القطاع العام
Secteur Privé	١٩٣٥٥	١٦١٨٣	١٦٩٧٦	٩٠١٠	١٠٢٥٢	٩٥٨٠	١٠٨٣٤	١٣٣٩٢	القطاع الخاص
Agriculture	٧٠٦٣	٨١٨٠	٩٠٨٤	٦٤٥٧	٩٧٤٩	٧١١٧	٨٠٥٨	٧٨١١	الزراعة
Industrie	١٦٥٣٨	١٦٠٧١	١٩١١٢	٩٥٦٧	١٠١٨١	١٠٧٣٠	١١٩٤٩	١٣٧٩٥	الصناعة
Commerce	٢٤٥٦٧	١٧٥١١	١٨٨٨٧	١٠٤٣٠	١١٠١٦	١٠٨٣٩	١٢٩٧٠	١٦١٧٥	التجارة
Service	١٦٧٦٦	١٥٣٨٦	١٥٧٣٣	٨٩١٦	١٠٠٨١	١٠١٣١	١١٢٩٣	١٣٢٤٧	الخدمات
A l'étranger	٣٨٨٠	٤٣٦	٤١٦٧٩	٢١٢	٢٠٦	١٨٨	٢٣٢	٢٩٢	في الخارج

	٤	٦٢		٧٤	٣٩	٣٦	٤٧	٣١	
Ensemble	١٩٩٦ ٣	١٦٧ ٧٠	١٧٣٦٣	٩٢٠ ٧	١٠٧ ٥٥	٩٩٩ ٥	١١١ ١٧	١٣٧ ٩٨	المجموع
Salariés									مستخدمون وأجراء
Secteur Public	١٢٨٠ ٢	١١٦ ٠٢	١٠٩٧٥	٩٥٨ ٥	٩٨٢ ٩	١٠٥ ٧٤	٩٧٤ ٥	١٠٦ ٢٥	القطاع العام
Secteur Privé	١٠٢٠ ٣	٨٣٧ ٣	٩١٥٣	٦١١ ٥	٥٤٨ ١	٦٤١ ٣	٦٠٥ ٠	٧٨٢ ٦	القطاع الخاص
Agriculture		٦٨٣ ٤	٤٧٩٢	٤١٣ ٤	٣٦٩ ٩	٤٩١ ٠	٣١٢ ٦	٣٩٤ ٢	الزراعة
Industrie	٨٣٢٤	٨٣٦ ٢	٨٥١١	٤٧٢ ٧	٥٣٢ ٨	٥٣٤ ٤	٦١٦ ٨	٧٢٧ ١	الصناعة
Commerce	١١٣٦ ١	٩٨٦ ٤	١٠٥٠٨	٧٧١ ٢	٦٩٩ ٣	٧٣٢ ٩	٧٤٧ ٣	٩٤٥ ٩	التجارة
Service	٩٢٩٤	٧٨٠ ٥	٨١٧٧	٦٤٢ ٨	٥٣٢ ٦	٦٥٩ ٧	٥٩٥ ٤	٧٢١ ١	الخدمات
A l'étranger	٢٥١٢ ٧	١٨٨ ٢٥	٢٩١٢٣	٢٤٠ ٨٨	١٦٤ ٥٢	١٨٥ ٢٢	٢٤٩ ٩٩	٢٢٢ ٧٥	في الخارج
Ensemble	١٠٩٩ ٣	٩٤٢ ١	١٠٠٨٥	٧٤٠ ٣	٦٦٢ ٦	٨٠٨ ٤	٧٧٥ ٣	٨٨٠ ٠	المجموع
Ensemble									المجموع
Secteur Public	١٢٧٩	١١٦	١١٠٠٠	٩٥٧	٩٨٢	١٠٥	٩٧٤	١٠٦	القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

	٢	١٤		٣	٩	٧٤	٦	٢٩	
Secteur Privé	١٣٠٨ ٨	١١١ ٨٥	١٢٦٧٠	٧٢٣ ٩	٧٢٣ ٤	٨٢٣ ٥	٨٥٩ ٧	١٠٠ ٥٥	القطاع الخاص
Agriculture	٧٠٦٣	٧٧٠ ٥	٧٤١٤	٥١٩ ٤	٥٦٠ ٨	٦٦٦ ١	٦٤٠ ١	٦٠٣ ٢	الزراعة
Industrie	١١٩٩ ١	١١٨ ٢١	١٤٢٤٧	٧٤٢ ٥	٧٩٤ ٧	٩١٧ ٥	١٠٢ ٥٥	١٠٧ ٤٩	الصناعة
Commerce	١٤٣٥ ٣	١١٩ ٤٨	١٣١٧٠	٨٦٣ ٠	٨١٦ ١	٨٨٥ ٣	٩٢٨ ٦	١١٤ ٤٦	التجارة
Service	١١٧٩ ٠	٩٩٦ ٥	١١٩٤٦	٧٠٦ ٠	٦٨٨ ٢	٨١٢ ٩	٨٣٠ ٤	٩٣٤ ٩	الخدمات
A l'étranger	٢٩٤٤ ٦	٢٦٢ ٥٥	٣٢٦٢٧	٢٣٠ ٩٥	١٨٠ ٢٢	١٨٦ ٩٣	٢٤٢ ٨٨	٢٤٦ ٥٩	في الخارج
Ensemble	١٣٥٢ ٧	١١٥ ٤٢	١٢٨٨٢	٧٩٥ ٢	٧٩٧ ١	٩٠١ ٢	٩١٩ ٦	١٠٥ ١٠	المجموع

نسبة الأسر المستدينة حسب نوع الدين

ومتوسط مبالغ الدين والتسديدات

Nature de la dette	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ماعدا الضواحي	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	مجموع لبنان	نوع الدين
	Beyrouth	Ban-lieue bey	Reste Mont-liban	Liban Nord	Liban Sud	Nabatieh	Beqaa	Liban Entier	
	Fréquence des ménages endettés (en %)								
	نسبة الأسر المستدينة (%)								
Logement	٦,١	١٠,١	٨,٩	٧,٤	٤,٣	٤.٣	٦,٥	٧,٦	السكن

السيارة	٣,٩	١,٩	١,٧	١,٧	٣,٠	٤,٢	٥,٨	٥,٤
المفروشات والأدوات المنزلية	٦.٦	٣,٩	٥,٢	٥,٢	٧,٤	٦,٠	٨,٢	٥.٥
الإستشفاء	٥,١	٨,٤	١,٥	١,٥	٦.٦	٣,٥	٤.٤	٥,١
المدارس	٨,٩	١٢,١	٢,٤	٦,٢	١٢,٩	٨,٣	٨.٨	٧,٢
المعيشة	١٤,٩	٢١,٣	٧,٨	١٥,٣	٢٢,٨	١٠,٧	١٣,١	٩,٨
حاجات أخرى	٤,٣	١,٢	٤,٠	٦,٥	٥,٨	٣,٩	٤,١	٤,٠
المجموع (أسر مستدينة)	٣٨,٣	٣٧,٠	٢٣,٥	٣٧,٢	٤٨,٥	٣٤,٥	٤١,٣	٣٤,٤
العينة (أسر)	١٦٨ ٦٤	٢١٦ ٥	١٢٦ ٣	١٩٠٥	٢٩٤٢	٢٧٧٢	٣٩٥٧	١٨٦ ٠
	مبلغ الدين المتوسط بآلاف الليرات اللبنانية							
السكن	٢٠٦ ١٣	٧٦١ ٧	١٠٧ ٣٨	١١٧٧ ٧	١٢٥٤ ٥	٢٠٦٤٨	٢٨٣٤ ٠	٣٨٥ ٧٥
السيارة	٦٦٤ ١	٣٧٢ ٥	٢٦٦ ٤	٥٤٠٧	٤٥٠٥	٥٦٦٩	٧٢١٤	١١٤ ٧٨
المفروشات والأدوات المنزلية	٢١٠ ٩	١٧٧ ٧	١٨٤ ٨	٢٠٣١	١٨٢٥	٢٣٣١	٢٤٠٠	٢٠١ ٣
الإستشفاء	٢٩٢ ٩	١٨٨ ١	٢٨٩ ٢	٢٥٧٦	١٨٩٨	٣٢٣٤	٢٨٩٨	٧٤٣ ٦
المدارس	٢٥٧ ٨	٢٠٨ ١	٣٤٢ ٤	٢٠٦٣	٢٣٨٤	٣١٧٩	٢٧٠٠	٣٠٥ ٤
المعيشة	٢٣٩ ٢	١٦٤ ٧	٢٠٤ ٥	١٤٧٠	١٩٦٥	٣٠٧٦	٣٢٤٧	٤١٣ ٧
حاجات أخرى	٣٧٨	٣٤٥	٥٠١	٣٠١٥	٢٧٣١	٥٣٨٠	٣٨٤٢	٤٣١
Voiture								
Meubles et équip.								
Soins médicaux								
Ecole								
Vie Quotidienne								
Autres								
Ens. (mén.endettrés)								
Ech. (ménages)								

متوسط الدين	٧٥٠ ٣	٣٨٩ ٣	٤٦١ ٠	٤٤٩١	٤٦٠٤	٩١٠٦	١٠٧٦ ٤	١٢٤ ٢٦
	متوسط المبالغ المسددة بآلاف الليرات							
السكن	٩١٧ ٧	٣٦٤ ١	٧٢٦ ٢	٥٧٩٢	٥٦٨٠	٨٨٤٨	١٢٧٠ ٥	١٥٨ ٣١
السيارة	٤٥٣ ٦	٢٩٩ ٨	١٦٤ ٢	١٨٠١	٤٢٣٠	٤٥٦٩	٥١٩٨	٦٢٨ ٢
المفروشات والأدوات المنزلية	١٥٠ ٩	١٠٩ ٧	١٢٤ ٤	١٠٣٦	١٤٣٢	٢٢٠٨	١٦٥٧	١٣٠ ٠
الإستشفاء	٧٢٩	٨٧٧	٩٣٧	٣٧١	٦٦٨	٦١٥	٧٩٤	٩٠٢
المدارس	١٥٦ ٨	١٤٨ ٩	٥٠٧	٦٣٥	١٤٥١	١٧٥٧	١٩٥٣	١٨٠ ١
المعيشة	٤٦٩	٥٦٨	٢٤١	٢١٦	٤٠٧	٦٧٢	٤٦٢	٦٦٤
حاجات أخرى	١٤٢ ٦	١١٣ ٢	٣١٤ ٢	٩٤٥	١٧٦٧	١٣٠٦	١١٠٥	١٢٠ ٢
متوسط التسديد	٣٣٤ ٢	١٩٦ ٤	٢٤٣ ٨	١٦٦٠	٢٢٢٣	٤٠٧٥	٤٩٣٦	٤٨٥ ٨
	٤	٧	١					٢
Dette moyenne								
Logement								
Voiture								
Meubles et équip.								
Soins médicaux								
Ecole								
Vie Quotidienne								
Autres								
Remb.moyen								

إدارة الإحصاء المركزي: دراسة عن الأوضاع المعيشية للأسر ١٩٩٧

A.C.B.: Enquête sur les conditions de vie des ménages **١٩٩٧**

مصدر الدخل	مجموع لبنان	البقاع	النبطية	لبنان الجنوبي	لبنان الشمالي	حبل لبنان ماعدا الضواحي	ضواحي بيروت	بيروت	Source du revenu
	Liban Entier	Beqaa	Nabatieh	Liban Sud	Liban Nord	Reste Mont-liban	Ban-lieue bey	Beyrouth	
	معدل دخل الفرد السنوي بآلاف الليرات اللبنانية								
	Revenu annuel moyen du travailleur en milliers de L.L.								
العمل في:									Travail Dans:
القطاع العام	٢٢٨ ١	٢٥٥ ١	١٩٩ ٧	١٤٥ ٧	٢٦٣ ١	٢٤٧٤	٢٢٧ ٦	٢١٦٩	Secteur Public
	٦٤٥ ٣	٦٠٨ ٥	٥٢٥ ٠	٤٦١ ٧	٤٣٧ ٥	٩٣٠٣	٦٨٦ ٨	٧٧٣١	
القطاع الخاص، مستقل	٦٤٥ ٣	٦٠٨ ٥	٥٢٥ ٠	٤٦١ ٧	٤٣٧ ٥	٩٣٠٣	٦٨٦ ٨	٧٧٣١	Privé, indépendant
القطاع الخاص، مستخدم	٥٥٨ ٣	٣٠٧ ١	٢٥٥ ٩	٤٠٦ ٥	٤٣٣ ٢	٦١٩٢	٧٥٩ ٤	٨٩١٦	Privé, Salarié
مجموع القطاع الخاص	١٢٠ ٣٦	٩١٥ ٦	٧٨٠ ٩	٨٦٨ ٢	٨٧٠ ٧	١٥٤٩٥	١٤٤ ٦٢	١٦٦٤ ٧	Total Secteur prive
منهم في:									dont:
الزراعة	٧٤٦	١٥٨ ٢	١٣١ ٤	١٢٦ ٨	١٠٩ ٥	٥٦٥	٦٩	١٥	Agriculture
الصناعة، البناء ومهن حرفية	٣٤٦ ٧	٢٣٤ ٧	٢٧٠ ٥	٢٥٣ ٦	٢٥٣ ٧	٤٨٣٨	٤٥٨ ٧	٣٢٨٢	Ind., bat. Et artisanat
التجارة	٣٣٣	٢٧٦	٢١٢	٢٣٣	٢٢٧	٤١٣٠	٤٢٦	٤٣٩٥	Commerce

الخدمات	٤٤٨ ٥	٢٤٦ ٦	١٦٦ ١	٢٥٤ ٦	٢٨٠ ٣	٥٩٦٢	٥٥٤ ٠	٨٩٥٥	Services
غيره	٢	٥	٠	٢	١	٠	٦	٠	Autres
في الخارج	٩٠٠	٨٠٠	٨٤٤	١١١ ٠	٦٩٨	١٠٤٧	٧٨٦	١٢٥١	A l'étranger
غير محدد	٢٢	٢١	٠	١١	٥	٥٨	١٦	٤٠	Indeterminés
مجموع مدخول العمل	١٥٢ ٤١	١٢٥ ٣٢	١٠٦ ٥٠	١١٢ ٦١	١٢٠ ٤٢	١٩٠٧٥	١٧٥ ٤٦	٢٠١٠ ٦	Total Rev. du travail
مدخول من مصادر أخرى	٣٢٣ ٩	٢٦٣ ٦	٢٤١ ٨	٢٣٥ ٩	٢٧٧ ٨	٤٢٧٧	٣١٤ ٢	٤٧٢٢	Autres sources
مجموع الدخل	١٨٤ ٨٠	١٥١ ٦٨	١٣٠ ٦٨	١٣٦ ٢٠	١٤٨ ٢٠	٢٣٣٥٢	٢٠٦ ٨٨	٢٤٨٢ ٨	Total général
العمل في:									Travail dans
القطاع العام	١٢,٣	١٦,٨	١٥,٣	١٠, ٧	١٧, ٨	١٠,٦	١١,٠	٨,٧	Secteur Public
القطاع الخاص، مستقل	٣٤,٩	٤٠,١	٤٠,٢	٣٣, ٩	٢٩. ٥	٣٩,٨	٣٣,٢	٣١,١	Privé, indépendant
القطاع الخاص، مستخدم	٣٠,٢	٢٠,٢	١٩,٦	٢٩, ٨	٢٩, ٢	٢٦,٥	٣٦,٧	٣٥,٩	Privé, Salarié
مجموع القطاع الخاص	٦٥,١	٦٠,٤	٥٩,٨	٦٣, ٧	٥٨, ٧	٦٦,٤	٦٩,٩	٦٧,٠	Total Secteur prive

منهم في:								
الزراعة	٤,٠	١٠,٤	١٠,١	٩,٣	٧,٤	٢,٤	٠,٣	٠,١
الصناعة، البناء ومهن حرفية	١٨,٨	١٥,٥	٢٠,٧	١٨,٦	١٧,١	٢٠,٧	٢٢,٢	١٣,٢
التجارة	١٨,١	١٨,٢	١٦,٣	١٧,١	١٥,٣	١٧,٧	٢٠,٦	١٧,٧
الخدمات	٢٤,٣	١٦,٣	١٢,٧	١٨,٧	١٨,٩	٢٥,٥	٢٦,٨	٣٦,١
غيره								
في الخارج	٤,٩	٥,٣	٦,٥	٨,١	٤,٧	٤,٥	٣,٨	٥,٠
غير محدد	٠,١	٠,١	٠.٠	٠,١	٠.٠	٠,٢	٠,١	٠,٢
مجموع مدخول العمل	٨٢,٥	٨٢,٦	٨١,٥	٨٢,٧	٨١,٣	٨١,٧	٨٤,٨	٨١,٠
مدخول من مصادر أخرى	١٧,٥	١٧,٤	١٨,٥	١٧,٣	١٨.٧	١٨,٣	١٥,٢	١٩,٠
مجموع الدخل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
dont:								
Agriculture	٠,١	٠,٣	٢,٤	٧,٤	٩,٣	١٠,١	١٠,٤	٤,٠
Ind., bat. Et artisanat	١٣,٢	٢٢,٢	٢٠,٧	١٧,١	١٨,٦	٢٠,٧	١٥,٥	١٨,٨
Commerce	١٧,٧	٢٠,٦	١٧,٧	١٥,٣	١٧,١	١٦,٣	١٨,٢	١٨,١
Services	٣٦,١	٢٦,٨	٢٥,٥	١٨,٩	١٨,٧	١٢,٧	١٦,٣	٢٤,٣
Autres								
A l'étranger	٥,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٨,١	٦,٥	٥,٣	٤,٩
Indeterminés	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠.٠	٠,١	٠.٠	٠,١	٠,١
Total Rev. du travail	٨١,٠	٨٤,٨	٨١,٧	٨١,٣	٨٢,٧	٨١,٥	٨٢,٦	٨٢,٥
Autres sources	١٩,٠	١٥,٢	١٨,٣	١٨.٧	١٧,٣	١٨,٥	١٧,٤	١٧,٥
Total général	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجلسة الثالثة: السياسة الضرائبية في اطار المقومات الاقتصادية الاجتماعية

رأي لجمعية الصناعيين الأستاذ ماركو أيوب

المواضيع التي أود الحديث عنها هي:

-الضرائب الجديدة

-ضريبة الواحد في المئة (بإختصار)

-مبادئ لنظام ضرائبي حديث وعادل

-الضرائب غير المباشر

-الضرائب على مداخيل الريع

-النظام الضرائبي ككل وتأثيره على المجتمع (كخلاصة)

بعد الأزمات المتتالية، أدرك اللبنانيين أنه لا بد من ضرائب جديدة. الضرائب تؤدي عدة وظائف، لكن الوظيفة الأساسية هي حاجة الدولة للتمويل والجباية والإيرادات للدولة (كعنصر أساسي)،

أعتقد أنه لا بد من ضرائب جديدة وهذا ما بدأنا نفهمه ونقتنع فيه، ويجب على القطاع الخاص أن يهيء نفسه لهذا الموضوع.

فالعملية لا تتعلق بهذه الحكومة

ضريبة الواحد في المئة، إيراداتها غير واضحة وتطبيقها غير واضح، ولو كانت هذه الضريبة ضريبة مبيعات واضحة المعالم والتأثير، واضحة التطبيق، لكنا قبلنا بها.

فلماذا نقبل بضريبة غير مدروسة جيدا، لو كانت ضريبة مدروسة، وعلى المبيعات، وواضحة التطبيق لكنا قبلنا بها من باب إقتناعنا بوجوب ضرائب جديدة.

المبادئ العامة لنظام ضرائبي حديث:

نحن في جمعية الصناعيين كنا من أوائل التجمعات أو الجمعيات التي طالبت بتخفيض ضريبة الدخل، وكنا نطلب تخفيضها أقل من ١٠% لو كان الوقت مناسبا، وإذا لم نطلب تخفيضها نقول بأن الـ ١٠% من المقدسات، هذه النسبة لا تمس، نقول هذا إستنادا إلى بعض المبادئ والإقتناعات الراسخة لدينا.

ا) العمل والإنتاجية موضوع تحفيز وليس موضوع معاقبة، العمل والإنتاج هو خالق الثروة، وهو المحرك وموضوع مساعدة ومساندة، والربح ما هو إلا نتيجة العمل والجهد والإبداع، ونعني بهذا المؤسسات الصناعية والتجارية والخدماتية.

(في علم الإقتصاد الحديث، يتوجه الإقتصاديون بإتجاه تخفيض ضريبة الدخل، بعض الأمثلة:

- فرنسا خفضت الضريبة من ٥٠% إلى ٣٣%.
- كندا خفضت الضريبة من ٥٠% إلى ٣٥%.
- أميركا خفضت الضريبة من ٤٨% إلى ٣٩%.

اذن أصبح هناك إقتناع عالمي بتخفيض ضريبة الدخل، وإستبدالها بأنواع أخرى من الضريبة.

ب) ضريبة الدخل ليس لها المردودية التي كانت لها في السابق، والمردودية اليوم للضرائب وإيرادات الدولة تأتي عن طريق وسائل أخرى وبالأخص الـ TVA والـ Sales Tax

مثال: في فرنسا تجبي الـ TVA أكثر من ٥٠% من موارد الدولة، وضريبة الدخل لا تجبي أكثر من ٢٥%.

- أميركا، ضريبة الدخل على الشركات تجبي فقط ١٣%.
- لبنان، عام ١٩٧٤ (أيام البحبوحة) كانت ضريبة الدخل مع نسبة ضريبية ٢٦%، ضريبة الدخل أدخلت للدولة ١١% من إيراداتها عام ٩٦، ضريبة الدخل أدخلت للدولة ٩%.
- نحن نقول، إذا ضاعفنا النسبة من ١٠ إلى ٢٠% ماذا ستجلب ضريبة الدخل كمردودية للدولة،
- اليوم الـ ٩% تجلب للدولة ٣٠٠ مليار ليرة و إذا أضفنا النسبة ٥٠% (الـ ١٠←١٥%) يمكن أن تزيد ١٠٠ مليون دولار، لكن كم ستغير وجه لبنان الإستثماري، كم ستغير بتصرفات الشركات، كم ستغير بالحافز، للمستثمر في لبنان، أو

للشركات الحالية كي توظف أموالها، هل هناك من داع للتطرق إلى هذه الضريبة. نحن نقول لا، من ناحية المبدأ في البداية وأيضا من ناحية المردودية.

يقال أن الحكومة خفضت الضريبة من ٢٩% إلى ١٠% و لم يحصل إستثمارات، هذا صحيح، ولكن أصبح هناك أمن في لبنان و لم يحصل إستثمارات،

- الـ ١٠% مثل الأمن في لبنان، ضرورية ولكن ليست كافية.
- لدينا إقتناع كلي بأنه الإستثمارات التي تمت وخصوصا الإستثمارات الأجنبية في الفنادق والقطاع المصرفي، لم تكن لتتم لو ضريبة الدخل كانت على ما كانت عليه.
- موقف جمعية الصناعيين بالمبدأ لناحية ضريبة الـ ١٠% مقدس وأنه لا يطرأ زيادة عليها.
- التوجه، يجب أن يكون من ضريبة الدخل إلى ضريبة على الإستهلاك، وهذه تأخذ أحد الوجهين الـ TVA والـ Sales Tax وهي الأفضل بالطبع.

وهذا ما نجحت فيه البلدان المتقدمة، نحن على علم بأن وزارة المالية تعمل على تهيئة هذا الموضوع، وأستغرب عدم تنفيذ أي خطوة فعلية ولو قطاعية. الآن في قطاع الفنادق والمطاعم أصبح هناك الـ Sales Tax.

- حتى مصر التي تملك إقتصادا غير مسجل أكثر من لبنان (ومهارات لبنان ليست أقل من مصر) ولديها تشعب جغرافي وسكاني وإنمائي أكثر من لبنان، لجأت إلى تطبيق الـ TVA، وخفضت عجز الموازنة السنوي من ٦% من الدخل القومي إلى ١.٥% خلال ٤ سنوات من تطبيق الـ TVA.

إذا الـ TVA ممكنة، ولا من سبب يمنع تطبيقها في لبنان.

الضرائب غير المباشرة:

برأيي هناك إقتناع خاطئ بأن الضرائب المباشرة ونعني بها ضريبة الدخل هي عادلة، والضرائب غير المباشرة ويعني بها كل الضرائب ما عدا ضريبة الدخل غير عادلة، نحن نعتقد أن هذه النظرية خاطئة جدا، وعلى العكس نرى أن ضريبة الدخل هي غير عادلة. كل مواطن هو منتج ومستهلك، وفي هذا الموضوع يجب أن تأخذ الدولة منا ضرائب عندما نستهلك وليس عندما ننتج.

- الضرائب غير المباشرة يمكن أن تكون عادلة، اذ يمكن تصويبها/ بالتحديد/ أي تحديد الفئة التي يجب أن تفرض عليها ضريبة وقيمة الضريبة مثل الضريبة على المحروقات، الدخان، الميكانيك، شراء العقارات... فهذه ضريبة غير مباشرة يمكن أن تكون عادلة بتصويبها وتحديدها.

مسألة مداخيل الريع:

نحدد الريع بالمعنى الإقتصادي، الريع هو ربح يكون مصدره من غير نشاط إنتاجي أو من غير تأدية خدمة، مثلا الفوائد، أرباح من زيادة قيمة أسهم أو عقارات. ونشمل بهذا التحديد، كل الأرباح غير الإعتيادية.

- كل مصادر الريع وأرباح الريع هي بدون إنتاج، لا تخلق ثروة ولا تساهم في العمالة، بل تساهم فقط في التضخم وفي خلق التفاوت بين فئات الشعب. نتعجب، هل يعقل بأن يزاد على ضريبة الدخل ويبقى الريع بدون ضريبة، وأصبح الريع يمثل نسبة لا بأس بها من الإقتصاد اللبناني، يصعب ترقيمها، ويكاد يتحول إقتصادنا من إقتصاد إنتاج وتأدية خدمات إلى إقتصاد ريع، ولن ندخل في تفاصيل هذه الضرائب، ولكن نقول أنه يمكن تطبيقها على عدة مصادر ريع بينها، أرباح تفرغ الأسهم والعقارات وأرباح غير إعتيادية بالمعنى الإقتصادي.

- من الضروري أن يراعى في هذه العملية كل عناصر إبقاء التوازنات الإقتصادية، وعدم خلق إعوجاجات في أسواق الفوائد وغيرها.

- من المؤكد أن عملية فرض ضرائب على الريع عملية دقيقة جدا، ولكن من العادل أن تطبق كون الربح غير ناتج عن جهد وعمل ومخاطرة.

- إتجاهنا كصناعيين، لا يجوز رفع ضريبة الدخل على الإنتاج قبل التطرق لمثل هذه الضرائب.

الخلاصة: إننا في مرحلة خيارات ضرائبية ترسم مصير المجتمع، فهل نقبل بضريبة مبتكرة بسبب أوضاع مستعجلة، وهل نقبل بضريبة تعيق الإنتاج ويبقى لبنان ساحة إستهلاك من دون إنتاجية، وهل يمكن صرف ثروة أو توزيعها مثل خلقها، إن مسألة السياسية هي

مسألة رؤية مستقبلية للمجتمع، وتحديد هذه السياسةهو عملية رسم خيارات تكون وجه لبنان المستقبل، وكيف نريده.

ونحن مع الضريبة على أن تكون واضحة، و تتدرج مدماكا مدماكا في الإتجاه الصحيح.

نتمنى أن تكون الأزمة الحالية عبرة للمستقبل وأن تشكل نقطة إنطلاق لرؤية جديدة في إدارة الحياة الإقتصادية اللبنانية ليتحول مجتمعنا و مزيد من الإنتاج في القطاع الخاص، وإلى مزيد من الجدية والإنضباط في القطاع العام و إلى مزيد من الفعالية في الجباية، إلى مزيد من الشمولية في حصر الإتفاق، وإلى جرأة في إعادة ترتيب الأولويات تماشيا مع قدرة الإقتصاد.

كلمة جمعية تجار بيروت الاستاذ نديم عاصي رئيس جمعية تجار بيروت

كما للخزينة حق على المكلف، فان على هذا الاخير ان يسأل:

-هل تم ضبط كل النفقات وهل وضع حد للهدر وسقوف لبعض المصاريف غير المنتجة؟

- هل ان الرسوم والضرائب والمستحقات الحالية قد تم جبايتها فعلا من قبل المؤسسات والمرافق العامة والخزينة؟

- هل ان الادارة زادت فعلا من انتاجيتها وخدماتها نتيجة لتضخم المصاريف وعدد العاملين؟

هذه أسئلة بسيطة يطرحها كل مواطن.

ونود هنا ان نتناول بحث موضوع ١% على رقم الاعمال، كمثال على ان هذه الضريبة ليست ملائمة على الاطلاق.

ان اية سياسة ضرائبية يجب ان تكون شاملة وطويلة المدى.

عليه، فان أي توجه جدي يجب ان يدخل في برمجة الموازنات والخطط الانسانية، كونه عنصرا اساسيا للدراية والتوقع بالنسبة للمؤسسات والشركات. ان السياسة الضرائبية هي شراكة فعلية بين المؤسسات والدولة، من أجل توفير موارد مالية للانماء والخدمات المتعددة.

ولا يمكن تغيير قواعد اللعبة بين ليلة وضحاها لان كل فريق يبني حساباته على اسس واضحة وعلى المدى المتوسط والطويل.

ان اثار تبديل اية سياسة يمكن ان ينعكس على الهوامش والمداخيل والتنافس والكلفة، وهي في عالمنا الحاضر قضية لا يمكن ان ترتجل على أساس ردات فعل أتية. ان هذه المواضيع عليها ان تدخل في برنامج طويل المدى.

ان أسس الشراكة الفعلية يفترض دراسة اثار أي تبديل في التكليف على اوضاع الشريك الاخر، وامكانية تقبله لها وتحمله لانعكاساتها ولنتائجها على اوضاعه وعلى مجمل السوق.

كما انه من المفروض ان تستوعب اية زيادة دون مردود سلبي على قضايا مهمة: كالاسعار، والعمالة، والتنافس، واوضاع السوق، والاستهلاك، والانتاج، والاستثمار، واختيار النشاطات وغيرها.

فإن الزيادات لا يمكن ان تضرب حركة اقتصادية في طور الاقلاع، ولا ان تهز اوضاعا غير مستقرة، ولا ان ترهق شركات لا يمكن ان تفي بالتزاماتها بسبب اوضاعها الهشة.

عليه، فان اية زيادة على الموارد يجب ان تفي بقواعد ثلاث:

-اصلاح الاداء العام للانفاق.

- جباية المستحقات

- زيادة فعالية الادارة والخدمات.

-لماذا مشروع الـ ١% على رقم الاعمال لا يفي بالغرض

ان المشروع الحالي لا يمكن ان يشكل حلا للأزمة المالية الحالية لاسباب عديدة، منها:

أ-انه سيشكل اعباء اضافية على المؤسسات التي تعاني من ركود في مبيعاتها ناتج عن انخفاض نسبة النمو العام وعن استمرار الازمة منذ سنة ١٩٩٦، وهي بحاجة ماسة الى اعادة استيعاب كامل قواها، ولا يمكن ان تساهم في تمويل الخزينة العامة بأوضاعها الحالية اكثر مما تقوم به.

ب- انه لا يفرق بين القطاعات الاقتصادية، فبينما بعض النشاطات عرفت نموا كبيرا في ارباحها كالقطاع المصرفي، فان قطاعات التجارة والصناعة والتامين ومعظم الخدمات والزراعة تعاني من مشكلات في اعادة تنقية اوضاعها المالية. ونحن نعلم ان مؤسسات عديدة هي على شفير الافلاس مما ترتب من بطالة اضافية نحن بغنى عنها.

ج-ان الضريبة المذكورة لا تفرق بين الارباح والخسائر ويمكن ان تشكل في احوال عديدة زيادة اضافية في عجز المؤسسات وفي تفاقم اوضاعها المالية. ويمكن ان نقول دون مبالغة انها ستكون، بمعظمها، على الخسائر او على الارباح المحدودة في قطاعات واسعة.

د- ان تركيبة الكلفة، ومنها الفائدة والاجور والنقل والخدمات تشكل ثقلا على مؤسسات عديدة ولا يمكن للضريبة الجديدة الا ان تساهم في زيادة الاعباء ليس الا. علينا ان نعلم ان كلفة الانتاج والنشاط العام الاقتصادي في لبنان اصبح عاليا بالمقارنة مع دول عديدة وهذا ما قد يحد من الاستثمار ويمنع نشاطات عديدة من الاستقرار. وان علينا ان ندري ان اية تكاليف اضافية لن تكون في مصلحة دفع المؤسسات نحو استثمارات جديدة.

ه- ان الضريبة المذكورة ستعكس زيادة لا تقل عن ٥% على ارباح المؤسسات، بسبب تراكم اثارها على كل حلقات الانتاج والتوزيع وكافة المحطات الانتقالية الاخرى، وبسبب هوامش الربح المنخفضة سيكون من الصعب الا تنعكس على الاسعار العامة، مما قد يؤدي الى زيادة في مؤشر الاسعار، ويضرب الجهود المناهضة للتضخم التي تقوم بها السلطات العامة بنجاح ملحوظ.

و-- ان التدبير المذكور سيكون عاملا مؤثرا في قدرة المؤسسات على مواجهة منافسية في الخارج وسينعكس على جاذبية لبنان قبل موسم الصيف وتدفق الزائرين والسياح، خاصة بعد زيادة الرسوم على المؤسسات الفندقية.

ز- ان المؤسسات الاقتصادية عموما والتجارية خصوصا لن تستطيع من ان تتمكن من استيعاب هذه الزيادة، خاصة وان الرسوم الجمركية لم تتبدل، لا بل زادت على بعض المواد، مما يضطرها الى عكس هذه الزيادات على مجمل البضائع والسلع، وهذا ما قد يرهق المستهلك الذي لم يعرف وزيادة في قوته الشرائية منذ سنتين تقريبا.

ح- ان المهمة الاساسية، الان، لا تكمن في زيادة الاعباء بل في تخفيف الانفاق والقيام بعملية واسعة من اصلاح كافة مقومات المالية العامة لذلك، بتخفيض العجز العام، وضبط الهدر، وتوسيع قاعدة المكلفين والبدء الجدي بالخصخصة، بالاضافة الى اصلاح اداري شامل. ولا يمكن التفكير بزيادة الضرائب قبل اتمام هذه العملية او قبل اطلاقها فعليا.

ط- كما ان هدف المؤسسات للنهوض من كبوتها يجب ان يكون ركنا اساسيا للسياسية العامة، واذا قامت الدولة بدعم الفوائد لبعض المؤسسات وبشكل محدود، وضمن سقوف معينة، فلا يمكن ان تنسف هكذا انجاز بزيادة كلفة على المؤسسات تفوق الفرق الذي اقرته لقلة منهم. كما ان هذه المؤسسات التي تشكل قطارا للنمو ومستوعبا للعمالة وطاقة

للتصدير وقاعدة للتعامل مع السواح والزائرين وسندا للمستهلكين هم بحاجة الى عكس ذلك تماما من دعم ومساندة ورعاية ومواكبة لتجاوز الازمة الحالية.

ك- ان كافة المؤشرات تشير الى ان المجالات كثيرة مقفلة و لا هامش من المناورة لتخفيض الانفاق او في زيادة المداخيل، فهل الحل بالاستفراد بالحلقة الاهم من الدورة الاقتصادية أي المؤسسات، الوحيدة، التي تتمتع بالانتاجية والفعالية وحسابات الربح والخسارة، والتي لا تتعاطى الدعم او الهدر او المصاريف غير المجدية. فهل مهمة هذه المؤسسات هي في سد ثغرة من انفاق كبيرة لم يتم عقلنته او ضبطه بصورة جدية. فهل من العدل تحميل المؤسسات عجوزات بعض المؤسسات العامة، ومصاريف المهجرين، وعدم جباية بعض الرسوم، وانفاق على ادارة زادت كما وتضخمت مصاريفها دون مقابل خدماتي موازي وحسي للمواطنين؟ فهل يمكن ان نقول مثلا ان انتاجية او فعالية الادارة زادت بنسبة الزيادات الممنوحة وفي تضخم عدد العاملين وفي كثرة المؤسسات التي تتعاطى الشأن ذاته او في تضارب الصلاحيات؟

ل- ان الضريبة المذكورة لم تدرس بشكل واف وتفتقد الى الية ودراسة جدوى واثار وسيكون تطبيقها ارتجاليا بغياب اية قواعد وضوابط ومعايير. وستكون التفافا على تثبيت الضريبة على الارباح، ولا يمكن ضمان تثبيتها، اذ يمكن ان تصبح ٢ او ٣% كلما زاد العجز وابتكرت مشاريع اخرى. فنسبة الضريبة هي قبل كل شيء مصداقية واستمرارية وقواعد ثابتة.

م-ان التوجه الحالي هو في بناء ضريبة عصرية كالرسم على القيمة المضافة او ضريبة المبيعات، وهذا التوجه يمكن ان يدخل لبنان في عصرنة آلية الضرائبية التي تفرضها التوجهات العالمية ومقتضيات الغات والشراكة الاوروبية مع تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على انواعها. وهذه الالية يجب التفكير في تأسيسها باكرا لانها ستتطلب وقتا لوضعها في اطار تنفيذي. ولكن الدراية والتحضير يقتضيات الاسراع في وضع الاسس لاطلاقها.

وفي النهاية نكرر تأييدنا المطلق لاهداف التثبيت النقدي ولمبدأ لكل انفاق جديد مصادر تمويل جديدة، كما اننا مع خفض العجز للموازنة والقيام بكل خطوة ايلة الى الوصول الى اعادة عجلة النشاط الاقتصادي.

نؤكد ان الحل هو في الاصلاح الشامل، وعلى الاقل في اطلاقه فعليا، مع ضرورة المحافظة على الثروة الوحيدة في لبنان، وهي مؤسساته الانتاجية والخدماتية، لكي تستطيع استيعاب اثار الحرب والازمات المتكررة والمنافسة العالمية والتكاليف الصمود و الاستفادة منها لاحقا في دفع عملية النمو والاعمار والعمالة والتصدير، وفي بناء أسس اقتصاد حديث ومتطور لمواجهة تحديات المستقبل.

الخلاصة: ان (Vat) و (Single Stage Tax) هي الشيء ذاته ولكن الطريقة التي يعملون فيها مختلفة. في الاخر الفرق ان الـ Vat تضرب كل مرحلة من المراحل بينما الـ Single تجمعهم مع بعض، ويصبح هناك Taxation في المرحلة الاخيرة.

اذا، (Sales Tax)، اذا وضعت بطريقة لا تولد Kaskading، وان لا تكون Multistages مولدة للتراكم هي جيدة جدا.

أما في لبنان اليوم، فنحن ضدها لاننا لسنا بحاجة فعلا الى ضرائب تعامل الناس سوية بغض النظر عن مدا خيلهم.

ثانيا: ضريبة الواحد بالمئة على المبيعات، لا أحد يعلم كم تنعكس على الارباح عند القطاعات، لانه لدينا اليوم قطاعات كثيرة غير مريحة و لو أن الاوضاع في لبنان الاقتصادية مزدهرة واكثرية شركات الساحة تحقق أرباحا، فلا مانع بأن يكون هناك ضريبة على المبيعات.

-اليوم هذه الضريبة تضر جدا بكل القطاعات الاقتصادية باستثناء عدد من المصارف الذين يحققون ارباحا كبيرة.

لكن اكثرية القطاعات الاقتصادية هي في وضع محرج ولا تستطيع تحمل ضريبة تنعكس بنسبة عالية على ارباحها او على خسارتها اذا لم تربح كفاية.

د. ايلي يشوعي المساواة امام الضريبة والمساواة بواسطتها

يقوى الارتباط بين الممارسة السياسة والاداء الاقتصادي والمالي. فمسألة الضرائب اصبحت ملازمة لمسألة الديموقراطية لان الديموقراطية لا تتحقق الا بواسطة إعادة توزيع عادلة للدخل الوطني عن طريق الضريبة، والبرلمانية اضحت مرادفة للموزانة، لان موازنة الشعب تقر بواسطة ممثليه، والحريات الشخصية ولدت المبادرة الفردية لان المبادرة الفردية تضمنها الحريات الشخصية وتحد منها حرية الاخرين.

ويسجل تطور عميق للدور الذي يجب ان تلعبه الدولة عامة، فمن دولة الامن والقضاء والادارة والمواصلات تطور هذا الدور ليشمل ايضا مهمة تنظيم الانتاج والتبادل وتعزيز الدخل وفرص العمل، ومستويات الطلب والاستثمار والحماية ضد المخاطر الاجتماعية، واستعمال افضل للموراد والقدرات المتاحة، وتوزيع اعدل للثروة على مختلف الفئات الاجتماعية، وفتح الاسواق الرسمية امام الانتاج المحلي والخبرات المحلية، وارساء الاليات التمويلية المحفزة للانتاج، ما يؤدي الى تحقيق سلسلة من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، بين الانتاج والتبادل (تخفيض عجز الميزان التجاري)، بين مستويات الدخل (بواسطة الضريبة العادلة)، بين النقد والاسعار (الحد من نسبة التضخم) وبين النمو الكمي أي الرقمي والتنمية النوعية والاجتماعية (تحقيق الانماء المتوازن).

والضريبة هي الاجزاء الاكثر ديموقراطية على الرغم من ظواهرها التسلطي والاستبدادي إذا ما تم التعاطي معها باسلوب يسمح لها بلعب ادوارها الرئيسية الثلاثة: الدور المالي والدور الاقتصادي والدور الاجتماعي. فدورها المالي يقضي بتمويل المؤسسات الديموقراطية للدولة وبتخفيض عجز الموازنة شرط ضبط الانفاق وتأمين حسن ادارته، ودورها الاقتصادي يرتكز على تفعيل الحياة الاقتصادية – الاجتماعية عندما تستعمل كوسيلة لتحفيز الاقتصاد (الاعفاءات الضريبية) ودورها الاجتماعي يشتمل على تأمين مساواة المواطنين امامها، وضمان مناخ دائم من السلم الاهلي المبني على العدالة الاجتماعية الراسخة والتأثير على الواقع الاجتماعي (التنزيلات الشخصية).

ان المساواة امام الضريبة لا تعني مطلقا تناسبية مدخول المكلف مع قيمة مساهمته الضريبية، بل تناسبية قدرة هذا المكلف على الدفع مع قيمة هذه المساهمة. من هنا أهمية

شخصنة الضريبة: ففضلا عن اعتبار العبء العائلي، يحث الالتزام بالشخصنة على جعل الضريبة اكثر تصاعدية على الشطور العالية الدخل الفردي، كما ان نظاما تصاعديا للضريبة غير المباشرة ايضا يحترم المبدأ عينه، فعندما تعفى السلع الضرورية من الرسوم الجمركية وقوة محركها في الاعتبار، تكون الضريبة غير المباشرة، قد تشخصنت ايضا وتصاعدت.

ان المساواة امام الضريبة يجب ان يقود الى المساواة ايضا بواسطتها، أي عندما يتحقق هدفان رئيسيان: الهدف الاول شخصنة الضريبة وتصاعديتها على فئتي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والثاني تحقيق انتاجية عالية للضريبة أي تسديدها من قبل الجميع دون تلكؤ او تهرب او غش، وينمو مثل هذا الحس الوطني في ظل دولة تبرهن باستمرار انها قادرة على تحويل هذه الضرائب الى انجازات مهمة على صعيد تحفيز الاقتصاد، وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

تقسم الضريبة الى فئات ثلاث:

الضريبة على الدخل

الضريبة على الارباح

الضريبة على رأس المال

فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، ان التنزيلات الشخصية الجديدة من الدخل حسب الوضع العائلي وغير الخاضعة للضريبة تعزز الطلب الاستهلاكي والادخار، وتحقق شخصنة اكبر للضريبة خاصة بالنسبة للاجراء اصحاب الدخل المحدود. اما المهن الحرة فيجب ان تعتمد محاسبات خاصة بها تغني عن الضريبة المقطوعة او الربح المقدر وتطبق عليه التنزيلات الحالية، وتخضع نتائجها الصافية لضريبة على الدخل تتميز بتوسع اكبر للنسب والشطور.

ومن وسائل تبسيط الضريبة على الدخل تجميع الايرادات التجارية والريوع كايجار المباني والاراضي والالات والفوائد على سندات الخزينة، وارباح الاسهم والاوراق المالية وحصة ارباح الشركات الموزعة وتطبيق تنزيلات مبنية على الاهتلاك والصيانة والوضع العائلي. ويجب ان تفوق الضريبة على الدخل بنسبة ١٠% وهي النسبة الحالية على

شطوره العالية جدا وصولا الى ١٥ الى ٢٠% حيث تنتفي الحاجة الى أي دخل اضافي لتغطية جملة الحاجات الضرورية وغير الضرورية. اما الضريبة على الارباح فقد انخفضت من ٢٩% الى ١٠% دفعة واحدة مما حد من استعمال الضريبة كوسيلة لتحفيز الانتاج والاقتصاد. فلو خفضت الضريبة مثلا الى ٢٠% او ١٥% ومن ثم الى ١٠% فقط للمؤسسات التي تتوطن في الريف او تشغل اكثر من فريق عمل، او توظف على الاقل ٨٠% من اليد العاملة اللبنانية، او تعيد توظيف ٥٠% من ارباحها او تتحول الى شركات اموال لكانت الضريبة ساهمت في انماء الريف ومحاربة البطالة والتوسع في الاستثمار وعصرنة هيكليات المؤسسات. ويحد من جذب المستثمرين. وبما انها تمثل كلفة اضافية وتدفع عدة مرات بالنسبة الى نفس السلعة خلافا للضريبة على القيمة المضافة التي تدفع مرة واحدة على سعر المبيع، تصبح في الواقع ضريبة مزدوجة على نفس مكونات السلعة النهائية، تودي حكما الى ارتفاع الاسعار، كما تساوي عمليا في نهاية تحضير الميزانية ١٠%، على الارباح لا تشكل عبئا او كلفة لا ن الربح يمثل النتيجة النهائية للعملية التجارية، وبين السيء (٢٠% على الارباح) والاسوأ (١% على رقم الاعمال) تبقى زيادة الضريبة على الارباح الحل الاقل ضررا شرط استعمال الحافز الضريبي أي التفكير بضرائب جديدة، تحسين الجباية والتحقق من الضريبة لان الايرادات ضريبية اضافية اكيدة سوف تتحقق اذا ما تم تسديد الضرائب والرسوم من قبل جميع المكلفين.

اما الشركات العقارية التي تبني وتبيع الشقق فيجب اخضاعها لنفس الضريبة على الارباح والكف عن معاملتها بطريقة خاصة بفرض ٥% فقط على ارباحها.

كما انه من الاحدى اعادة الضريبة على انتقال الاسهم التي كانت نسبتها ١٥% في القانون السابق والتي حذفت كليا في القانون الحالي، الى ما كانت عليه، لانه لا يجوز ان يتملك الفرد الشركات المصرفية والفندقية والعقارية من دون تحمل اية ضريبة على مثل هذه العمليات.

اما بالنسبة لضريبة البلدية وضريبة الاملاك المبنية فمنطقي ان يدفع المالك او الشاغل ضريبة واحدة أي ضريبة البلدية بالنسبة الى الشاغل وضريبة الاملاك المبنية بالنسبة

الى المالك. اما اذا كان المالك شاغلا الملك بنفسه فينبغي ان يدفع فقط ضريبة البلدية أي ضريبة على الاشغال وليس الضريبتين معا كما هي الحال واقعا.

اما بالنسبة للضريبة على رأس المال، فقبل التفكير بضريبة على مظاهر الغنى، تجدر اعادة احياء الضريبة على الارض التي كان معمولا بها في الخمسينات، والتي تحتوي ايضا على مبدأ التحسين العقاري. فكل ارض صالحة للاستثمار، في الزراعة او في البناء او في أي مجال اقتصادي اخر وغير مستثمرة، يدفع سنويا ٥% من ثمنها الذي يعاد تخمينه كل سنتين او ثلاثة، ويمكن ادخال عنصر مساحة الارض في تعديل نسب الضريبة مما يساعد على تعزيز النشاط الاقتصادي والانتاجي.

في مجال الرسوم وفي ضوء النظام الجمركي الحالي، من الملاحظ ان معدلات الرسوم الجمركية تتراوح بين ٢% حدا ادنى و ٣٥% حدا اقصى على اكثرية المنتجات المستوردة وقد نجح هذا النظام في تحديد نسب مقبولة للرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الصناعية الاستهلاكية المستوردة (٢٥-٣٠%) واخفق بالنسبة الى كثير من المنتجات الاخرى. وقد ضمنت دول الوحدة الاوروبية الخمس عشرة اتفاق التعاون والتكامل والشركة المعروضة على لبنان بندا يسمح برفع الرسوم الجمركية على المستوردات من الدول الاوروبية لغاية ٢٥% ولمدة خمس سنوات الأمر الذي يسمح للصناعات الوطنية بتخطي التعرفة الجمركية على عدد من السلع المستوردة التي يصنع مثلها في الداخل وفق مواصفات فنية عالمية و بالتالي تحرير التبادل الكامل وخفض العجز التجاري وعجز الموازنة، وهذه النسب كانت مطبقة قبل تصحيح الدولا الجمركي الذي ترافق مع تخفيض معدلات الرسوم الجمركية الى النصف. اما الايرادات غير الضريبة الناتجة عن عائدات املاك الدولة العامة والخاصة فيجب ادارتها بشكل سليم تعزيزا للورادات وتأسيس شركة عقارية رسمية لهذه الغاية تفعل وسائل الافادة القصوى من مجموع هذه الموجودات.

حوار

بعد مداخلة د. إنطوان حداد:

سؤال: بالنسبة لحد دخل الفرد في لبنان:

في أميركا خط الفقر هو ١٢-١٤ ألف دولار، في لبنان ما هو خط الفقر؟

الجواب: (د. حداد) هناك محاولات قديمة جرت في ٩٤-٩٥ ، كون المحاولات الحالية لم تتطرق إلى هذا الموضوع من المقاربة نفسها (مقاربة خط الفقر)، ولكن في نهاية ٩٤ توصلنا إلى أن المبلغ المطلوب لأسرة متوسطة هو ٦٣٠ دولار (٥ أفراد في لبنان). أما اليوم إذا أردت أن تعمل Updating فقط بنسبة التضخم تصل إلى ما فوق الـ ٨٠٠$ شهريا، والنقاد رأوا الـ ٨٠٠$ رقما قليلا أو غير كاف.

حاليا المقاربات التي تتم لقياس الفقر، تتم بالقياس المباشر أكثر من القياس غير المباشر (عن طريق الدخل) يعني بقياس أحوال المعيشة أكثر من قياس المداخيل، ولكن يمكننا الحديث عن ٨٠٠ $ في الشهر لأسرة مدينية من خمسة أفراد (وهي الأسرة اللبنانية المتوسطة).

س: أحد الإستنتاجات التي توصلنا لها اليوم أن تاريخ السياسة الضريبية على الصعيد المركزي أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن، بكل ما هناك من إيجابيات و سلبيات، ويبدو أن الحلول المطروحة تتطلب إعادة نظر شاملة في هيكلية الإقتصاد، والصعوبات التي تواجه هكذا طرح من ظروف محلية وإقليمية وعالمية مطروحة طبعا. فهل هناك بدائل على صعد أخرى، مثلا، على الصعيد الوطني، أحد الأسباب الرئيسية لتهرب الناس من دفع الضرائب هو إنعدام الثقة ما بين المواطن والدولة في التصرف في المبلغ المحصل ضريبيا، و هل هناك بدائل على الصعيد البلدي، من أن تقلص عملية جمع الضرائب للمستوى البلدي، حيث عملية الشفافية والمحاسبة قد تكون أسهل ولو فقط على صعيد العمل البلدي؟

(ج) السؤال مهم جدا، أعتقد أنه ليس هناك مجال لتفحص سمات كل الدول التي تحدثت عنها، أن تكلمت عن السمات الضرورية فقط و لم أتكلم عن سمات أخرى، وهي تمتع الدول المتقدمة بـ لامركزية إدارية وإقتصادية ومالية واسعة، مثلا هناك لا مركزية مالية

واسعة، و لا مركزية مالية واسعة ليس من حيث الإنفاق فقط بل كذلك من حيث الجباية.

الأشكال المحلية للسلطة في الدول المتقدمة لديها صلاحيات جباية واسعة، ولديها صلاحيات إنفاق واسعة.

وجزء كبير من الإنفاق العام يتفاوت من دولة إلى أخرى، ويمكن أن يصل إلى ٣٠%. في دول الإتحاد الأوروبي، بنسبة ٣٠% من الإنفاق العام يمر بأقنية محلية لا تصل إلى الخزينة العامة، أنا لا أدعو إلى نسخ أو تقليد مباشر لكن، حتما عندما نتكلم عن نظام إقتصادي متطور ترافقه إصلاحات سياسية واسعة كي تستطيع مواكبته، وهذه العملية تتم بالتدريج وتتم من خلال سيناريو كامل يحصل في البلد وليس أقله هو الإصلاح على مستوى اللامركزية التي لا تختصر فقط بالبلديات، بل أيضا بأشكال أخرى بسيطة، ومنها مجالس الأقضية التي نص عليها إتفاق الطائف وحتى الآن لم تطبق... إلخ.

وأنا أعتقد أن هذا محوري من حيث الوصول إلى سياسة مالية جديدة في البلد وليس من الضروري أن تتم كلها في دائرة مركزية واحدة، فهناك عدة حلقات للجباية والإنفاق منها حلقة صغيرة على مستوى البلدة ثم القضاء وحلقة أوسع على مستوى الدولة، وهذا طموح نستأهله.

سؤال موجه إلى الأستاذ نديم عاصي:

ما هو موقف الجمعية من Sales Tax وهل يرتبط موقفها منها بتخفيض الجمارك؟

(ج) من البديهي أنه عندما نضع Sales Tax نبدأ بتخفيض الجمارك، خصوصا أننا على أبواب تحد مقبل من الشراكة الأوروبية ومن "الغات" ولا يجوز اليوم أن نبقى مقوقعين على ذاتنا، وفي حياتها الجمارك لم تشكل حماية للصناعة الوطنية لأنه في ظل الرسوم الجمركية الحالية التي ترتفع في بعض السلع و تصل إلى ٤٠-٤٥%، حتى هناك صناعات ومصانع تقفل أبوابها. فما الضروري أن يصبح هناك تخفيض للجمارك في ظل تطبيق الـ Sales Tax، ولا أعتقد اليوم أننا سنستطيع الإكمال في هذه الخطة بينما العالم كله يعتمد الإنفتاح على بعضه البعض.

د. كمال شحادة: تنمية القطاع الخاص عبر الضرائب

- سوف أركز في كلامي على السياسة الضريبية، والى أي درجة تعطي هذه السياسة حوافز للاستثمار. وخلاصة كلامي، هناك ٣ مشاكل اساسية في النظام الضريبي في لبنان وهي لا تساعد على الاستثمار في لبنان، وتخلق عائقا امامه، وهذه مشاكل يجب التطرق اليها ومواجهتها بأسرع وقت ممكن.
- تاريخيا، قصة الواردات والضرائب كانت اهم شق في بناء الدول، في تاريخ الدول مثل أوروبا واميركا، هذه الدول التي بنت نفسها بنفسها، نلاحظ ان اهم ما خلقته (١) قدرتها على تمويل نفسها بنفسها، (٢) قدرتها على الدفاع عن نفسها.

وهاتان هما الركيزتان الاساسيتان لاي دولة في التاريخ، وهذا يصبح اكثر دقة خصوصا في حال اعادة اعمار بلد، وهنا مشكلة التمويل تصبح أهم لان المتطلبات تزيد. السؤال الذي يجب ابقاؤه في ذهننا، ما هي نظرتنا لدور الدولة اللبنانية في الاقتصاد؟

بنظري، دور الدولة نلخصه في ٣ نقاط:

أ- على الدولة ان تقدم بعض الخدمات...

ب- إعادة توزيع الخدمات او الثروات.

ج- الضرائب، لها دور في خلق الاقتصاد الصحيح، كي تساعد على لجم التضخم او لجم أي خلل في التوازن خصوصا في علاقات لبنان بالدول الاخرى.

في حال صرفت الدولة اكثر من وارداتها تخلق حالة عدم توازن مع الدول الثانية، ولا بد بعد فترة ان يؤثر هذا الخلل على التوازن الداخلي، يؤثر سلبا على كثير من النواحي و أهمها سعر صرف الليرة.

- هناك من يعتقد ان للدولة دورا في تشجيع العمالة من خلال صرفها على المشاريع. ولكن الموجة الاخيرة في التفكير الاقتصادي بنيت ان صرف الدولة على هذه المشاريع من احل خلق فرص عمل هو مرحلي فقط وغير مجدي على المدى المتوسط والبعيد.

السؤال: هو كيف يتم خلق نظام ضريبي يشجيع القطاع الخاص؟ انا في نظري أهم سؤال هو، كيف يساعد هذا النظام الضرائبي على تحسين قدرة الاقتصاد اللبناني على المنافسة مع كل الاقتصادات في المنطقة وغيرها؟

فاليوم، نحن في اقتصاد عالمي، هناك بعض الخدمات يمكن ان تقدمها البلدان المجاورة بدلا منا والبلدان البعيدة ايضا.

* المقومات الاساسية للقدرة التنافسية للدول.

ا-انفتاح الاقتصاد: كلما كان الاقتصاد منفتحا على الخارج كلما كانت قدرته التنافسية اكبر.

ب- تطور الاسواق المالية.

ج- البنية التحتية.

د- المستوى التكنولوجي في البلد.

ه- القدرة على الادارة (إدارة الاعمال).

و- المؤسسات القضائية..

دور الدولة الاقتصادي (أحدده بنقطتين)

* الدور السياسي

* دور الادارة

وكلاهما له تأثير اما سلبي واما ايجابي على الاقتصاد، واعتقد ان لبنان يعاني من المشكلتين مع انه في نهاية الحرب اصبحت المشكلة الاساسية هي مشكلة إدارة و دورها على الاقتصاد.

أ-مرونة سوق العمل، هي أهم ميزة تساعد على الاستثمار وعلى زيادة الانتاجية التي تزيد على القدرة التنافسية.

ب-السياسة المالية في الدولة، على صعيد الضرائب، حجم الدولة او حجم العجز في الموازنة.

ج-اذا نظرنا الى الاقتصاد اللبناني والى الضغط الضريبي نرى ان الدولة اللبنانية اليوم تسحب ١٧% من الناتج القومي، وهذا رقم منخفض جدا نسبة الى أي دولة اخرى. ويمكن للبعض ان يستنتج انه طالما لا يوجد ضغط ضرائبي كبير فهذا يعني ان الضرائب لا تؤثر سلبا على الاقتصاد.

-نظرتي تختلف في هذا الموضوع، لأنني أضيف اليها ضريبتين.

* ضريبة على الاجور، والتي تأتي من خلال النظام الضمان الاجتماعي في البلد، وتخلق هوة واسعة بين المعاش الذي يحصل عليه الاجير في نهاية الشهر، وكلفة الاجر للمؤسسة في الضمان الاجتماعي تزيد٣٠% على كلفة الاجر التي يحصل عليها الاجير. ومقارنة مع دول اخرى نرى ان لبنان هو من أعلى الدول في هذا المستوى. وهذه الضريبة تخلق مشاكل عديدة منها عدم المساعدة على تحسين الامور.

* الضريبة غير المنظورة (البطالة، الوقت الذي نضيعه في اجراء المعاملات، التعقيد في المعاملات) كل هذا ينظر اليه كضريبة غير منظورة، و اعتقد انه عندما نبدأ بزيادة الضرائب على المواطنين يجب ان نخفف الضرائب غير المنظورة، وعندما يشعر المواطن أنها بدأت تنخفض بخفض الوقت الذي يخسره، او بوقف الرشوة التي يعطيه يشعر بالمسؤولية اكثر لتقديم الضرائب الى خزينة الدولة.

الضريبية: اليوم ميزانية الدولة اللبنانية تشكل ٤٠% من الناتج القومي، يعني موازنة الدولة لحالها تفسر ٤٠% من الناتج القومي اذا حسبنا الموازنة ٣٥% و اضفنا عليها الموازنات الرديفة (مجلس الانماء والاعمار وغيرها) نصل الى ٤٠% او ٤٥%، وهذا غير معقول.

بينما نرى في دول آسيا ان اقتصادها في كل مراحل تطورها، فان موازنة الدولة لا تشكل اكثر من ٢٥% من الناتج القومي.

- دول اوروبا لديها نفس النسب الموجودة في لبنان، ولكنها دول ريعية، تقدم للمواطن خدمات عديدة غير متوفرة لدى الدولة اللبنانية، وهنا نسأل عن عدم الانتاجية للقطاع العام وهي مهمة للغاية في تفسير تباطؤ النمو عندما نفهم ان القطاع العام (٤٠%) هو

تقريبا نصف الاقتصاد اللبناني، واذا كان نصف الاقتصاد غير منتج، او لا تتحسن انتاجيته، بالطبع سيصبح هناك تباطؤ في النمو.

-إذا ما قارنا النسب الضريبية بين لبنان ودول أخرى. لنرى كلفة الضرائب على القطاع الخاص فماذا نلاحظ؟

- نلاحظ أن الضريبة على الأرباح هي ١٠% في لبنان مقارنة بينما تصل في الإتحاد الأوروبي الى ٣٧%.
- الدول الإنكلوسكسونية (أميركا، كندا، إستراليا، وبريطانيا = ٣٧%
- الدول الآسيوية مثل هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، ٣٠%.

إذا لبنان هو أقل من باقي الدول، ولكن لبنان موجود في الشرق الأوسط، وإذا نظرنا إلى الخارطة نجد أن كل دول الخليج لا تسجل ضرائب على الأرباح يمكن الحديث عنها.

وإذا أراد لبنان منافسة دول الخليج فيجب أن يأخذ بعين الإعتبار هذه النسب القليلة.

ولكن لا نستطيع أن نقارن لبنان بـ هونغ كونغ أو أوروبا.

أما ضريبة الدخل

- لبنان، أعلى نسبة هي ١٠%.
- الدول الآسيوية التي ذكرناها تصل إلى ١٤%.
- في الإتحاد الأوروبي معدل ضريبة الدخل = ٣٠%.
- الدول الإنكلوساكسونية = ٢٥%.
- VAT الإتحاد الأوروبي ٢٠%
- لبنان VAT= صفر
- الدول الأسيوية VAT=٦%

الخلاصة: أنا لست من هواة إقتراح ضرائب جديدة وتعديلات في الضرائب. وإذا نظرنا إلى النظام الضرائبي نلاحظ أن هناك الكثير من الضرائب والرسوم يمكن أن يتم تبسيطها وتسهيلها لتحسين حبايتها، وتخفيض إمكانية إستغلالها (الرسوم والمعاملات).

- أنا أوافق الأستاذين مارغو وندم عاصي أن ضريبة الـ ١٠% على الأرباح لا يجب المساس فيها، و يمكن أن نزيد ضرائب ثانية على الثروة العقارية مثلا أو غيرها.

لكن قبل كل ذلك، يجب أن نضبط نفقاتنا إذا لم نضع سقفا على نمو هذه النفقات، فنحن مقبلون على كارثة.

حوار:

بعد مداخلة الدكتور شحادة كان هناك تعقيب الأستاذ معن برازي قال فيه:

كي لا تكون الجلسة معارضة للمعارضة أود التأكيد على أمر ما، عندما نتحدث عن القطاع العام غير المنتج بالحقيقة هناك لغط في الموضوع، أنا أشعر أنه من المعيب جدا القول دائما أن القطاع العام غير منتج ومفلس، وتسوده الرشوة.

عندما نتطلع بأرقام القطاع العام والإنفاق على الموازنة، وخاصة البند الأكبر للموازنة، هو للقوات المسلحة والجيش، فعندما يقول د.شحادة أن القطاع العام غير منتج، وهناك ٤٠% ممن يقبض معاشات في الجيش، هل نخلص إلى القول أن الجيش غير منتج؟

بالنسبة للمقارنة مع دول الخليج، لا نستطيع أن نقارن نسب ضريبية دون مقارنة حجم الإقتصادات بحد ذاته.

وتجربة النمو الآسيوية وتجربة سنغافورة هونغ كونغ هي فعلا ضريبة على الديموقراطية، واليوم إذا بحثت عن أي معيار للشفافية في هذه الدول تجد أن لبنان ما يزال بألف خير، لا نستطيع أن تحصل على أي معلومات من أي شركة مساهمة في بورصة هونغ كونغ لأنه مسيطر عليها من قبل بعض الطبقات الحاكمة.

بالنهاية القطاع العام غير المنتج يعني صرف ٦٠٠ مليار ليرة وأنا بالأصل لست أكيدا بأن مبلغ الـ ٦٠٠ مليار هو موجود عن حد، لأنه إذا نظرنا إلى أرقام الموازنة تحت بند الأحور، هناك مساعدات لمؤسسات حكومية لذلك يصبح ٦٠٠ مليار، ولكن هو بالفعل ليس ٦٠٠ مليار.

رد د. شحادة:

طبقا لموازنة الدولة هي تقريبا ٨٠٠٠ مليار ليرة لبنانية وليست كلها هدرا، وليست كل الأمور مجدية، لا أحد يقول كذلك أبدا، ولكن بنظري حين جرى الكلام عن موازنة تقشفية أعتقد أن هذه الموازنة هي ربما أكثر موازنة تقشفية ضمن الحدود السياسية الموجودة اليوم، وهذه الحدود أنا لم أخلقها وإذا إستمرت على هذا الشكل لا نستطيع أن نعمل موازنة تقشفية.

اليوم، كلنا يعلم أن هناك مشروعا إجتماعيا لمساعدة كل من كان في الميليشيات من قبل، واليوم الدولة لسبب أو لآخر تبحث لهم عن وظائف فاين العقدة إذا؟

بموضوع التقاعد للقوات المسلحة، قال د.شحادة الدولة اللبنانية تدفع ١٤٠ مليون دولار سنويا بدل تقاعد وهناك مشروع ضمان الشيخوخة، الذي إقترحته بعض الهيئات الإقتصادية، ولو أخذ هذا النظام أو المشروع بعين الإعتبار نخفف عن الدولة ١٤٠ مليون دولار سنويا، ويؤمن للموظف في القطاعين تقاعدا كريما ومدخولا شهريا وضمان طبي غير الموجود في النظام الحالي (نظام ضمان نهاية الخدمة).

الدولة اللبنانية غير موافقة على البحث في إصلاح نظام بنهاية الخدمة، وهذا ما يكلف الدولة، ويضر بها كما يضر بالمؤسسات الخاصة.

إنتاجية القطاع العام، في الواقع أن القطاع العام في لبنان يوظف ما بين مدنين وعسكريين حوالي ٢٢٠-٢٢١ ألفا يعني عمليا يوظف ٢٠% من القوى العاملة في لبنان،

وحصة الإدارات العامة (المدنية والعسكرية)، في الناتج المحلي لا تتعدى الـ ٧%.

إذا ٢٠% قوى عاملة يقابلها ٧% حصة في الناتج بالمقارنة مع القطاع المصرفي المصري الذي يوظف ٢% فقط من القوى العاملة ولديه ٧% حصة من الناتج المحلي.

هنا نقول أن الإنتاجية في القطاع العام هي متدنية جدا، ولا أتكلم عن العسكريين، هناك ١٢٠ ألف مدني، وهؤلاء بينهم جيوش من المتعاقدين والأجراء والمتعاملين والمستشارين وهؤلاء إنتاجيتهم تبلغ صفرا.

أضف إليهم كل المدنيين الذي يراكمون مداخيل من القطاع العام ومن القطاع الخاص، (هناك مهندسون في شركة كهرباء لبنان مثلا لديهم مكاتب خاصة بهم).

لا يجوز أن نستمر بهذه التخمة من الموظفين المدنيين في الإدارات العامة إرضاء لخاطر السياسيين. كفى تدخلات سياسية في الإدارات العامة وفي الحياة الإدارية في لبنان.

ملاحظة ثانية، أفضل بدل أن نتحدث عن الإدخار يجب أن نتحدث عن الموارد المالية المتاحة أمام القطاعات الخاصة، في لبنان الإدخار كاف وبالرغم من أنه كاف تشعر بأن القطاع الخاص غير ممول كفاية، لماذا؟

لأن الموارد المالية المتاحة أمام هذا القطاع هي محدودة جدا بسبب وضع يد القطاع العام على الودائع بالليرة (اليوم ٩٤% من الودائع بالليرة محولين إلى إكتتاب في سندات خزينة، بالإضافة إلى أن القروض المعطاة بالعملات، على جملة الودائع بالعملات لا تتعدى ٦٠-٧٠%)، إذا القطاع الخاص لا يتمول بأكثر من ٥٠% من جملة الودائع المصرفية.

س: (د. نجيب عيسى) إلى د.شحادة:

بالنسبة للقطاع العام، هو يشكو من تخمة، إذا وضعنا القطاع الأمني جانبا هناك فائض وهناك شواغر أكثر من الفائض، إذا لا يجب المراهنة على أي إصلاح إداري سيخفض الإنفاق . على العكس الإصلاح الإداري يعني أننا سنأتي بأشخاص كفوئين، وسوف نمنحهم أجور أكثر من الآن.

الرد: ما قاله د. عيسى صحيح، ولكن نحن نقيس ضغط القطاع ليس فقط من خلال حجمه في الإختصاص، ولكن أيضا من حيث الدور الذي يلعبه اليوم، فان مجرد تبسيط المعاملات وإلغاء ٩٠% من المعاملات الإدارية الموروثة يحرر الإقتصاد، منه والمواطن تعقيد المعاملات الذي هو مضيعة وقت وكلفة.

بنظري الإصلاح الإداري يبدأ بتبسيط المعاملات و خلق مرجعية لمحاسبة الموظف (اليوم هو محمي تماما وهذا ما يشكل عبئا و يجب تناوله قبل الحديث عن الكلفة المالية.

حوار مفتوح مع وزير الدولة للشؤون المالية

الأستاذ فؤاد السنيورة

بداية طرح الأستاذ معن برازي سؤالين على الوزير السنيورة وهما:

١) ما هي حقيقة ما يطرح على صعيد ضريبة الأعمال أو ضريبة VAT أو زيادة ضريبة الدخل، ما هي خطة الوزارة في هذا الشأن؟

٢) هل صحيح أنكم ترتجلون سياسات ولا تبالون بالقطاعات الإنتاجية ولا بالطبقات الوسطى والمعدومة؟

الجواب: فيما يتعلق بموضوع الضرائب والرسوم، في أي بلد في العالم هذا الموضوع هو غير شعبي، ولا ينال أي رضا تحت أي ظرف من الظروف، لكن الأوضاع التي تستدعي القيام بأي قرار أو إعتماد أي سياسة تتعلق بفرض ضرائب أو رسوم هي فعليا أكثر مرارة من مرارة الضريبة.

لم يعرف في لبنان أن هناك مستوى من الإعتراف أو الإلتزام بالضريبة، هذه قضية معروفة منذ زمن أن على كل المستويات (الفردي أو المؤسساتي) ، و لم يكن فيه تحصيلة ضرائبية عالية ، ليس فقط خلال فترة الأحداث ولكن ما قبل فترة الأحداث.

بالطبع كان يعتمد لبنان على مصادر ثانية غير المصادر الضريبية، كان يعتمد على الإيرادات الناتجة عن المرفأ والجمارك والواردات البترولية، الناتجة عن إستعمال مصفاتي النفط وكذلك الهاتف. كانت هذه أساسا للمصادر المالية التي يعتمد عليها لبنان، والتي مكنته خلال فترة زمنية معينة من القيام بمشاريع إنشائية (محدودة جدا).

خرج المجتمع اللبناني من ١٩٧٥ ليس كمجتمع جمهورية أفلاطون، كان فيه ثغرات ومشاكل عام ، ١٩٩٢ و كان على الدولة اللجوء إلى عدد من الأمور حتى تستعيد الأمن والثقة، و مستوى معيشي للمواطنين إنخفض إلى حد هائل خلال سنوات الحرب، وبنية تحتية مدمرة كما أن جزءا منها أصبح لا يلبي حاجات الإقتصاد.

هذا الأمر كان لا بد من تمويله، إضافة إلى خدمة الدين الذي تراكم خلال فترة الأحداث، الحكومة وكل المواطنين يدركون أن أهم ضريبة يدفعها المواطنون هي ضريبة التضخم، ولكن الفرق أن هذه الضريبة الوحيدة في العالم التي لا تحتاج إلى قرار أو مرسوم أو قانون، تدخل من دون إستئذان، ويدفعها الجميع لا سيما ذوي الدخل المحدود، لذلك كانت سياسة الحكومة أساسا هي تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي، لكن بالوقت ذاته يقابل هذه السياسة شيء يتعارض معها كليا، (مزيد من الإنفاق لتحسين مستويات عيش اللبنانيين ولإعادة بناء البنى التحتية).

كان على الحكومة أن تتبع سياستين متعارضتين، وهنا تبرز مشكلة التوفيق بينهما. وكان أيضا هناك مشكلة دين، لذا يجب أن نتبع سياسة تقشفية كبيرة ونفرض ضرائب، كانت مستحيلة إجتماعيا إقتصاديا، لأنه أيضا نعود إلى كبت الإقتصاد ومنع إمكانية تطوره ومنع إمكانية قيام القطاع الخاص بدوره، وفي ظل إنعدام البنى التحتية كان القطاع الخاص بحاجة إلى إيجاد حوافز فعلية، وبالتالي كان لا بد للقطاع العام من أن يقوم بهذا الأمر (تاريخيا كان يأخذ القطاع العام دوره بالمرتبة الثانية) وفقا لظروف الأحداث وإنحسار دور القطاع الخاص في تلك الأثناء. فهذا ما جعل القطاع العام يأخذ دوره القيادي في هذا الشأن، و لتمويل هذا الإتفاق كان على الحكومة بدء أن تشكل الإنفاق الذي يمكن أن يتحلق حوله مصادر مالية من خارج لبنان، لذلك كنا نؤكد دائما خلال تلك المرحلة على أننا نريد إستعادة الثقة من جهة، ومن جهة ثانية فان الحكومة سوف تمول تمويلا داخليا جزءا منه عن طريق ما يمكن أن تجبيه من واردات متزايدة، أو ما يمكن أن تقترحه من السوق الداخلية إن كان على شكل قروض ميسرة، أو على شكل قروض عادية أو بإتفاقات ثنائية أو من الأسواق الدولية، ناهيك عن إستمرارنا بالسعي المستمر للحصول على الدعم أو المساعدات من الخارج، مع إدراكنا جميعا بأن الظروف التي كانت سائدة تغيرت بسبب الظروف التي إستجدت في العالم العربي، وقيام حربين إستنزفا مدخرات الماضي وربما رهنا جزءا من واردات المستقبل. فهذه كلها ظروف مستجدة علينا أن نتعامل معها و من الطبيعي أن تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق وتلبية حاجات اللبنانيين، التي كانت حاجات كامنة وكبيرة جدا في شتى المجالات وفي كل المناطق.

هذا الأمر كان يرافقه زيادة متنامية في واردات الخزينة، والتي بكل موضوعية نجد أنها خلال السنوات الخمس ٩٢-٩٧ إرتفعت بمقدار ٤ مرات عما كانت عليه عام ٩٢، وهذه الزيادة ناتجة أساسا عن قيام الدولة بتحصيل وارداتها، ومن جهة ثانية عن بعض الزيادات التي طرأت على بعض الرسوم وعلى بعض الواردات.

مثال: واردات الدوائر العقارية التي لم تزد ، نرى أنها تضاعفت قرابة الـ ١٠ مرات قبل الشهرين الأخيرين من العام ٩٢، ولكن بقيت النسبة كما هي نتيجة الضبط الأوفى للواردات العقارية، كذلك بالنسبة للواردات الجمركية وغيرها، فهذه كلها مؤشرات، مع الإعتراف بأنه هناك زيادة على الواردات.

الآن وكلنا يدرك أنه لا بد من مسعى جدي لإحتواء العجز في الموازنة، ولإحتواء الدين العام مع العمل والسعي إلى تلبية الحاجات الإجتماعية المختلفة والتي تتمثل بموضوع المهجرين وإستكماله، و موضوع التنمية في المناطق المحرومة في لبنان، وما يتعلق بموضوع العاملين في القطاع العام لجهة ضرورة إنصافهم كخطوة على طريق عملية الإصلاح الإداري، والذي يعتبر أمرا في غاية الأهمية.

هنا ينبغي أن أقف لأقول بشكل واضح، أن أي ضريبة تفرض من أي نوع كانت هي تشويه للإقتصاد، وبالتالي علينا أن نختار أقلها مرارة.

- ماهي عملية الضريبة؟

هي فعليا أخذ من كل المواطنين، وتحويلها إلى مجموعة أخرى من المواطنين عن طريق الدولة، التي تسير الأعمال وتنفق على مشاريع معينة، يستفيد منها كل الإقتصاد كالمشاريع الوطنية (الكهرباء، المطار، المرفأ... إلخ). وهناك مشاريع مناطقية، تستفيد منها منطقة معينة (مستشفى، بناء مدرسة..).

هذه فكرة الضريبة أساسا.

نحن في لبنان لجأنا خلال السنوات الماضية إلى سياسة معينة مبنية على أساس الأخذ بعين الإعتبار طبيعة الإقتصاد اللبناني، وطبيعة اللبنانيين (الذين لم يدفعوا ضرائب في حياتهم) و

طبيعة الإقتصاد الوطني المبني على أن الجزء الأكبر منه هي واردات من خارج لبنان، وهم لا يشاركون بما يسمى GDP بل في National income.

والواردات تأتي من الخارج وهذه لا تخضع للضريبة بل تاتي إلى هنا وتستعمل كل التسهيلات والخدمات الموجودة في البلد. جاءت الحكومة ورافقها المجلس النيابي والشعب اللبناني، وكان قرارا جماعيا في لبنان بتخفيض معدلات ضريبة الدخل إلى ١٠%، بالنسبة للشركات مع ٥% ضريبة توزيع، وتخفيض الضرائب على الرواتب والأجور والمداخيل الشخصية.

- أي شخص مدخوله حوالي ١٤٠٠٠ دولار سنويا لا يدفع منها أي قرش ضريبة (معفى كليا).
- بعد ذلك تدخل الشرائح المختلفة ٢،٤،٦،٨،١٠%.
- الأملاك المبنية أيضا خفضت.
- ضريبة الإرث أيضا خفضت وضرائب الدخل.
- والأسباب الداعية لذلك هي:

تحضير الإستثمار في لبنان، تخفيض الأعباء ،تقليل اللاشفافية في لبنان، ومحاولة اجتذاب كمية كبيرة من المواطنين لتسجيل ودفع هذه الضريبة، وهذا الأمر طبيعي و بدأنا بلمسه. وفي أفضل الفترات التي كان ينعم بها الإقتصاد اللبناني والإدارة اللبنانية في أوجها، فان مجموع الضرائب التي حصلت عام ١٩٧٣ لم تتعدى الـ ٧% من مجموع واردات الخزينة. وآنذاك كان هناك ما يدعى Indirect Taxes.

- الآن بـ ١٠% أصبحنا نحصل أكثر، مع كل الإدعاءات التي تقول بأن الضرائب غير المباشرة أصبحت تمثل كل القصة.

كان يقال من قبل أن من يدفع الضرائب هم أصحاب الرواتب والأجور ذوو الدخل المحدود، و تبين سنة ٩٧ أن ما دفعه أصحاب الرواتب والأجور ضريبة رواتب وأجور تمثل ٩٠٥% بعبارة أخرى، المبالغ المحصلة من ما يسمى ضريبة الأرباح تمثل ما يزيد عن ٩٠% من مجموع ضرائب الدخل المحصلة. وهذين الأمرين مثال على التغير الذي جرى فيما يتعلق بموضوع ضريبة الدخل خلال السنوات.

وإذا قارنا حصيلة ضرائب الدخل في عام ٩٧ بالمقارنة مع ٩٧، وبالمقارنة ما بين ٩٦ و ٩٥ نجد أن هناك زيادة واضحة المعالم، -٩٦ عن الـ ٩٥ زادت ٢٦ % و سنة ٩٧ زادت ٤٦% عما كانت عليه عام ٩٦.

وبالتالي فان السياسة التي إعتمدناها (١٠%) هي سياسة بدأت تؤتي ثمارها، ولا زال هناك مشوار طويل بالنسبة لموضوع الضرائب.

-بالنسبة لموضوع الضريبة، مع إعترافنا بأنها تدخل تشويهات على الإقتصاد، لكن يجب أن نحرص دائما على أمرين أساسيين، هما من سيدفع الضريبة وإلى أين ستذهب؟

ويجب أن نرى مدى قدرتنا على تحصيلها. (قصة الشهر من الضرائب ليست قضية لبنانية، ولكنها إستشرت في لبنان، موجودة في كل بلدان العالم، وهناك مكاتب لها تخترع التهرب من الضريبة).

- لذلك يجب أن نبحث نحن مدى قدرتنا على التنفيذ ومستوى العدالة. النظرة الكلاسيكية القديمة بموضوع الضرائب تقول بأن ضرائب الدخل أو الضرائب المباشرة هي الضرائب العادلة لأنها تضرب أصحاب الدخل المرتفع وتعطي أصحاب المداخيل المنخفضة. لذلك كان يقال بأن الضرائب غير المباشرة هي ضرائب غير عادلة.

هذه النظرة القديمة بدأت تتغير، وبالتالي أصبح بالإمكان إدخال إمكانات على الضريبة غير المباشرة تجعل منها جوانب عالية من العدالة. بأنها تجعل من يستهلك أكثر يدفع ضريبة أكثر (على أنواع معينة من الضرائب). فهذا هو النمط الذي إعتمدته الحكومة. الآن هناك مطالب كبيرة وكلنا ندرك ونقتنع بأنه "لا إنفاق إضافيا خارج إطار الموازنة دون ترتيب المصادر المالية اللازمة لذلك".

- أنجزت موازنة ٩٨، وتحضرت الورقة الإصلاحية التي رافقتها، وطرح آنذاك Ten over Tax، وكلنا يعلم أنها والدة Sales Tax وأيضا والدة Value Added Tax،و عليها بني ما يسمى بـ VAT و GST.

الدول التي لا تزال تعتمد الـ Ten Over Tax اصبح عددها أقل بكثير مما كان ، فقد إستبدلت في أميركا و أوروبا بـ VAT.

Turn Over Tax، وجدناها الأكثر ملائمة في عملية التطور والبناء الضريبي في لبنان، توصلا إلى ما يسمى إما General Sales Tax أو Value Added Tax مع العلم أن Ten Over Tax تدفع من قبل رب العمل يمكن أن يحيل جزءا منها إلى المستهلك، أو يتحملها بكاملها، وذلك إعتمادا على مستوى المنافسة في السوق.

يمكن أن تحال هذه الضريبة كلها أو يمكن أن يحال جزءا منها إلى المستهلك، لكن حتما أن جزءا منها سوف يبقى يتحمله رب العمل.

- بطريقة أخرى هي Different Form of Income Tax بين الـ Sales Tax يتحملها كليا المستهلك والـ Value Added Tax أيضا، ناهيك عن أن هناك إستحالة فعلية الآن مع كل ما جرى من خطوات على صعيد بناء الإدارة الضريبية، ولكن هذا مسار طويل، وبالنسبة للـ General Sales فنحن بحاجة إلى عدة ألاف من الموظفين يضافون لملاحقة هذه الضريبة، وهذا الأمر ليس من السهولة بناؤه في سنة أو إثنين. نحن إقترحنا هذا الأمر وجرى عليه توافق ما بين المسؤولين على إختلافهم، وصار هناك توقيع على الوثيقة الإصلاحية، كما وما نزال نعتقد بأنها الأسلم، مع إحتمال أن يصبح هناك ما يسمى بعملية تراكمية بنتيجة Ten Over Tax، صحيح نحن نعرف أن في لبنان ليس لدينا محلات من المنتج إلى المستهلك في سبع حلقات كما يقال. قد نصل في بعض المحلات إلى أربعة لكن في المعدل أقل من ٢ (Whole Economy) و عندما نتكلم عن ١% بالتالي نتكلم عن معدل ما بين ١,٥% إلى ١,٢%، بينما في أي مكان في العالم عندما يحكى عن G. Sales Tax يتكلمون عن ٥-٦-٧%.

وعندما يتكلمون عن Value Added Tax يتحدثون عن ٢٢%. يعني كيفما نظرت إليها تجد أن Ten Over Tax هي الأقل عبئا على المواطنين، وهي مخصصة لتمويل مشاريع معينة لها علاقة بالمناطق المحرومة.

معن برازي سأل مقاطعا: ماذا تم بين ليلة وضحاها حتى أصبحنا ضد هذه الورقة الإصلاحية؟

- أجاب السنيورة : لا أعرف في الحقيقة (بدها منجم مغربي)، فجأة أصبحت هذه الورقة كأنها "الشيطان الرجيم".

على أي حال نحن في الحكومة لسنا متمسكين بالـ Ten Over Tax أو بأي نوع من الضرائب، نحن علينا أن نفكر معكم بصوت عال، هناك مبدأ أساسي يجب أن نتوافق عليه"، لا إنفاق إضافيا دون ترتيب المواد المالية".

لأن البديل الآخر خطير للغاية، لا نريد أن نضحي بالاستقرار النقدي ولا بالاستقرار المالي، أو بالحركة الاقتصادية.

هنا تقولون أن أي ضريبة سوف تؤثر على الحركة الاقتصادية. نعم، ولكن البدائل الأخرى ، هو العودة إلى استثثار القطاع العام بالموارد المالية المتاحة. مما يودي إلى رفع الفائدة، و بالتالي إلى خطر أكبر وأدهى بكثير من موضوع الضريبة.

- الآن هناك طروحات حول موضوع تعديل ضريبة الدخل، نحن نعتقد أن لتعديل ضريبة الدخل آثاره المادية المحدودة، ولكن في الوقت ذاته إنعكاساته على السياسة الإقتصادية في البلد، وعلى الرغبة في تعزيز الإستثمار. وضمانة المستثمرين لجهة الإستقرار تفتح المجال أمام كال الأساليب التي تعتمد والتي لا تستطيع الإدارة أن تلحق بهذه الأمور التي يمكن إبتداعها لجهة التهرب من الضرائب.

سياسة الحكومة الضريبية مبنية على أنماط عدة هي تتطور مع قدرة البلد وقدرة الإقتصاد، والهم الأكبر كيف سنكبر رقعة الإقتصاد ؟ فكلما إستطعنا تكبيرها وكلما كانت آلية الضرائب لدينا قادرة على الإستفادة من كبر رقعة الإقتصاد و كلما أدى ذلك إلى زيادة حصيلات الخزينة من الحصيلة الضريبة.

هذه المبادئ

ضريبة الدخل تتطور حتى يصبح كل مواطن مكلف على كل مداخيله، بناء هذا العمل يجري، وأتمنى أن يتاح للراغبين منكم (ونحن حاضرون) لنطلعهم على المتغيرات الأساسية الجارية في موضوع الضريبة، وكيف يجري تطبيقها، وبدأت الآن ما يسمى بالتصريح العائد لأعمال ٩٧. (أصبح لكل مواطن رقم ضريبي ولكل مواطن حساب جاري لدى وزارة المالية).

وهذه المداميك الأساسية التي تبنى عليها ضريبة الدخل.

- الأمر الثاني، موضوع الضرائب في لبنان، هو ضريبة الـــ Sales Tax أو V. added Tax حسب ما نطور هذا النظام النسبي سيحتوي كل هذه الرسوم المختلفة.

- الأمر الثالث: ضرائب الإستهلاك (على المحروقات - التبغ - الكحول..) وهي ستتطور وستكون عالية.

الأقانيم المختلفة المبنية عليها السياسة الضرائبية:

- ضريبة الدخل - ضريبة الـــ Excise Taxes
- ضريبة المبيعات - ضريبة الأملاك
- الرسوم المختلفة المبنية على قواعد Cost Recovery

(في حال إجراء خدمة معينة سوف ترجعا كلفتك)

- كهرباء ... مياه)

كل ما يجري الآن مثل بناء الـــ الليغو Lego نضيف حجر فوق حجر في هذا البناء، نحـــن نبني سياسة ضريبية، ولكنها تتأقلم وتتكيف مع قدرات الإقتصاد من جهة، ومع رغبتنـــا بتوسيع رقعة الإقتصاد مع الـــ Mood ومقدار التكيف والتقبل بإدخال هذا النـــوع مـــن الضرائب.

- واردات الخزينة لا تتعدى ١٧% -١٨% من مجموع الناتج المحلي، وهي حتما أقل من الدخل القومي.

- هذا الأمر، يرافقه تنمية وهذا أمر في غاية الأهمية والضرورة للإدارة الضريبية.

الإدارة الضريبية السليمة تتم من خلال إستقطاب العناصر الجيدة و تطوير هذه العنـاصر، وتعريضها لتجربة، وتعليمها ومتابعة هذا التعليم.

*** سؤال: من أسامة حبيب (Daily Star)**

لماذا يوجد قطبان اساسيان في الحكومة، لديـــهما نفـــس التفســير للورقـــة الإصلاحية؟

(ج) الوزير جابر هو أحد المهندسين للورقة الإصلاحية، وليس وحده، وهـــم معروفـــون ومعروف من وقع عليها.

(س) لماذا أعلن رفضه لها؟

(ج) لا أعلم، موضوع الورقة الإصلاحية باق منه عدة بنود وقد حققنا جزءا منها والجـزء الآخر يلزمه تحقيق، أما بالنسبة للضرائب، نحن نريد أن ندفـــع النـــاس القـــادرين فقـــط (الميسورين)، إذا كان شخص ما يملك عقارا كبيرا ويريد تحويله إلى شركة فهل نعفيـــه؟ (إذا كان هذا هو الحل فأنا ليس عندي أي مشكلة وإذا لا قل لي كيف تحله؟

(س) إقترح الوزير جابر بالتحديد أن تدفع ضريبة على سندات الخزينة مقابل ضريبـــة الـــ ١%.

نريد الإستفسار عن ضريبة الأملاك؟

وقال الوزير جابر بإمكانية التحصيل على الميكانيك والكهرباء وتسوية مخالفات البناء؟

(ج) نحن نعلم أن هذا البلد قائم على الحرية الإقتصادية التي لا عوائق مقابلها، وكلنا نعلـم أننا نعيش في عالم يعيش على "Split of Second" ولا يعمل في النهار (تحول أموال وتجلـــب أموال دون أي نشاط) نحن إعتمدنا في سياستنا (ليس الحكومة الحالية) السياسة القديمـــة للحكومة بإعفاء رؤوس الأموال من الضرائب، لأن هذا البلد يعتمد أساسا علـــى Capital inflow (مورد الرزق الأساسي).

ونحن الآن مع هذا التنافس المتزايد على رؤوس الأموال، وتحويلات رؤوس الأموال، وعلى كل ما علاقة بالودائع في العالم و نريد الآن فرض ضرائب جديدة على الودائع، وكأنهـــا دعوة للناس إلى نقل أموالها من اللبناني إلى الدولار، ثم تفرض أيضا إحتياطي إلزامي علـــى الدولار، أو تفرض ضريبة على الفوائد من الدولار فيحولوها إلى الخارج.

وهذا شيء معاكس لمصلحتنا، مقابل ذلك ماذا فعلت الـــ Ten Over Tax؟

بطريقة ذكية أدت الشيء ذاته، ولكن بطريقة مختلفة من دون أن تبني أن هـــذه الضريبـــة مفروضة على Deposits، وقالت: على حصيلة الفوائد التي تتقاضاها المصارف آخذ منـــها ١%.

وبهذه الطريقة لم أخرق أنا الضريبة على الوديعة و لم أخوف المودع. لا أعتقد أن للبنان مصلحة في فرض مثل هذه الضرائب وهو موضوع غير مجدي.

– بالنسبة لموضوع تفعيل تحصيل الميكانيك، نعم وافقنا على هذا الأمر وإتفقنا عليه، جاء قانون الموازنة ألغى الميكانيك، وطلب من الحكومة أن تبتدع وسيلة جديدة للتحصيل (يصبح هناك نوع من الفنيات).

ما المطلوب، هل المطلوب أن لا نقبض حاليا أموال الميكانيك ريثما يتم تطوير الفنيات، لا هناك وقت للفنيات من الآن وحتى السنة المقبلة والسنة المقبلة حتما سوف يعتمد هذا الأمر. الآن أنا أقبض مصاري الميكانيك، ولكن ما الفرق، نتيجة التطوير الذي حدث في الإدارة المالية، لم أعد مثلما كنت في السابق، أنا كوزير مالية، منذ سنتين كنت لا أعلم من أين تأتيني الأموال حتى أنجز قطع الحساب، (من سنة ٧٩ لم نجز قطع حساب وليس بالدقة...)

الآن اصبحت أعلم كل شهر من أين تأتي الأموال بسبب الـ System إبتداءا من نهاية ٩٧ أصبحت على علم بكل نوع من أنواع المصادر المالية للخزينة، من أين يأتي، ومن أي محافظة، وبالنسبة للميكانيك صرت أعلم ما هي السيارة التي دفعت الرسوم ومن لم تدفع.

في موضوع الكهرباء، نحن نطالب ايضا وكل من يطالب بموضوع تحصيل الكهرباء فليمد يده معنا كي نحصل الكهرباء.

* بخصوص تسوية مخالفات البناء، فقد تحصل ما تحصل، وباقي التحصيلات قليلة، إن موضوع تسوية مخالفات البناء ، دخل على الحلبة في مجلس النواب، وبدأ يتلقى الكلمات وهو مقيد ، حتى وصل إلى الهيئة العامة مقطوع الأنفاس، وفي الهيئة العامة، و في اللحظات الأخيرة.

تلقى آخر لكمة بحيث أن حصيلته كانت لوزارة المالية ٦٠ مليار ليرة لبنانية.

في بعض الأمكنة كلفة اللجان التي تقوم بتقييم مخالفات الأبنية هي أكثر من الحصيلة التي حصلناها.

(س) من معن برازي:

إذا طبق ضريبة الأعمال الـ ١% ماذا تقدم إفادة للخزينة، أو ما هو حجم فائدتها؟

(ج) نحن نعتقد أن ضريبة الأعمال في السنة الثانية والثالثة (من تطبيعها) سوف تصل إلى ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مليار ليرة، وهذا عمل مهم، وأقل ضررا ، وهي الضريبة التي تتأثر بمستوى التنافس في البلد، و جزء منها يتحمله رب العمل، والجزء الآخر يتحمله المستهلك، وعبأها محدود على المستهلك، يدفع ١% من السلعة التي يشتريها، مثلا إذا إشترى السلعة بـ ١٠٠ ليرة يدفع فوقها ١٠ ليرات فتصبح ١١٠ ليرات، ومردوديتها عالية، وإدارتها هي الأقل كلفة والأكثر Effecient.

(س) حول موضوع الضرائب على السنوات الماضية، وإرسال الشباب (الموظفين) إلى بعض الشركات، يدخلون كأنها دخلت كارثة على الشركة، ويطلبون فتح الدفاتر منذ سنة ٩٢، ويأخذون شيئا للدولة وشيء ليس للدولة، وأعتقد بأنها تصلك مثل هذه الأخبار في هذا الموضوع.

تقول بأن اللبنانيين غير معتادون على دفع الضريبة (وأنت تعرف ظروف الحرب)، أنتم خفضتم الضريبة إلى ١٠% منذ عام ٩١ ومازلنا نخالف اليوم، إذ أجريت جولة على كل الشركات في لبنان، فان ٩٩% منها لها مخالفات عن غير قصد،

أقترح أن يكون هناك حملة توعية و مسامحة هذه الشركات على السنوات الماضية (قبل ٩٧)، حملة توعية لكل الشركات أنه إبتداءا من ١٩٩٨، الضريبة ١٠% يمكن أن تصبح ١٢% أو ١٣% وأي شركة لا تصرح بطريقة صريحة ولا تدفع الضريبة سوف تتعرض للعقوبات التي ينص عليها القانون اللبناني، والتي الآن تطبق على ناس دون سواهم.

(ج) أنا أقدر جدا صراحتك.

– جاءت الدولة سنة ٩١ وقالت كل من عليه ضرائب يجب أن يسويها سنة ٩١ فسواها، البعض دفع ٥٠,٠٠٠ ل.ل.، وأكثر.. واكثر شركة دفعت أثناءها ١٠ مليون ليرة (تسوية ضرائب) وست عن كل السنوات الماضية.

من الطبيعي، يوجد حقوق للخزينة وأنا مؤتمن من قبل كل اللبنانيين على مال الخزينة، ولا أقدر أن أفرط في مالها، ومع ذلك ما أعطاني إياه القانون من صلاحية، أنا بادرت إلى إعطائها لكل مواطن وقلت:

ونحن نعمل من منظور تعويد المواطن على أن يحترم الدولة وبالتالي حتى في موضوع الغرامات بنينا سياسة. فهذا الرجل الذي يعمل مع الدولة في السنتين ٩٢-٩٣ لم يكن يعلم، سامحناه في ٩٠% من الغرامة، بالسنوات التي لحقها مع إنخفاض معدل الضريبة من ٣٢ و ٣٥% إلى ١٠% قلنا الغرامة تعفى. ٦٠% سنة (٩٤)، ٥٠% (٩٥)، ٣٠% (٩٦) و ٢٠ (٩٧) فنحن نواجه المواطن تدريجيا لكي ينخرط في الدولة. ونحاول بالنسبة لسنوات ٩٢-٩٣ أن نكون متفهمين ومتعاونين مع الناس. سعينا في وزارة المالية أن نكون عادلين ومنصفين مع كل المواطنين دون تفرقة (وهذه أكسبتنا مزيدا من العداوات) فنحن لا نريد ترشيح أنفسنا للإنتخابات.

الآن طرحت قضية في غاية الأهمية وهي موضوع الرشوة داخل الدولة. الراشي والمرتشي موجود، لم يأت إلى الوزارة خلال وجودي فيها (منذ خمس سنوات ونصف) من يدعي بأنه تعرض للإبتزاز بإستثناء ٥ أشخاص ومن الطبيعي، فقد عولجت الأمور وإتخذنا إجراءاتنا بحق المرتشين.

وأنا أقول، إذا لم يتم التعاون بين Business Community والدولة، فإن الدولة لا تستطيع ان تقاتل أشباحا.

فإما المواطن لديه قضية غير قانونية، ويحاول تمريرها عبر الرشوة أو أن المواطن جاهل ويتعرض بسهولة للإبتزاز.

من جهتنا، نفتح أبواب مكتب الوزارة للمراجعات لحل كل مشاكل المواطنين.

ورد على سؤال عن موضوع الطوابع:

أجاب السنيورة:

موضوع الطوابع في لبنان هو أحد القضايا التي تعرضت لها وزارة المالية، والوزارة تسعى وما تزال إلى ضبط كل ما له علاقة بعملية التحصيل والإنفاق، لكن بغض النظر عما في

لبنان ودعونا نتطلع إلى أكثر المؤسسات إنضباطا في العالم، تسمعون عن واحد بالألف من القضايا و٩٩٩ لا أحد لا يسمع عنها.

وإذا تطلعنا إلى الذين سمعنا عنهم، أكثر المؤسسات العالمية إنضباطا، أنظروا ماذا حصل في المؤسسات المصرفية الأميركية، والفرنسية والسويسرية والإنكليزية وما حصل في المؤسسات التجارية الكبرى.

وبالتالي نحن خارجون من وضع غير مسيطر عليه أبدا في وزارة المالية. كان هناك قديما "كمبيوتر"، ودمر، أنا أتذكر عندما دخلت الوزارة لم يكن هناك آلة حاسبة واحدة (Calculator)، أتذكر الشخص الذي دخلت عليه في المبنى الرئيسي كان ينجز حسابات الضرب والقسمة على ميزان جدول الضرب الذي كنا نستعمله في المدرسة في صغرنا.

- الـ Controls دائما تلهث وراء المجرم، لأن المجرم لا عمل لديه سوى أن يفكر بتوريطك في قضية ما فكيف الحال إذا كان هذا المجرم جالس داخل المنزل.

على أي حال، قيل آنذاك كم حجم الخسارة وبدل أن نعتمد على التفتيش، إعتمدنا أضخم شركتين في العالم وأجرتا التدقيق، وحددتا حجم الخسارة، ووضعنا يدنا على الأموال الموجودة في المصارف ضمانة لهذا المبلغ.

(س): (معن برازي) في الحقيقة يوجد تخوف كبير من ما أصبح يسمى بكلفة الإستقرار النقدي، ويوجد تخوف من أن الدولة (القطاع العام) تزاحم القطاع الخاص على أبسط موارده، نريد أن نسمع منك التحليل عما تتوقعون من الآن ولغاية الإنتخابات أو ما بعد الإنتخابات الرئاسية؟؟

(ج) أنا أجزم بأننا قادرون على أن نلتزم ضمن الحدود التي وضعناها في الموازنة (شرط أن لا تلزمني بأعباء إضافية) فكل شيء أنا ملتزم فيه أنا قادر على تطبيقه إن على صعيد الواردات أو على صعيد النفقات، الواردات أنا أقدر على تحصيلها، واضح ما تحقق خلال الشهرين الماضيين، كم حصيلة الواردات؟؟ التي تشكل فوق الـ ٢٢% زيادة على الفترة المماثلة في العام ٩٧، وموجودة في كل أنواع الواردات وليس في نوع واحد، وموجودة

في ضرائب الدخل، الجمارك، الدوائر العقارية، في كل واحدة من هذه ترتفع نتيجة المزيد من الدفع والدعم، كي نستطيع زيادة حجم الواردات.

سياسة الحكومة مبنية على الإستقرار المالي والإقتصادي، وفي هذا مصلحة للبلد والإقتصاد، ومصلحة لذوي الدخل المحدود وليس للأغنياء.

ليس بإمكان الحكومة أن تغير هذه السياسة، ولكن ما أقوله أن هذا البلد ليس لأحد من الناس، وليس للرئيس رفيق الحريري أو للسنيورة، بل هي لنا جميعا، ويجب أن يسود لدينا تفهم للوضع حتى نتمكن من معالجة المشكلة الموجودة وليست بإطلاق الشائعات عن البلد.

نحن الآن في ظرف دقيق جدا، تحاول إسرائيل أن تنال من وحدة الصف الداخلي، وأن تنال من الموقف الصحيح العادل لتاريخ ومستقبل لبنان بأن يتلازم المساران السوري واللبناني، لا يعتقد أحد بأن من مصلحتنا أن نعمل على ترتيبات مع إسرائيل.

- لبنان على عكس ما كانت تعتقد "غولدا مائير"، حين قالت: "أنا لا أعرف أي بلد من البلدان العربية يوقع السلام مع إسرائيل قبل الآخر ، لكنني أعرف أن لبنان هو البلد الثاني".

نحن نقول مصلحة لبنان أن يكون آخر بلد عربي يوقع مع إسرائيل، لأنه هذه تسوية تاريخية، لا يستطيع لبنان بهذه القماشة من تركيبه البشري إلا وأن يكون آخر بلد. ولذلك نحن وراء تسوية شاملة ندخل فيها، وغير شاملة، فلا نستطيع ولا يستطيع أن يعمل لبنان "بوليس" أو شرطة عند إسرائيل، نحن نواجه الآن كل هذه التحديات الكبرى في المنطقة إضافة إلى التحديات الداخلية، وأدنى حد هو ما يسمى بالإتفاق الوطني على المسلمات الأساسية، ليس إلغاء للديموقراطية، وليس إلغاءا للإنتقاد، نحن بحاجة إلى ممارسة ديموقراطية أفعل وإنتقاد أشد ولكن ضد الأطر الموجودة (من خلق شائعات عن البلد). برأيي أن الشعب الذي إستطاع تحقيق إنجازات عديدة في الماضي يستطيع الآن أن يواجه كل التحديات.

في ضرائب الدخل، الجمارك، الدوائر العقارية، في كل واحدة من هذه ترتفع نتيجة المزيد من الدفع والدعم، كي نستطيع زيادة حجم الواردات.

سياسة الحكومة مبنية على الإستقرار المالي والإقتصادي، وفي هذا مصلحة للبلد والإقتصاد، ومصلحة لذوي الدخل المحدود وليس للأغنياء.

ليس بإمكان الحكومة أن تغير هذه السياسة، ولكن ما أقوله أن هذا البلد ليس لأحد من الناس، وليس للرئيس رفيق الحريري أو للسنيورة، بل هي لنا جميعا، ويجب أن يسود لدينا تفهم للوضع حتى نتمكن من معالجة المشكلة الموجودة وليست بإطلاق الشائعات عن البلد.

نحن الآن في ظرف دقيق جدا، تحاول إسرائيل أن تنال من وحدة الصف الداخلي، وأن تنال من الموقف الصحيح العادل لتاريخ ومستقبل لبنان بأن يتلازم المساران السوري واللبناني، لا يعتقد أحد بأن من مصلحتنا أن نعمل على ترتيبات مع إسرائيل.

- لبنان على عكس ما كانت تعتقد "غولدا مائير"، حين قالت: "أنا لا أعرف أي بلد من البلدان العربية يوقع السلام مع إسرائيل قبل الآخر ، لكنني أعرف أن لبنان هو البلد الثاني".

نحن نقول مصلحة لبنان أن يكون آخر بلد عربي يوقع مع إسرائيل، لأنه هذه تسوية تاريخية، لا يستطيع لبنان بهذه القماشة من تركيبه البشري إلا وأن يكون آخر بلد. ولذلك نحن وراء تسوية شاملة ندخل فيها، وغير شاملة، فلا نستطيع ولا يستطيع أن يعمل لبنان "بوليس" أو شرطة عند إسرائيل، نحن نواجه الآن كل هذه التحديات الكبرى في المنطقة إضافة إلى التحديات الداخلية، وأدنى حد هو ما يسمى بالإتفاق الوطني على المسلمات الأساسية، ليس إلغاء للديموقراطية، وليس إلغاءا للإنتقاد، نحن بحاجة إلى ممارسة ديموقراطية أفعل وإنتقاد أشد ولكن ضد الأطر الموجودة (من خلق شائعات عن البلد). برأيي أن الشعب الذي إستطاع تحقيق إنجازات عديدة في الماضي يستطيع الآن أن يواجه كل التحديات.

Thoughts on taxation and inflation control

A preliminary simulation prepared by
Data and Investment Consult
March 19, 1998

No part of this paper can be reproduced without the prior approval of Data and Investment Consult

I. INTRODUCTION
A. PROPOSAL FOR A "CONSUMPTION EXPENDITURE TAX"
B.THE EXPENDITURE CONCEPT
C. THE INDIVIDUAL EXPENDITURE TAX RETURN
D. FUNDS AVAILABLE FOR EXPENDITURE
E. DEDUCTIONS: NONTAXABLE USE OF FUNDS
F. COMMENTS ON ITEMS IN THE "INDIVIDUAL EXPENDITURE TAX RETURN"

II.ADMINISTRATIVE PROBLEMS CONNECTED WITH THE SPENDINGS TAX
1. THE TAXPAYER UNIT
2. ADDITIONAL ADMINISTRATIVE COST
4. FILING REQUIREMENT
5. INFORMATION RETURNS
6. ANTICIPATORY BUYING

III.THE RELATIVE MERITS OF A SPENDINGS TAX AND FURTHER INCREASES IN INCOME TAX RATES

IV. DISADVANTAGES OF THE SPENDINGS TAX AS COMPARED WITH A FURTHER INCREASE IN INCOME TAX RATES

V.SIMULATION
A. THE SALES TAX
B. COMPULSORY LENDING, INCOME TAXES AND PAYROLL TAXES
COMPARATIVE EQUITY
D. COMPARATIVE INFLUENCE ON PRICE ADMINISTRATION
E. EFFECTS ON PRODUCTION
F. ADMINISTRATIVE CONSIDERATIONS
G. CONCLUSION

VI. REMARKS
A. ANTI-INFLATIONARY EFFECTS
B. COMPARATIVE EQUITY
C. ADMINISTRATIVE CONSIDERATIONS
D. CONCLUSION

VII. THE INDIVIDUAL INCOME TAX AS A METHOD OF INFLATION CONTROL
1.EFFECTS ON SPENDING AND SAVING
2. REACTION ON WAGES, ETC.
3. EFFECTS ON CONSUMER SUPPLIES

I. INTRODUCTION

Is the proposed increase in taxation really for the purpose of financing debt services and thus an emergency levy to be withdrawn as soon as the special expenditure is completed, or is the debt service needed merely an opportunity or excuse for introducing needed increases in taxes which would presumably be continued as permanent?

The answer to this question has considerable significance. In the first place, the type of tax to be imposed may differ. If the tax is an emergency one, it should not involve extensive readjustments in prices and costs of business which could be effected only over a period of time. The introduction of such taxes for an emergency would mean disturbance of business both when the tax was introduced and when it was abandoned. Furthermore, if the levy is truly an emergency one, it should not be imposed in a form which will accidentally fall on some taxpayers very much heavier than on others. For example, the estate tax is collected only once every generation. To impose an emergency tax on estates would mean that the burden would fall only on the beneficiaries of those decedents who happen to die during the period the tax was in effect.

In the second place, if the tax is an emergency one, presumably it is desired to have the money come in about as rapidly as it goes out. This calls for a tax which would be collectible quickly. The estate tax may not be collected for ten years and is ordinarily not collected for about fifteen months after the date of death. Thus, there may be very long delay in the collection of any new estate taxes which were imposed. Likewise, the income earned during the previous calendar year.

When one turns to the problems of what taxes to impose, other considerations should be borne in mind. The taxes in any event must be paid from someone's income (unless indeed they involve the reduction of saving or capital). Different methods of imposing the tax lay the burden on different incomes and also have different effects on the business community and the production of additional income. If it is desired to place the additional burden for debt service on people in low income groups without being willing to face the political objections to taxing such groups through income taxes, it may be necessary to resort to excises of one type or another. We might increase our special excises on automobiles, gasoline, alcoholic beverages and tobacco. Some of these are already bearing very high rates. Gasoline taxation is a large source of state and local revenue and the states have raised strong objections to the Government's present use of the gasoline tax. They would undoubtedly protest strongly against any increase. Additional taxation of alcoholic beverages might not result in a large amount of new revenue. Its effects might on one hand be a reduction in consumption of alcoholic liquors and on the other hand the encouragement of bootlegging and illicit production and distribution.

It would seem, however, that under existing circumstances the logical place to get additional dollars is in the income tax or in a combination of the income tax and the estate tax. The income tax, however, should probably extend to a larger number of persons than it does since the exemptions which we grant are not only substantially above the average income of people all over the country but are also substantially above what the agencies who have studied the matter consider to be a minimum budget for efficiency. It is recognized that considerable political repercussions would result from lowering the personal exemptions. It may be, however, that if the tax were first effective on 1940 incomes and were first collected in 1941, public resentment would be delayed until after the elections. In terms of dollars, however, the bulk of the additional income tax would be collected from persons now paying

income taxes even if the exemptions were lowered. Accordingly, substantially the same results could be achieved without lowering the exemptions by changes in the normal rate and in the surtax rates.

It has been suggested that a surtax be imposed in addition to existing income taxes and that this surtax should constitute a percentage of the income tax paid. The percentage of such a tax would have to be very high if it were all to be collected from personal incomes. The rates in the higher brackets would be increased in such a manner as to wipe out practically all and perhaps all of the remaining income Considerable disagreement exists an to the advisability, from the point of view of inflation, of introducing a general tax on sales. It is argued with equal vigor (1) that sales taxes are deflationary because they take purchasing power from those who spend virtually the whole of their incomes, and (2) that the effect of the tax in to set in motion a spiral of wage increases and increases in agricultural parity payments which results in serious price inflation.

In theory the problem of inflation in easily dealt with if agreement is obtained that a finance program should adhere to a single objective. This objectively to use the tax system, the instruments of monetary control, and Government borrowing to assist in bringing about the transfer of commodities and factors of production from private to public use. Wherever any of these instruments is applicable it would operate to immobilize all potentially inflationary reservoirs of purchasing power. The task is difficult in a democracy even when conditions are relatively static; it is much more so when changes in the volume and nature of production constantly release new streams of purchasing power.

Under an ideal financial and productive system, once provision for private consumption has been made by the introduction of a subsistence ration. these instruments ought to be employed to siphon all released purchasing power into the hands of the Government. If the Government attempts to divert mare than this residual, taking account of all possibilities of increasing supply, the magnitude of real national income must fall because of the decreased physical efficiency of the working population. Even under an ideal financial system, however, this is only the first step. A further decision must be taken as to the desired ratio between taxation and borrowing of the sums no longer unable by individuals when there is complete rationing and allocation of factors.

This decision cannot rest on either economic or social grounds along. In the main, it does not make much difference for war production whether factors diverted to the armed forces are lent to the Government, or whether they are taken once for all through taxation. In marginal cases, however, taxation may prove inferior to borrowing because the latter, in allowing the firm or individual to save for the post-, offers more stimulus to a high rate of production. These marginal cases may constitute a significant element of the production needed. On the other hand, controls are likely to reduce the importance of the reaction of the individual, so that the decision as to the ratio of taxation to borrowing does not significantly affect production. If this is so the tax -- borrowing rations assumes importance mainly with respect to tax burdens on the several income groups during and after the war.

Even before the structure of the tax system is established, then, decisions as to social policy have been implicitly made in the determination of the tax-borrowing ratio. If the whole of the financial mains for the conduct of the war is borrowed, those whose incomes permit of saving are left in command of those savings, and inequality in the distribution of non-consumable income and wealth is preserved during the war period. In fact, owing to the destruction of real capital, the inequality is greatly increased.

If, on the other hand, the entire cost of refinancing debt servicing were to be met through taxation the consumable income of higher income groups would not only be sharply reduced for the war period, but these groups/would lose permanently their claims to the goods.

The decision respecting the tax borrowing ratio must be made in the light of realities. That amount will be taxed which it is politically possible to reach by taxation; the rest will be borrowed. But both taxation and borrowing can be made to have various effects on income disposable. The tax system can be more or less regressive; but borrowing, too, can come from different groups, and if it is coerced from middle and low income groups, not only economic but social decisions are thereby made with respect to the war period. Although properly speaking there is no point in discussing taxation without at the same time defining the nature of Government borrowing, it to necessary as a mode of procedure to restrict the discussion to taxation.

A. PROPOSAL FOR A "CONSUMPTION EXPENDITURE TAX"

[1] A tax on personal consumption expenditure, imposed in connection with the personal income tax, is doubtfully administratively practicable.

The administrative and compliance costs of such a tax would be excessive in Lebanon's case because:

(1) a collection framework, and nearly inadequate personnel, there are no already existent efficient structure in connection with the personal income tax, and

(2) The government's rationale underlines that most of the information required from taxpayers is in any case needed by them in making out the personal income tax return. On the assumption that further increases in income tax rates are not politically feasible, the spendings tax appears to offer the best substitute. For reasons indicated below, indeed, a spendings tax might be a better solution than further increases in income tax rates. On economic and administrative grounds, a spendings tax is preferable to a sales tax that would yield an equivalent revenue.

[2] The base of the spendings tax would be the annual expenditure by individuals on durable and nondurable consumption goods and services. Exemptions similar to those under the income tax would be granted in order to take account of varying income and dependency status, and to simplify administration.

B.THE EXPENDITURE CONCEPT

[3] Individuals cannot be expected to report expenditures directly. Both compliance and audit are much easier if spending is derived indirectly from two concepts,

(1)FUNDS AVAILABLE FOR EXPENDITURE during the taxable year, and

(2) NON-TAXABLE USE OF FUNDS during the same period. The taxpayer starts by listing all cash receipts, regardless of their source. From their total he subtracts the sum of all outlays which for one reason or another are exempt from the spendings tax. The difference is his taxable expenditure. This figure properly includes spending from many receipt items not subject to the income tax. Examples are tax-exempt interest, gifts, the entire amount of insurance benefits, conversion of capital assets into consumers' goods, and new borrowing. It is clear, therefore, that for many taxpayers the spendings tax bears only an approximate relation to the income tax. That fact should be emphasized in countering the objection that the spendings tax is merely an additional income tax in disguise.

[4] It is easier to bring together the various sources of funds available for expenditure that it is to establish agreement on allowable deductions. In many cases a difference of opinion can exist as to whether an item should be regarded as taxable spending.
For example, some might argue that fines and penalties ought to be considered taxable spending; again, a portion of a life insurance premium involves payment for current protection, and therefore could be regarded as properly taxable. A difficult problem is that of imputed rent of owned homes. On grounds of equity it is arguable that if imputed rent cannot be taxed in full, rent paid by renters ought not to be included fully in the spendings tax base. It is recommended here that rent be included, and as much of the home expenditure of the home-owner as it is administratively feasible to tax.

[5] A difficult item to handle is DURABLE CONSUMERS' GOODS. These comprise various amounts of saving, since they release their utilities slowly over time. In most durable consumer's goods the consumption aspect clearly predominates, and only an owner-occupied dwelling contains a sufficient element to saving to render it desirable to treat the act of purchase as saving rather than as consumption. An attempt is made to tax the consumption element by including certain items of owner outlay in the spendings tax base.

C. THE INDIVIDUAL EXPENDITURE TAX RETURN

[7] The figure for taxable expenditure can be calculated most simply by totaling 11 cash receipt items and subtracting the total of 10 deduction items, as follows:

D. FUNDS AVAILABLE FOR EXPENDITURE

1. Cash and bank balances on hand at beginning of the year
2. Salaries and other compensation received for personal services
3. Dividends and interest received (including insurance dividends)
4. Interest received on all Government obligations
5. Rent and royalty receipts
6. Annuity receipts, pensions, and insurance benefits of all kinds
7. Withdrawals from business, profession, partnerships, and trusts
8. Cash gifts and bequests received
9. Receipts from sale of capital assets
10. Receipts from debt repayment
11. Borrowings, including debts incurred on installment purchases
12. Other receipts in cash or in the form of goods and services
13. Total (Items 1-12)

E. DEDUCTIONS: NONTAXABLE USE OF FUNDS

14. Cash and bank balances on hand at end of the year
15. Cash gifts and contributions
16. Interest paid, except interest payments on a debt on owner- occupied homes
17. Taxes paid during the year for which this return is filed, except those on owner-occupied homes
18. Fines and penalties
19. Purchase of capital assets
20. Life insurance premiums, and annuity and pension payments
21. Debts repaid in cash including payments on installment purchases

22. Loans made
23. Other non-taxable payments
24. Total deductions (Items 14-23)
25. Expenditures subject to tax (Item 13 minus Item 24)

F. COMMENTS ON ITEMS IN THE "INDIVIDUAL EXPENDITURE TAX RETURN"

[8] Item 1, taken in conjunction with Item 14, indicates indirectly the amount of spending which has been made by net reduction of cash and bank balances.
[9] Items 2 to 8 include in general the various types of income which an individual receives. It will be noted that they are offset under "Deductions" unless they are used to buy consumers' goods and services subject to the expenditure tax. Receipts should be reported net of all withholding at the source.

[10] Item 7 relates to withdrawals, not to profits and losses. If an individual withdraws cash from his business, it is available for spending, regardless of whether the business made a profit during the year in question. Amounts not withdrawn are not deductible under any of the deduction items; otherwise a proprietor could offset his spendings by subtracting his business profits in the form of, say inventory.

[11] The reason it was thought undesirable to start from income as reported for the income tax is apparent from Items 4, 6, 7, and 8. To some extent these items are income subject to the income tax, and to some extent they are not; consequently it is awkward to attempt to work for either "Total income" or "Net income" under the income tax. These items must, of course, be included under the spendings tax in order to ascertain spending.

[12] Items 9 and 10 include the value of consumer goods and services in order to prevent direct exchanges for purposes of expenditure tax avoidance.

[13] Borrowing (Item 11) is included because it represents an addition to available purchasing power. An offsetting item appears when the loan is repaid. An incidental advantage of this method of treatment is that those with heavy debts can reduce their expenditure tax base by repayment (Item 21).

[14] The full value of goods bought on the installment plan is taxable at time of purchase. This appears to be no hardship in a period when not many durable goods are available; and to the extent that it discourages installment buying it is anti-inflationary in effect. In normal times, and with graduated rates, the requirement that the spendings tax be paid on the entire value of the commodity in the year of purchase might throw taxpayers into a higher spending tax bracket than would be the case if they paid the tax concurrently with installments.

[15] Interest included in the price of a commodity purchased would not be taxed under the spendings tax if separately quoted.

[16] Item 16. Interest payments on a mortgage on an owned home are included in the spendings tax base. Under the proposed treatment of spendings the entire rent of a renter is subject to the tax; it is therefore desirable to include that part of the outgo of a homeowner which it is administratively feasible to tax. Interest paid on business debts would not be deductible because it did not enter into the tax base in the first place.

[17] Item 17. All Federal, State, and local taxes ought to be deducted from the base except taxes on owner-occupied homes. The reason for their inclusion is the same as that under Item 16. Business taxes would not be deductible because they do not enter into "Funds available for expenditure."

[18] Item 18. Some disagreement exists with respect to the exemption of "Fines and penalties" from the spendings tax base. They are deducted here because they are not voluntary expenditure in the usual sense of "expenditure" (incidentally, of course, much so-called voluntary expenditure is involuntary because it is dictated by necessity, custom, etc.), and because the actual burden of a large fine can become inordinate if both the income and spendings taxes are highly graduated.

[19] Item 19. By regarding a home as a capital asset we exclude its purchase from the spendings tax base. Part of the purchase price may get in subsequently through the inclusion of interest on the mortgage. Repairs on a home are not regarded as a capital asset.

[20] Item 21 has been commented on in connection with Item 11. [21] Item 23 is a basket item.

II.ADMINISTRATIVE PROBLEMS CONNECTED WITH THE SPENDINGS TAX

1. THE TAXPAYER UNIT

[22] Since spending is made on a family basis only one spendings tax form should be made out for each family. This should be done whether or not joint returns are adopted for the income tax.

2. ADDITIONAL ADMINISTRATIVE COST

[23] The addition to the cost of administering the income tax made by the introduction of a spendings tax ought not to be very great. For the majority of taxpayers many of the items on the spendings tax form would not apply, and checking would therefore be relatively easy.

3. SIMPLIFIED RETURNS

[24] Much time can be saved both the taxpayer and tax auditors by the use of simplified returns for those in low taxable spending brackets. Presumptive expenditure would be estimated for individuals with different income and dependency situations. A disadvantage of the simplified spendings tax return is that no incentive is offered the taxpayer to reduce spending.

4. FILING REQUIREMENT

[25] If exemption and deduction, for dependents were the same for the spendings tax as for the income tax, some individuals would not be required to file an income tax return whose spending exceeded the exemption under the spendings tax. If the two tax forms are to be combined it is recommended that the filing requirement be modified to read "having gross receipts from all sources, gross income, or a total expenditure, during the taxable year, of" the sum specified, and that the filing requirement be the same for both taxes.

5. INFORMATION RETURNS

[26] Although actual withholding of a portion of all payments made to individuals is not feasible, the enforcement of the spendings tax can be strengthened by requiring rather extensive reporting of money payments.

[27] Information returns of this sort unfortunately cannot be entirely effective because (1) the necessity on administrative grounds of excluding small payments from the reporting requirement provides the opportunity for an enormous number of leaks, and (2) even if such payments are reported, the Bureau of Internal Revenue could never take the time to examine such a large number of transactions.

6. ANTICIPATORY BUYING

[28] In view of the fact that spendings tax rates would be fairly high (say 10%) in the lowest tax brackets, and that the tax would be graduated, anticipatory buying is likely to prove a serious problem when the tax is first introduced. The incentive to buy all the durable goods likely to be needed for many months, or even years, will be strong to those with relatively large incomes or savings. Despite priorities and limitations on the production of such commodities there still remain ample opportunities for advance buying.

[29] It has been suggested that this difficulty by circumvented by requiring individuals to include in their first tax returns spendings for the six months period preceding the effective operation of the tax, and by applying the tax to two-thirds of

the spendings in the eighteen month period. The objection to this method is that unless the plan is suddenly announced six months before the spendings tax is to become effective individuals cannot in practice be held for all the information required on the spendings tax form.

III.THE RELATIVE MERITS OF A SPENDINGS TAX AND FURTHER INCREASES IN INCOME TAX RATES

[31] It is impossible, of course, to make a final judgment on the relative merits of the spendings tax and higher income tax rates without specifying what bracket rates and exemptions are contemplated for both taxes. However, certain general advantages of the spending tax can be itemized:

1. The main advantage of a tax on spendings is its power to curtail the demand for consumer goods, and consequently to reduce the threat of price inflation. In addition to collecting revenue from all taxable consumer spending, a direct brake is place on that expenditure over which the consumer has control. The spendings tax is free from two properties of the income tax which in war-time are defects: (1) the income tax restrains consumption only by siphoning off purchasing power, so that those who were able to save before rates were increased can maintain consumption by reducing saving, and (2) the income tax cannot discourage individuals from maintaining consumption by drawing upon their capital. The spendings tax places a penalty directly on all consumers who are within the scope of the tax. If rates are graduated sharply enough, the expense of consuming beyond a certain amount can become prohibitive.

2. Because the larger the income the smaller the proportion of income spent, it would, of course, be very difficult to achieve the same amount of progression under the spendings tax as under the income tax. But the spendings tax could be graduated in a variety of ways, some of which would accomplish goals outside the scope of the income tax.

3. The spendings tax ought to offer considerable political appeal. Because of a general feeling that liability under the tax would be to some extent voluntary, sentiment is likely to favor it in lieu of increases in the rates of income tax designed to yield the same revenue. Exemptions of the income tax type would appeal to those who hesitate to support a sales tax because of its regressivity.

4. The Treasury has been concerned with the necessity of granting relief, under proposed income tax rates, to those with debts and certain other contractual savings obligations like insurance premiums, etc. If this concern is justified, one advantage of making up the revenue deficiency in the present tax bill by a tax on spending is that relief would automatically be grated to those standing in need of it. Money expended in the repayment of debt or for the building up of savings through insurance would not be included in the spendings tax base. Since it is not entirely clear how much, if any, relief ought to be given in these cases, it could be argued that the automatic relief granted under the spendings tax substantially reduces the need for further concession.

5. Certain inequities which threaten to become more serious under higher income tax rates than they are at present would be eliminated or alleviated if the additional revenue were raised by a spendings tax. An example of this is the arbitrary treatment of income from trusts.

IV. [32] DISADVANTAGES OF THE SPENDINGS TAX AS COMPARED WITH A FURTHER INCREASE IN INCOME TAX RATES

1. A disadvantage of substituting a spendings tax for further increases in the income tax would be that some individuals would have a lower combined tax liability. If they sharply curtailed spending, their tax on the spending which they could not avoid might be considerably less than their additional income tax would have been had that alternative been chosen. Therefore, although to this extent consumption is successfully restricted, such individuals could hoard savings at a time when that purchasing power ought to be made available to the Government in the form of taxes.
2. The effectiveness of the spendings tax in limiting consumption would be reduced by the difficulty of causing consumers to associate particular purchases with spendings tax liability. It is not practicable to collect a flat percentage on all spending because (1) an enormous number of refunds would have to be made to the millions of families below the exemption, and to take account of that part of the spendings of all families and individuals which is below the exemption, and (2) the object of the proposed tax is to determine spending indirectly.
[33] One method of stimulating awareness of the tax might be to collect under an income withholding tax an additional tax at a flat rate somewhat below the lowest spendings tax rate. Unfortunately such a spendings withholding tax would be closely associated with the income tax, and since spending would be regarded as presumptive, the device could not be effective. Furthermore, many of the receipts items under a spendings tax (e.g., funds received in repayment of debt, new borrowing, gifts, etc.) are not subject to withholding.
[34] For the following reasons the spendings tax may be considered preferable to a general sales tax: 1. Insofar as sales taxes apply at stages earlier than the consumer stage, personal exemptions cannot be given. A retail sales tax, applicable only to consumers' goods, can provide personal exemptions either by exempting commodities primarily consumed by the relatively poor, or in the form of stamps permitting the tax-free purchase of a stated dollar amount of goods and services. The first of these methods suffers from the defect of requiring payment of tax on articles not specifically exempted even when they are bought by the poor. The second involves a considerable nuisance both to retailers and to consumers; an outright grant of cash would operate more smoothly, but would suffer from the stigma of resembling a dole. Under the spendings tax the personal exemption is much more easily granted, a fact which is of considerable importance to those who oppose the sales tax on account of its regressivity. 2. Sales taxes enter into the price of commodities unless they are limited to the final consumer stage and are quoted separately. Consequently they are often considered inflationary on the ground that (1) it is difficult to fulfill these stipulations, (2) labor contracts frequently provide for higher wage rates in the event of a rise in the cost of living. The spendings tax bears no such direct relation with prices. Although unions might make a spendings tax the occasion for wage demands on the ground that labor's dollar buys less, there is little reason to think that the incentive would be much stronger under the spendings tax than under the income tax. 3. A sales tax, other than one paid solely by the ultimate consumer, enters into cost of production. Once price controls have been set up, therefore, the introduction of a sales tax which does not carefully exclude from the base all items entering into cost is calculated to upset the controls. The spendings tax has the advantage of avoiding this difficulty, and on this count is superior to any but the most scientific sales tax in a period when price controls are already threatened by excessive spending relative to the availability of goods and services. 4.

Studies made in the Division of Tax Research indicate that a sales tax is difficult to administer, requiring an entirely new body of collectors, auditors, and other personnel. Again, new business machines, typewriters, and possibly metal tokens would be needed on the introduction of a retail sales tax. Under a spending tax, on the other hand, a very large proportion of the labor of assessment and collection is carried out by the taxpayer himself, and at no great additional cost to him in time and effort.

V.SIMULATION

A. THE SALES TAX

If a sales tax is employed with the object of directing to the Government the entire addition to purchasing power of those newly employed or earning higher incomes under the war effort, the bulk of the tax will be paid by those who receive most of the new income, namely, the low income receivers. But at rates likely to be applied, the sales tax cannot take a very large part of the increased income of low income groups. Consequently, as we have seen, those in higher income groups must release commodities to those in the lower groups whose incomes cannot be reached in a sufficient degree by the sales tax. It must be noted, moreover, that much of the increased income will go to the higher income groups, and to this extent a sales tax is no very effective. Furthermore, borrowing and the income tax, which impinge largely on savings, are not very efficient instruments for curtailing consumption out of the increased income of these groups.
We conclude that aside from repercussions on incomes the sales tax used alone is only slightly deflationary relative to the total amount of purchasing power that needs to be diverted because (1) those in the higher income brackets are not greatly affected by a tax on spending, and (2) the sales tax takes only a percentage of the increased incomes of those whose incomes do not permit saving. This leaves what is called an "inflationary gap" of purchasing power which cannot find goods; but it should be noted that it is not the sales tax which in thus inflationary, but rather the limited scope for its operation. Properly combined with income and other taxation, and borrowing, it would be one factor working to reduce this gap provided indirect effects of the tax are ignored.
In the present political situation the indirect effects of sales taxation cannot be ignored. The public has shown a marked disposition to use any rise in cost of living as an excuse to demand higher wage rates. There is no reason to think that a sales tax, even imposed at the retail stage, will not be regarded as an addition to cost of living; and when the tax is imposed at the manufacturing or wholesale stage, becoming indistinguishable from other elements in the cost of commodities, this tendency in even stronger. How successful experts will be in establishing a connection between a sales tax and wage rises remains to be seen.
The sales tax should not too easily be dismissed as one of the means of immobilizing consumer purchasing power in view of the certainty that we shall have inflation unless private spending to sharply reduced.

B. COMPULSORY LENDING, INCOME TAXES AND PAYROLL TAXES

If a sales tax is not imposed, additional consumption in those groups whose incomes have increased must be reduced by some other means. For the lower groups this means one or more of the following: (1) payroll taxes, (2) a withholding tax which includes low incomes, (3) compulsory lending.

Payroll taxes, insofar as they are levied upon the employee, are not usually regarded by workmen as current income. Therefore the incentive exists to compensate for the reduction in current income by increased wage rates. If labor, leaders have girded themselves to attack a sales tax, however, they may find it difficult to shift their ground quickly and prepare public sentiment to accept the idea of raising wages to rest an increase in rural taxes. But in general there is little reason to think that if they will strive to neutralize the effects of a sales tax, they will not act in the same way with respect to a payroll tax.

A withholding tax applicable to low incomes is in many respects similar to the payroll tax. The main difference is that it is really a tax and not a compulsory loan; it is consequently more difficult for labor leaders to argue that something to being taken from the worker to which he is really entitled now. This point assumes importance when all brackets experience sharp rises in tax rates, because it cannot be argued that low incomes are discriminated against. On the other hand, if labor leaders are concerned with maintaining real labor income, they may, be counted upon to fight any tax or forced loan which affects real wages; in this ease there is little to choose from the standpoint of inflation among, the various methods of taxing or borrowing from low income groups. Finally, the difficulty of making any form of income tax applicable to all lower incomes must be emphasized. A withholding tax only operates for employed persons, while a sales tax, on the other hand, at once affects all who spend. An income tax for the lower groups appears to be somewhat more difficult and, expensive to administer, and may be slower in operation.

Although compulsory lending to the Government would probably stimulate workers to demand higher wages, the fact that this device is likely to be used only as a last resort indicates that the Government will already have decided to institute thorough-going controls throughout the economy by the time it is introduced. Therefore in actual practice compulsory lending in not likely to result in rises in wage rates.

The income tax has not in the past qualified as a tax which in a significant degree diverts purchasing power from commodities, although in a period of heavy private investment it would be anti- inflationary to the extent that it succeeded in curtailing the demand for factors of production. During a war the income tax is anti-inflationary on two important counts. (1) the supply of private savings is diminished at a time when (before the application of rigid priorities and allocations) business men would like to extend production and investment, (2) the need for tremendous amounts of revenue not only extends the income tax into lower brackets, but also greatly increases the rates in the brackets already subject to tax, thereby exercising a sharply restrictive effect on consumption. Ideally, the income tax is the perfect anti-inflationary tax because it can be made to strike at both savings (the basis of the demand for factors of production by private individuals) and consumption. In practice, however, the difficulty exists of extending the income tax to low income groups, as well as to certain types of enterprise in which self-employment assumes importance.

A discussion of the relative inflationary or deflationary effects of various types of taxes is not complete without at least a reference to the indirect effects exerted by them on the disposition of income not subject to tax. For individuals, the spending-saving ratio is likely to change when large-scale taxes are placed on either their incomes or on their expenditures. Furthermore, the change in this ratio will vary depending on whether taxes are increased step by step during the war, in which case individuals do not know precisely what to expect in the future, or whether there is a single definitive increase. With respect to business firms, production policies must be rearranged in the light of changed demand resulting from the effect of the several taxes on consumer budgets.

Nothing quantitative can be said of the changes in the spending- saving ratio resulting from the imposition of higher income, sales, or payroll taxes, or of forced loans to the Government. This is because the reactions of individuals and firms are largely subjective, while to the extent that they are objective they involve difficult predictions as to the future course of Government controls and tax policy. An extension of the income tax in a given bracket will cause some income receivers to reduce consumption and others to reduce savings. Although under contemplated rates most individuals will do both, in some budgets consumption will be a relatively fixed element (private schools, an, expensive house), while in others savings will be more rigid (insurance). Furthermore, the reactions of individuals will be different depending on their income levels and on the spending-saving psychology and other special circumstances in different households. For example, cases may exist in which high taxes cause the head of the family to give up trying to create an estate; here the effect may be to increase the spending-savings ratio. In other cases the tax may have opposite effects.

A sales tax imposed at a high rate may also operate for certain groups in a manner somewhat different from that usually assumed. In those income groups and in those families in which maintenance of a standard of living already set is considered more important than maintenance of the previous rate of savings, increased living cost is allowed to impinge on savings. It must be admitted, on the other hand, that in the presence of rationing, it is more likely that on balance it will be consumption which is curtailed; but the curtailment will be less where families are willing to revise their savings schedules sharply downward.

C. COMPARATIVE EQUITY

As indicated in the previous section, the most inequitable way of financing the war is inflation; any anti-inflationary tax is more equitable. Thus, if there is a difference in the anti-inflationary effects of a general sales and a withholding tax, this has an indirect bearing on their comparative equity.

For present purposes the doctrine may be accepted that that tax is least equitable which bears most heavily upon recipients of small incomes, and that some degree of progressivity in relation to income is necessary. An inequitably high degree of progressivity could be introduced, but this danger still seems remote. The existing distribution of incomes, the institutions and devices for tax avoidance that are more readily employed by the well-to-do, and the whole complex of taxes making up the revenue system -- all suggest continued need for progressive taxation. It may be assumed that any addition to progressive taxes which at present is likely would be an improvement in the system.

D. COMPARATIVE INFLUENCE ON PRICE ADMINISTRATION

The problems of price administration cannot be very significantly affected by the choice made between the two methods of taxation. To the extent that the withholding tax permits a lower price level for a given volume of transactions, it might ease the burden of price administration. But the difference between the effects of the taxes on the price level would be small compared with the effect of a large volume of inflationary borrowing that will occur in any event.

E. EFFECTS ON PRODUCTION

To the extent that a general sales tax reduces total consumption more than additional progressive taxes, the sales tax provides greater pressure for conversion of industrial facilities to war production. For either tax, the pressure would be greatest for firms producing goods with the most flexible demand. However, if it is

assumed that a larger part of the income tax will be met out of savings than in the case of the general sales tax, the stimulus to business readjustments would be smaller. Expenditure curtailments induced by the additional income tax on taxpayers in the upper brackets may release factors of production not readily adaptable to other uses. (See above, Section I, page 9.) They may, thereby, lead to more frictional underemployment of both resources and manpower than the more diffused sales tax. In this, and probably only in this respect, additional borrowing is the most advantageous form of war finance.

The foregoing conclusion as to the pressure which these two types of taxes would exert toward conversion of industry has its corollary in the readjustments that would be stimulated by a reduction or postwar removal of either tax. If reduction of the income tax would do most to stimulated savings, the reduction or removal of a general sales tax would provide a greater fillip to production of consumer goods. However, it may be assumed that such a reduction or repeal would occur in a period of need for investment or reinvestment in productive facilities for consumer goods, and this may qualify any conclusions as to the relative advantages of the removal of the two taxes.

F. ADMINISTRATIVE CONSIDERATIONS

Increased income taxation involves the establishment of no new administrative organization if, as we have assumed in the present memorandum, the current Treasury proposals are accepted and a withholding tax is established as part of the tax program. The general sales tax, on the other hand, would be an addition to the Federal revenue system assumed here and would require a substantial administrative organization. It could be integrated with the collection of corporate taxes, selective excise, or payroll taxes, but there would be enough differences among the tax bases to present many new problems for the enforcement agencies. It seems probable that more personnel and a greater expenditure would be necessary to obtain a given amount of additional revenue from the general sales tax than from increased income taxes with an already-established withholding device. If the costs to private business of the operation of the withholding device, the examination of the annual return for each worker, and the administration of refunds to individual workers are included in the consideration, the cost of administering a withholding tax on a broadened base may be greater. Without careful investigation, it cannot be stated which revenue source has the advantage with respect to the present availability of experienced personnel.

Despite the possibility of higher direct collection costs and the need for a larger collection force for a given addition to revenues, there are administrative considerations favoring early introduction of a general sales tax. If it appears that such a tax will almost certainly be needed at some time during the war period, there would be considerable advantage in inaugurating it now and training a staff. This problem of staffing, not in itself decisive, reinforces the related consideration that -- if the principle of flexibility is to be introduced in wartime revenue measures -- there would be a great advantage in inaugurating the general sales tax now at a moderate rate and increasing it promptly as developments require.

Promptness of impact on income receivers is of great importance for an anti-inflationary measure, but there need be no material difference in this respect between increased income taxes and a general sales tax. The withholding device would require some end- of-year adjustment on the ordinary individual income tax return. It may be that in order to avoid temporary inconvenience to many taxpayers, as well as to reduce the volume of refunds, the current collections under an income

tax would have to be a slightly smaller percentage of the final liability than under a general sales tax.

G. CONCLUSION

In the conduct of this discussion the conclusion is reached that a general sales tax is probably more anti-inflationary and that an income tax withheld at the source is more equitable when the two taxes are compared.

Preference must be determined by the comparative emphasis put on the anti-inflationary and the equity aspect of the question. The inflationary aspect has in itself an equity aspect. If the practical maximum of revenue has been raised from progressive taxes and if inflationary pressure still remains, the use of a sales tax appears necessary, as stated in the conclusion of section II, both from the point of view of equity and from that of economic desirability.

VI. REMARKS

A. ANTI-INFLATIONARY EFFECTS

The retail sales tax has a more direct and immediate impact on consumers than the value-added tax, and in this respect it acts as a more immediate brake upon consumption. This fact may make the control of secondary effects more difficult than with a value-added tax. It may lead workers to exert pressure more immediately for wage increases and to do more postponing of debt repayment or to forego more of their savings in order to minimize readjustments in current consumption. The value-added tax, being imposed at all stages and in all branches of the productive process, affects consumers' prices more gradually and thereby avoids the shock effect of the retail sales tax.

Because of its more scattered impact, the value-added tax may be absorbed, initially at least, by increased resistance of management generally to wage demands, or by some contraction of realized business profits, compared with what would occur in the absence of the tax. But if the initial impact of the tax on consumers were less than that of a retail sales tax, the wage-increase demands attributable to the tax would also be less and consumers would have less incentive to forego savings or defer debt repayments. It seems likely that in wartime, frictions would operate over even an extended period to compel somewhat greater absorption of profits by the value-added than the retail sales tax.

Thus it seems that the retail sales tax is more effective as an anti-inflationary device with respect to the immediate impact on consumption, while there probably would be less increase of wages attributable to the tax under a value-added tax. It is difficult to judge whether, weighing both factors, the value-added tax or the sales tax is the more effective on the whole as an anti-inflationary device. The answer will depend largely on the relative weight given to the direct curtailment of consumption and the (indirect) brake on compensating income increases.

From the point of view of price administration the business excise tax presents more difficulties because it affects prices at every stage of the productive process and not at the retail level only. Other unavoidable pressures upon prices are so great, however, that additional difficulties caused in administration of prices by either tax are not of greater significance.

B. COMPARATIVE EQUITY

From the point of view of equity to the consumer, the general business excise tax has a definite advantage as compared with the retail sales tax because it is likely that a greater part of the value-added tax will be absorbed by business.

A retail sales tax, on the other hand, has the advantage from the social point of view that with it necessities of life can be exempted more easily. If great complications in tax administration are to be avoided, the exemptions from a value-added tax can be only for certain types or sizes of business; it would be quite difficult to base exemptions on products. From one point of view, this may be an advantage, however. In the enactment of a retail sales tax, it might be somewhat easier for pressure groups to urge exemption for their product, whereas in the interest of yield the number of exemptions should be kept to a minimum. Furthermore, no system of exemptions can really allow escape for "life necessities" and catch "luxuries". Food is a necessity for life but many items of food are luxuries.

C. ADMINISTRATIVE CONSIDERATIONS

Either the value-added tax or the retail sales tax would be new in Federal taxation, although the problems of the retail sales tax are not materially different from those involved in administering many of the present selective excise taxes. The possible difficulty in administering a general business excise tax is substantially reduced by a list in the possession of the Bureau of Internal Revenue which was built upon the administration of the Social Security taxes, giving the names of practically all business concerns.

The costs of administration and size of staff required for either type of tax depend mainly on (a) the number of taxpayers subjected to the tax; (b) the goal of administration in terms of the percentage of legal liabilities that will actually be collected; (c) the legal definition of the base - its complexity or simplicity as an accounting concept; and (d) the extent to which exemptions are allowed.

The value-added tax as proposed in Professor Studenski's memorandum could be collected currently on the basis of a certain percentage of total sales established for each industry for a tentative tax computation. In that case, the initial collection is not substantially different from the collection of a tax on total retail sales. For the larger establishments, however, the filing of annual returns should be required and this implies additional work for the enforcement agency and the taxpayer. If small taxpayers are given the right to claim adjustments when overtaxed on the presumptive basis, this would add to the administrative costs for the Government and to taxpayers' expenses for compliance.

The number of taxpayers under an all-inclusive retail sales tax might go as high as 2.6 million, including nearly 1.8 million retail establishments and some 0.8 million wholesale, manufacturing, service, and professional businesses engaging only incidentally in retail trade. Frequency and intensity audits would, of course, be less for enterprises that are not primarily in the retail field, but some further cost would be involved in verifying that businesses not licensed or registered for retail sales actually do not have taxable sales.

Under an all-inclusive tax on value-added, there would be about 11 million taxpayers. Exemption of all establishments with gross income of $20,000 or less would reduce the number of taxpaying enterprises to about 1 million. Such exemptions would reduce the administrative load very materially, through not in proportion to the numbers exempted, since it would be necessary to verify claims to exemption and the size of the average taxable business would be substantially larger, thereby requiring more staff work for a given number of actual taxpayers.

A tax exemption for small businesses would be much less feasible in the case of a retail sales tax than in the case of a value-added tax, although low exemptions have been allowed in the Indiana and Michigan state taxes. In the case of a retail sales tax the entire tax is imposed on the final stage of the productive process. Exemption for small retail traders might distort the competitive situation in the retail trade and would require a higher rate for a given yield. The value-added tax collected from retail traders as from all types of business would be small in relation to the retail price. (For example, a 3 or 4 percent value-added tax imposed on retail business would probably amount to less than 1 percent of the retail price of products.) If all small businesses and therefore small retail traders were exempted under a value-added tax, the incentive to shift retail trade to smaller units or to divide businesses into small portions would be substantially less than under a retail sales tax. The exemption under the value-added tax would, however, be a factor favorable to small-sized business units in all lines. (Problems involved in a tax-exempt limit under the value-added tax will be discussed in detail in Professor Studenski's report.)

Even if some portion of retail trade under a value-added tax should escape the portion of the tax imposed on the retail trade, the products still would be taxed on their earlier stages of production. Moreover, a tax imposed entirely at the final stage in the productive process is more conducive to tax evasion than a tax which has an equal yield and is spread over all stages of production. This is partly counter-balanced by the fact that the retail sales tax has a simpler base.

Neither in this country nor abroad has there been experience from which a direct comparison might be made of the administrative aspects of retail sales and value-added taxes. Experience of many American states and a few cities over the past decade testifies to the administrative feasibility of a retail sales tax. Collection costs to the governments and compliance costs to the taxpayers appear to be low compared with most other forms of American taxes. Because collections are made at short intervals, delinquencies have not been an important problem even in the depression. An important administrative consideration favoring this type of tax is the fact that approximately half of the states, including some of the largest, have personnel and taxpayers who are experienced in handling retail sales taxes. It would be possible to draw a nucleus of experienced personnel from the states, and a majority of retail establishments would be familiar with the concepts involved in the new tax.

On the other hand, states may be opposed to the use of the general retail sales tax by the Federal Government because they may regard this as an intrusion into their domain.

The general turnover taxes of European countries offer the nearest parallels to the value-added tax. These taxes have demonstrated few administrative difficulties compared with most other taxes in the same countries. Collection and compliance costs, as well as the volume of delinquencies, appear to be low. The favorable European experience with these taxes suggests that a value-added tax would be feasible administratively, particularly since it avoids the enforcement difficulties which are raised for a general turnover tax by variations in the extent to which industrial processes are concentrated within an individual concern.

D. CONCLUSION

In the comparison between a retail sales tax and a value-added tax it was not possible to arrive at a clear-cut preference for one of these two forms of business taxes. From the point of view of equity among consumers, the value-added tax appears preferable unless a retail sales tax with exemptions for life necessities is considered. In the latter case, however, the nominal rate on the remaining retail sales must be higher than the rate of a value-added tax yielding the same revenue. Judgment about relative anti- inflationary effects depends on the relative weight given to the direct curtailment of consumption and the indirect effects on wages and other consumer income. Differences of opinion exist with respect to the comparative administrative expediency of the two taxes. Exemption of small business units would be more feasible under the value-added than under the retail sales tax. Experience with state sales taxes provides a nucleus of experienced personnel and has familiarized retail businesses with this type of tax base, but reliance of many states upon such taxes might lead them to oppose its use by the Federal Government. Less consumer resistance may be expected to the value-added than to the retail sales tax, partly because the value-added tax is a "hidden tax."

VII. THE INDIVIDUAL INCOME TAX AS A METHOD OF INFLATION CONTROL

Some people who oppose the use of taxation for any purpose other than the raising of revenue object to its use as an instrument of inflation control. Aside from the basic question of what are the proper uses of taxation, it may be observed that the purpose of raising revenue is itself closely tied up with inflation control. Underlying the purpose of raising revenue is a more fundamental purpose, that of avoiding the harmful effects which would follow if expenditures were indefinitely financed without taxation -- which in general would mean using the printing press or the banks as the source of funds. If such methods of financing produced no ill effects there would be no reason for the hair shirt of taxation. But such methods do produce ill effe cts of which the most spectacular and perhaps the most important is inflation. Over the centuries, the desirability of taxation as a source of funds has become somewhat detached from its underlying rationale and has acquired an authority of its own. At bottom, however, a fundamental objective of taxation, which largely determines the validity of the revenue objective, is the prevention and control of present and future inflation.

Accordingly, no apologies are necessary in considering taxation as a means of inflation control. Before proceeding to the discussion of the individual income tax as a method of inflation control, an introductory summary statement of certain conclusions about inflation, which for the present purpose serve as assumptions, may be found helpful.

1. Inflation used here as synonymous with inflationary price rise is not a curse visited by some supernatural power but groups out of human institutions and human actions and is therefore preventable and controllable if people, especially people in organized groups, understand its causes and phases and are willing to take the steps necessary to prevent and control it.

2. Inflation is characterized by a situation where consumers and business organizations are able and attempt to buy more goods and services than are available under conditions where the normal mechanisms for increasing supply and limiting demand are not operative, due to restrictions on increases in the supply of goods and accompanied by continued additions to the volume of spendable funds.

1.EFFECTS ON SPENDING AND SAVING

The effectiveness of various dollars of income tax in reducing spending varies from person to person. No attempt will be made here to go into all of the variations in situations which may cause a dollar of tax to reduce saving or spending as the case may be. In general an additional dollar in tax would reduce spending more in the case of a person with a low income than a person with a high income since the margin for saving is much less. Persons subject to the income tax (not including the Victory tax) account for roughly three- fourths of the total expenditures. In view of the fact that for every family a certain amount of expenditure is absolutely necessary and cannot be considered inflationary in character, the income tax applies to persons who make a much larger proportion of the total potentially inflationary expenditures than this ratio would indicate.

Spendings may be made from accumulated savings as well as from current income and such savings are an important source of funds for normal purchase. In addition to these normal purchases the accumulated savings for the past years furnished a substantial threat to prices in case there should be anything approaching a mass movement of the use of such savings for the purchase of goods and services. The income tax places no penalty on the spend of accumulated savings and does not

THE FAIR TAX

A single-rate retail sales tax, The Fair Tax will tax only what individuals choose to spend, allowing citizens to control how much tax they pay and when they pay it.

The Fair Tax will eliminate all income taxes, including capital gains taxes, all payroll taxes, estate,inheritance taxes, and corporate and self-employment taxes.

It will close all tax loopholes. It will abolish the collection office at the Ministery of Finance, and individual taxpayers will never again file tax returns.
The Fair Tax Is Simple.

•The Fair Tax is simple and transparent. All income taxes will be abolished and replaced with a single-rate sales tax collected only once at the point of final purchase. Used items and business-to-business transactions will not be taxed. The Fair Tax is not a Value Added Tax.

The Fair Tax Is Equitable And Progressive.

•The Fair Tax will provide a monthly rebate to all individuals, regardless of income, so that no Lebanese will pay taxes on the purchase of basic necessities. Wage earners will keep everything they earn and will no longer be burdened by regressive payroll taxes. Also, taxpayers will be able to choose when and if to pay national retail tax by choosing when, what, and how much they buy.

The Fair Tax Will Generate More Savings, Investment, Jobs, And Growth.

•Bringing home 100% of every paycheck will give each wage earner more money to spend, save, and invest. No taxes and elimination of the tax bias against investment will stimulate economic growth – creating more and higher paying jobs – and raise the standard of living for all Lebanese. Investment in people (education and training) will not be taxed. And The Fair Tax will dramatically lower interest rates.

effort, may be questioned. Likewise the effects of high rates of tax on the taking of risks cannot be ignored. In view of the shortages of manpower and materials, and especially of man-power, it may be that no additional willingness to undertake risks in civilian industry would be of much help in increasing civilian supplies during the war period.
Another general effect of the income tax on the supply side relates to the question of general morale. It is not possible to eliminate entirely the equity consideration from the discussion of anti-inflation forces. The willingness of the workers, for example, to give full effort may be impaired if they do not feel that taxes are equitably imposed. Thus one of the factors in choosing between types of taxes for anti-inflation measures and in determining the rate of an income tax if that tax is chosen is whether the resulting distribution of the tax burden will be recognized as an equitable one, The income tax imposed at progressive rates is believed to be recognized generally as the most equitable form of tax.

much easier than they collect taxes today. There will no longer be any need for complexity collection office at the Ministery of Finance.

The Fair Tax Is Fair To Retailers And States.

•Retailers will play a key role in The Fair Tax plan, but they won't carry an unfair burden. Retailers and municipalities will each be paid 25 basis points for collecting retail sales taxes. And they'll benefit from increased consumer spending and the ability to operate free of payroll taxes, income taxes, and the complexity and overhead that go with them.

The Fair Tax Makes Tax Evasion More Difficult.

•Tax evasion is a major and growing problem in today's income tax system. Under The Fair Tax, only the retailers who collect The Fair Tax will file tax forms, reducing the total number of "filers" by about 90%. That will make monitoring more efficient and enforcement more manageable.

The Fair Tax Will:

•Repeal the national income tax, including capital gains taxes.

•Repeal corporate and self-employment taxes.

•Repeal all payroll taxes including Social Security.

•Repeal all estate and inheritance taxes.

•Provide a universal rebate equal to the sales tax paid on essential goods and services to ensure that no Lebanese pays taxes on necessities.

•Impose a 21.5% tax inclusive rate on the purchase of new goods and services in Lebanon.

The Fair Tax Won't:

•Cause prices to rise.

•Decrease government revenue.

•Unfairly burden the poor or elderly.

•Unfairly burden retailers.

•Be structured as a VAT.

•Provide tax loopholes of any kind.

The Fair Tax Is Revenue-Neutral.

•The Fair Tax plan won't deprive the government of needed funds, or citizens of needed programs.

The Fair Tax Is Good For Taxpayers, Business And The Economy.

•Today, taxes and compliance costs are hidden in the price of everything we buy – from clothing to healthcare. When those hidden costs are eliminated, the retail price consequences of a 21.5% retail sales tax are dramatically reduced. In fact, Dr. Dale Jorgenson, Chairman of the Economics Department at Harvard University, projects an average producer price reduction of 20% after adoption of The Fair Tax. Falling producer prices will allow retailers to maintain current profit margins while reducing retail prices to consumers. And consumers will have 100% of their paychecks in their pockets – plus a monthly tax rebate to apply toward the purchase of necessities.

The Fair Tax Will Make Businesses More Competitive.

•The elimination of corporate taxes and payroll taxes will dramatically reduce the cost of producing goods. Businesses will become more competitive both at home and abroad. And as the cost of doing business falls, we'll become a more attractive place for Lebanese and foreign companies to do business and locate facilities – bringing jobs and investment to our own shores for a change.

The Fair Tax Will Abolish The Collection Office (C.O.) .

•According to the estimation, we spend Lp billions each year to measure, track, shelter, document, and file our annual income taxes. The Fair Tax will reduce those compliance costs.•Under The Fair Tax, the governement will collect the national sales tax revenue

5. How will the Social Security system be affected?

Like all national spending programs, Social Security will operate exactly as it does today, except that its funds will come from the National Retail Sales Tax. Employers will continue to report wages for each employee to the Social Security Administration for the determination of benefits. There will be no changes in who receives benefits or how much they receive.

6. How will the National Retail Sales Tax affect Social Security reform?

The Fair tax plan does not affect Social Security reform efforts. The Fair tax plan does not change Social Security benefits or the structure of the Social Security system. All it does is replace the current revenue source (payroll taxes) with a new revenue source (dedicated sales tax revenues). If Social Security is reformed or privatized in a way that reduces the government's need for revenue, then the sales tax rate can be reduced. For example, if a mandatory private savings program is implemented where people must save 10 percent of their income and Social Security benefits are curtailed, then the sales tax rate can be reduced just as payroll taxes would be reduced.

7. Is consumption a reliable source of revenue?

Yes, in fact, consumption is a more stable source of revenue than income. A recent study showed that for the years 1959 to 1995, the sales tax base was less variable than the income tax base. Why? Because during difficult times due to loss of a job or an inability to work, people may not have as much income, or may have no income at all. They borrow funds or use savings. They may not have earnings, but they still continue to consume.

8. How will the tax be collected?

Retail businesses will collect the tax from the consumer. There will be an additional line on the current sales tax reporting form. In some cases, however, businesses that produce products or services which are not currently taxed will have to begin collecting sales tax

FREQUENTLY ASKED QUESTIONS

1. What will be taxed?

A 21.5 percent, single rate, single stage, National Retail Sales Tax (NRST) will be applied to the sale of all new consumer goods and services at the final point of consumption. Used items will not be taxed. Business to business purchases for the production of goods and services will not be taxed.

2. Exactly what taxes will be abolished?

The NRST is a replacement tax and it will replace the individual national income tax including, capital gains taxes, all payroll taxes, corporate income taxes, the self-employment tax, and estate and inheritance taxes.

3. How will the rebate work?

All valid Social Security card holders will receive a rebate equivalent to the sales tax paid on essential goods and services. The rebate will be paid in advance, in equal installments each month. The size of the monthly rebate will be determined by the government's Poverty Level for a particular household size, multiplied by the tax rate. (Household is defined here as one or more individuals.)

4. Does the NRST rate need to be much higher to be revenue neutral?

The proper tax rate has been carefully worked out; 21.5 percent does the job of: (1) raising the same amount of funds as are raised by the current system, (2) paying the universal rebate, and (3) paying the collection fees to retailers and municipalities.

extracted in a less economically damaging way. Every known economic projection shows the economy doing better – not worse – under a sales tax. Because the economy will grow and become more productive, investment, wages and consumption will be higher than they would have been under the income tax.

18. What will happen to interest rates?

First, interest rates will drop quickly by roughly one-quarter after passage of the law. Interest rates include compensation to the lender for the tax that they must pay on interest you pay them. That is why taxable bonds bear a higher interest rate than tax-exempt bonds. When the tax on interest is removed, interest rates will drop toward today's tax-exempt rate.

Second, under the current system, savings and investments are taxed. Under the National Retail Sales Tax, savings and investments will not be taxed at all. As Lebanese save more money, the pool of funds in lending institutions will grow, thereby causing the cost of borrowing funds to drop.

19. What will happen to the stock market, mutual funds, and retirement funds?

Investments should prosper greatly under this plan, since corporations will face lower operating costs and individuals will have more money to save and invest. The reform will significantly enhance the retirement savings of many Lebanese.

20. What will happen to tax-free bonds?

Nothing will happen to tax-free bonds. They will still be tax-free. On the other hand, all stocks, bonds, and other investments will be tax-free as well.

21. How will this affect U.S. competitiveness in foreign trade?

more in need of the initial employment opportunities that a dynamic, growing economy provides. A national sales tax would dramatically improve economic growth and improve wage rates. Retaining the present tax system will make economic progress needlessly slow, harming low income people the most.

12. Will prices for goods and services go up by the amount of the tax?

No. All goods and services already contain the embedded costs of the current tax system in their prices. When these embedded taxes are removed, prices will come down. Dr. Dale Jorgenson, Chairman of the Economics Department at Harvard University, has projected an average producer price reduction of 20 percent in just the first year after the adoption of a National Retail Sales Tax. In addition, the NRST will lower compliance costs by an estimated 95% and the removal of these costs will force prices down even lower.

13. Should the government tax services?

Service providers are not exempt from the income tax today, and should not be exempt from the sales tax. Services now account for well over one-half of the Gross Domestic Product (GDP). It would be unfair and economically foolish to tax only goods. Neither consumption of services nor consumption of goods should be tax preferred. Competition, – not politics – should determine what goods and services cost.

14. Will corporations get a windfall with the abolition of the corporate tax?

Corporations are legal fictions and do not bear the burden of taxation. Only people pay taxes. Corporations pass on their tax burden in the form of higher prices to consumers, lower returns to investors, and lower wages to workers. Under the Retail Tax plan, if income earned in a corporation by owners or employees is spent on consumption goods, sales tax is paid. But, if the money is retained in the business and reinvested to create jobs, build factories, or develop new technologies, no tax is due. This is the most fair, productive tax system possible. Free market competition will do the rest.

25. How will the NRST affect government spending?

The public will need to remain vigilant to ensure that the economic gains caused by the sales tax benefit the people and the causes they deem worthy. However, citizens will more easily be able to determine if their elected representatives are acting in their best interest. Legislators will more easily be held accountable for their decisions. For the first time in decades, it will be simple to see whether a politician is advocating an increase in taxes or a restraint on government spending as the economic pie gets bigger. This is not the case today.

26. What about the VAT (Value Added Tax), isn't it a consumption tax and hasn't it been a failure in other countries?

First, the sales tax is not a VAT. A VAT works very differently. It taxes every stage of production. It is much more complex, and is typically hidden. Second, in industrialized countries that have a VAT, it co-exists with high-rate income tax, payroll and many other taxes that, in some instances, have lead to marginal tax rates as high as 70 percent. Third, all other industrialized countries, except Australia and Japan, have a much larger tax burden than the U.S. which requires higher rates and makes tax administration much more difficult.

27. Will the transition from the income tax to a sales tax be disruptive and difficult?

Everyone will have to think about taxes in a different way. Income – what we earn – will no longer have to be documented, measured and kept-track-of for tax purposes. The only relevant measure of our tax liability will be the amount spent on final, discretionary consumption. Tax-related issues will suddenly be a lot simpler and more straight-forward than they used to be. The sales tax is not new; most Lebanese come into contact with it daily. In fact, it should be easier to switch from an income tax to a sales tax system than it is to switch from gallons to liters, or from feet to meters! Of course, those who depend on the structure and complexity of our current system (e.g. tax lobbyists, tax preparers and tax shelter promoters), will have to find more productive economic pursuits. However, everyone will have enough advance notice to adjust to the new system.

Since all Lebanese exporters will immediately see an average 20 percent reduction in their production costs, they will experience an immediate boost in their competitiveness overseas. Lebanese companies doing business internationally will be able to sell their goods at lower prices. In addition, Lebanese companies with investments or plants abroad will be able to bring home overseas profits without the penalty of paying income taxes, resulting in more Lebanese capital investment. And at last, imports and domestic production will be put on a level playing field. Exported goods will not be subject to the National Retail Sales Tax, since they will not be consumed in Lebanon; but imported goods sold in Lebanon will be subject to the NRST because these products will be consumed domestically.

22. What about border issues?

It is unlikely that "shopping across the border" will result in any cost savings to the consumer. Remember, the tax inclusive prices of goods and services after passage of the Retail Tax law are likely to remain very close to the same levels that they can be found in the marketplace today.

23. Can Government just simply raise the rate once the NRST is passed into law?

Yes, of course Government can raise the sales tax rate just as it could raise the flat tax rate or can and does raise the income tax rate. However, a sales tax is highly visible. And because there is only one tax rate, it will be very hard for Government to adopt the typical divide-and-conquer, hide-and-disguise, strategy employed today to gradually ratchet up the tax burden by manipulating the tax code. Ultimately, the tax rate will be dictated by the size of government. If government gets larger, higher tax rates will be required. If government shrinks relative to the economy, then the tax rate will fall.

24. Could we end up with both a sales tax and an income tax?

No current supporter of the NRST would support a sales tax unless the entire income tax is repealed. Moreover, concurrent with the repeal of the income tax, a constitutional amendment prohibiting the income tax will be pushed through Government for ratification by the Parliament.

THE BRITISH TAX SYSTEM

1) Sources of Government Revenue 1995-96

Source of revenue	£ billion	$billion	% of total
Income tax	68.9	107.5	25.3
National Insurance contributions	44.4	69.3	16.3
Corporation taxes			
Corporation tax(a)	24.7	38.5	9.1
Petroleum revenue tax	0.9	1.4	0.3
National non-domestic rates	13.6	21.2	5.0
Capital taxes			
Capital gains tax	0.9	1.4	0.3
Inheritance tax	1.5	2.3	0.6
Stamp duty	2.0	3.1	0.7
Value added tax	44.0	68.6	16.2
Other indirect taxes			
Petrol duties	15.5	24.2	5.7
Tobacco duties	7.2	11.2	2.6
Alcohol duties	5.6	8.7	2.1
Betting and gaming duties	1.6	2.5	0.6
Vehicle excise duties	4.1	6.4	1.5
Custom duties	2.3	3.6	0.8
Air Passenger Duty	0.3	0.5	0.1
Insurance Premium Tax	0.6	0.9	0.2
Council tax	9.2	14.4	3.4
Other	24.6	38.4	9.1
General government receipts	271.9	424.2	100.0

(a)Includes Advance Corporation Tax (ACT)

Source: HM Treasury Financial Statement & Budget Report 1996-97

2) Value Added and Sales Tax

Value-Added Tax

The standard rate of value added tax (VAT) in the United Kingdom is 17.5%, although a lower rate of 8% is applied to domestic fuel. Various categories of goods are either "zero-rated" or "exempt". Zero-rated goods have no VAT levied upon the final good or upon the inputs used in its creation. Exempt goods have no VAT levied on the final good sold to the consumer, but firms cannot reclaim the VAT paid on inputs, thus exempt goods are effectively liable to lower rates of VAT (between 4% and 7% depending upon the firm's cost structure and the nature of suppliers). Approximately 25% of consumer expenditure is on zero-rated goods and about 15% upon exempt goods. Table 10 lists the main categories of goods that are zero-rated or exempt.

Zero-Rated and VAT Exempt Goods

Zero-Rated Goods	VAT Exempt Goods
-Most food (not alcohol, soft drinks, confectionery and crisps and meals out)	-Rents
-Construction of new dwellings	-Private education
-Passenger transport	-Health services
-Books, newspapers and magazines	-Postal services
-Medicines on prescription	-Finance and insurance
-Children's clothing	-Burial and cremation

Excises

Excise duties are flat-rate taxes (per pint, per litre, per packet etc) levied upon alcoholic drinks, tobacco and petrol. Tobacco products are subject to an additional ad valorem tax of 20% on the total retail price including the duty. The Chancellor has announced a commitment to raising the real value of the duties on petrol and diesel by at least 5% and on tobacco by at least 3% per annum. These announced changes arise partly from budgetary and partly from health and environmental consideration. Table 11 shows the rates of duties levied in 1996-97.

SALES TAX

		NoSales TAX	SALES TAX 1%	ACC. TAX
COST CIF		100.00	100.00	
CUSTOM	18%	18.00	18.00	
IMPORTERS COST		118.00	118.00	
IMPORTERS MARGIN	35%	41.30	41.30	
TOTAL		159.30	159.30	
			1.59	1.59
IMPORTERS SELLING PRICE		159.30	160.89	
WHOLESALER COST		159.30	160.89	
WHOLESALER MARGIN	0%	0.00	0.00	
TOTAL		159.30	160.89	
			1.61	3.20
WHOLESALER SELLING PRICE		159.30	162.50	
RETAILER COST		159.30	162.50	
RETAILER MARGIN	100%	159.30	162.50	
TOTAL		318.60	325.00	
			3.25	6.45
RETAILER SELLING PRICE		318.60	328.25	
RETAIL PRICE INCREASE (VALUE)			9.65	
RETAIL PRICE INCREASE (%)			*3.03%*	

Excise Duties For 1994-95

Good	Duty (pence)	Duty ($)	Total duty as a percentage of price
Pint of beer	24	37.4	15.6
Packet of cigarettes (20)			
Duty	125	193.4	
Ad valorem	58	90.4	63.3
Wine (75cl bottle)	105	163.8	0.35
Spirits (75cl bottle)	554	864.4	49.7
Petrol (litre)	39	60.8	61.9
Unleaded petrol (litre)	34	53.1	59.6
Diesel (litre)	34	53.1	59.6

Source: IFS BBC Budget Guide (1996)

NATIONAL RETAIL SALES TAX

COST CIF		100.00
CUSTOM	0%	0.00
IMPORTERS COST		100.00
IMPORTERS MARGIN	35%	35.00
TOTAL		135.00
IMPORTERS SELLING PRICE		135.00
WHOLESALER COST		135.00
WHOLESALER MARGIN	0%	0.00
TOTAL		135.00
WHOLESALER SELLING PRICE		135.00
RETAILER COST		135.00
RETAILER MARGIN	100%	135.00
TOTAL		270.00
RETAILER SELLING PRICE		270.00
NATIONAL RETAIL SALE TAX	21.5%	58.16
CONSUMER PRICE		328.16

NATIONAL RETAIL SALES TAX

COST CIF		100.00
CUSTOM	18%	18.00
IMPORTERS COST		118.00
IMPORTERS MARGIN	35%	41.30
TOTAL		159.30
IMPORTERS SELLING PRICE		159.30
WHOLESALER COST		159.30
WHOLESALER MARGIN	0%	0.00
TOTAL		159.30
WHOLESALER SELLING PRICE		159.30
RETAILER COST		159.30
RETAILER MARGIN	100%	159.30
TOTAL		318.60
RETAILER SELLING PRICE		318.60
NATIONAL RETAIL SALE TAX	3.0%	9.56
CONSUMER PRICE		328.16

INTERNATIONAL COMPARISONS

Direct Tax Indirect Tax

France

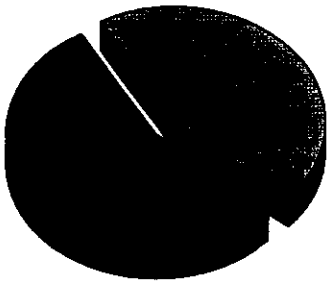

Germany

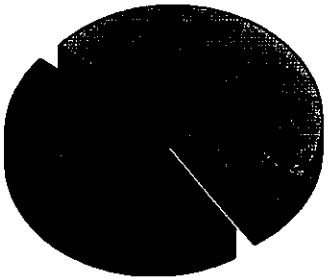

U K

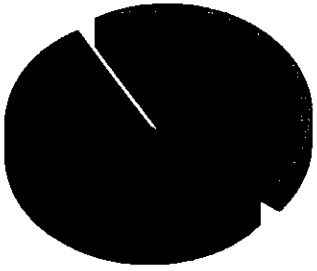

Switzerland

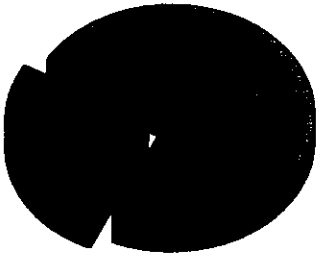

USA

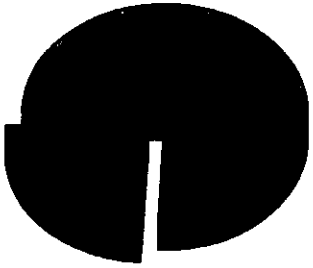

Japon

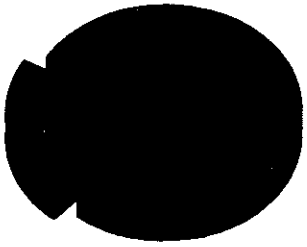

IMPACT OF THE 1% SALES TAX ON PROFIT

	NET PROFIT	CORPORATE TAX	EQUIVALENT OF 1% TAX	ADJUSTED FINAL TAX ON PROFIT
IMPORTER	10%	10%	10%	20%
WHOLESALER	3%	10%	33%	43%
RETAILER	15%	10%	6.6%	16.6%

INTERNATIONAL COMPARISONS

Percentage of the Tax & Social Contribution in the GDP in 1993

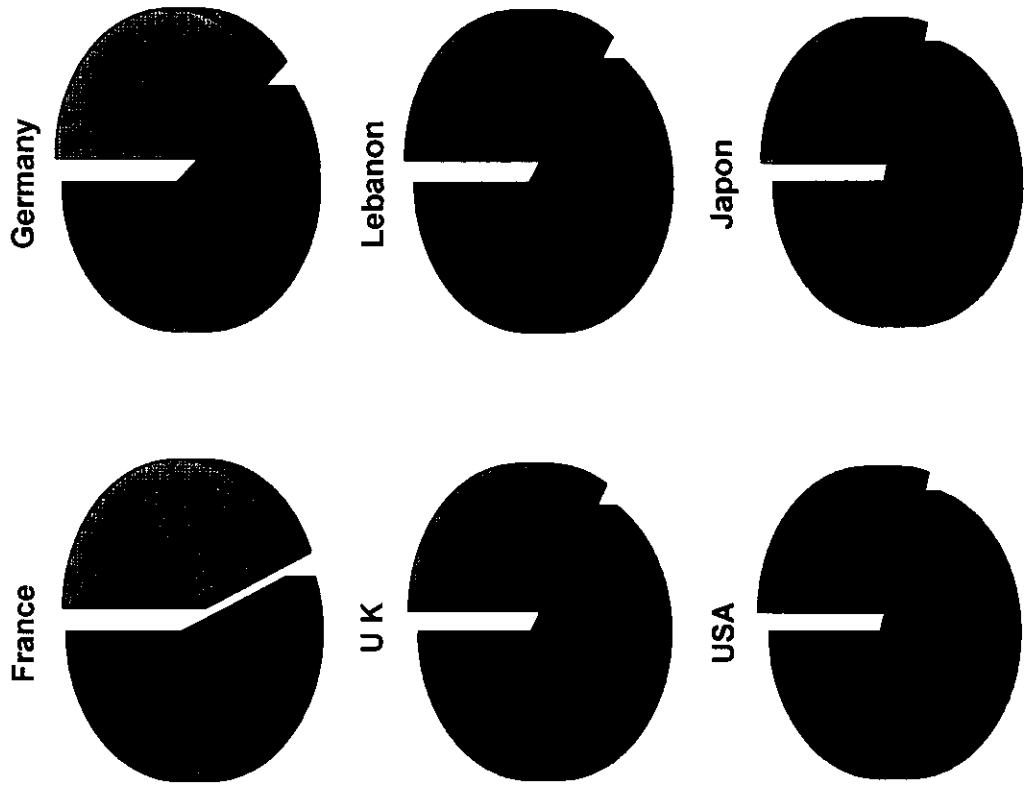

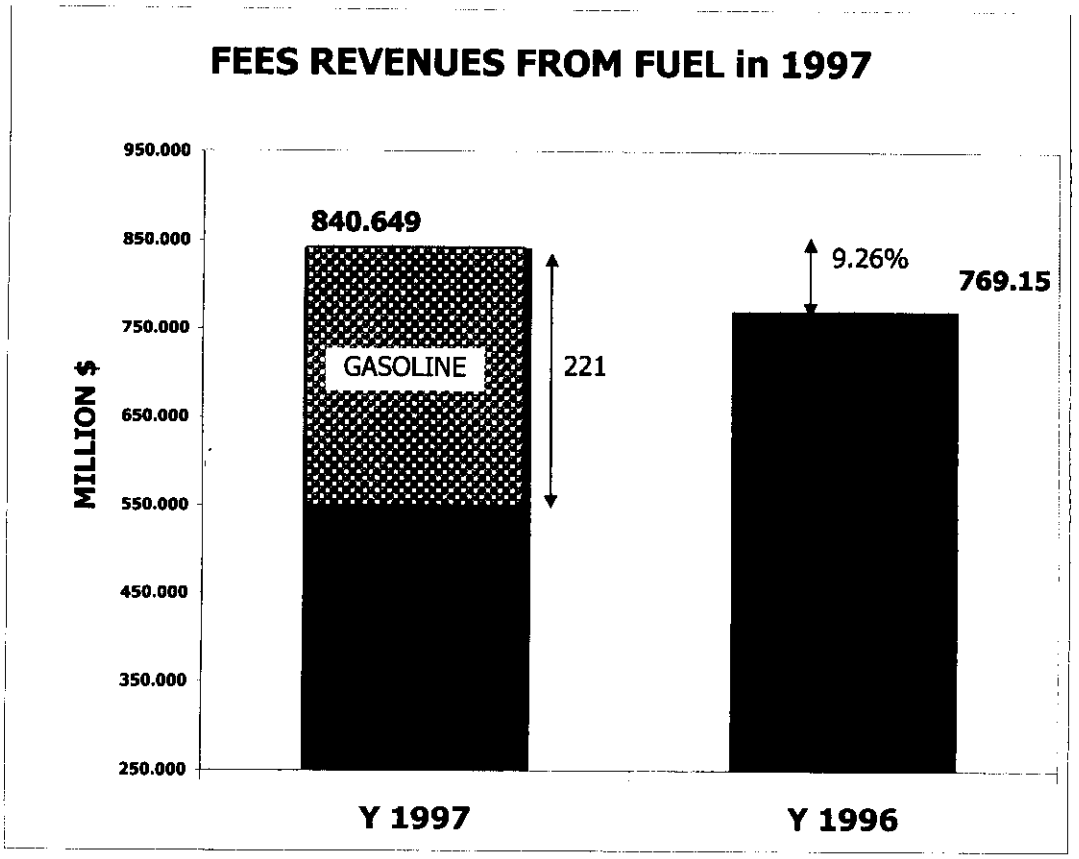

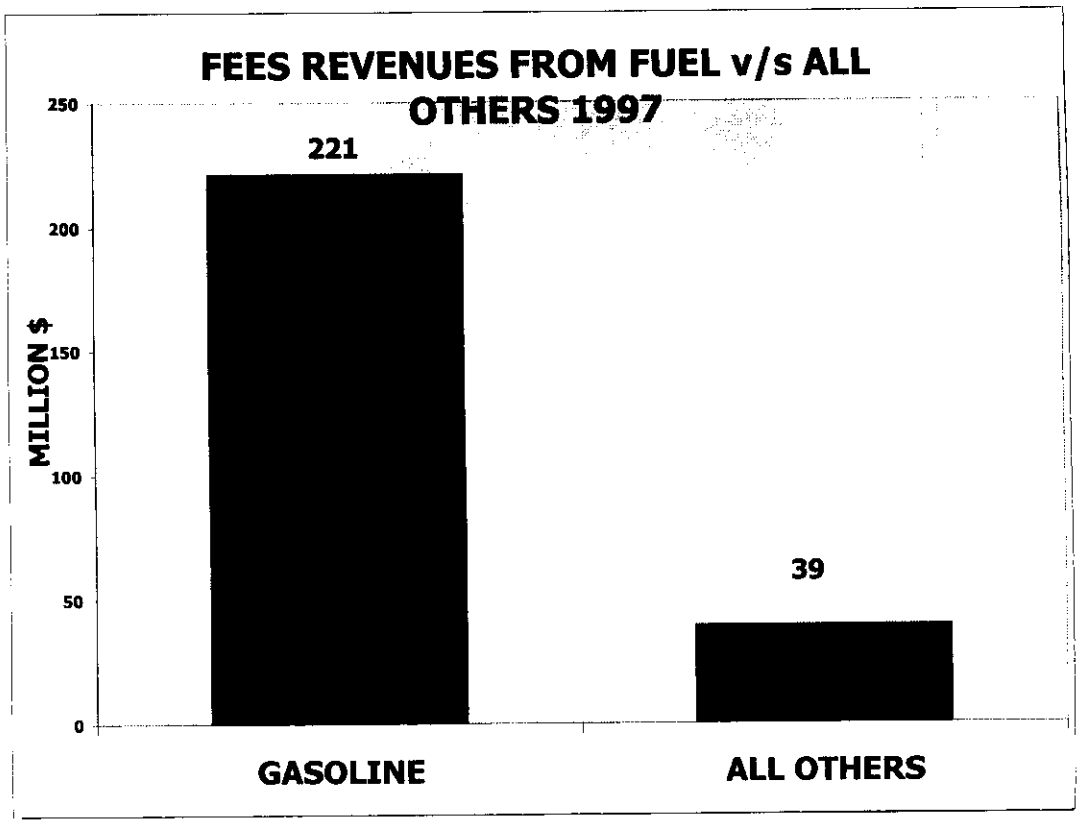

FUEL PRICE STRUCTURE

	GASOLINE		KEROSENE		GASOIL	
COST PRICE	4597.2	*42.6%*	4912.18	*80.5%*	4727.28	*81.5%*
FEES	5000	*46.3%*	736.82	*12.1%*	472.72	*8.2%*
DISTRIBUTION Comp.	70.8	*0.7%*	19	*0.3%*	300	*5.2%*
TRANSPORTATION	132	*1.2%*	132	*2.2%*		
GAS STATION COMMISSION	1000	*9.3%*	300	*4.9%*	300	*5.2%*
TOTAL CHARGE/JERRY CAN	10800		6100		5800	

P.S: Min Rate exice duty on petrol in Europe: 337 ecu/1000 l = 337/1000 * 20 * 1.08 * 1525 = 1100 lp/jerry

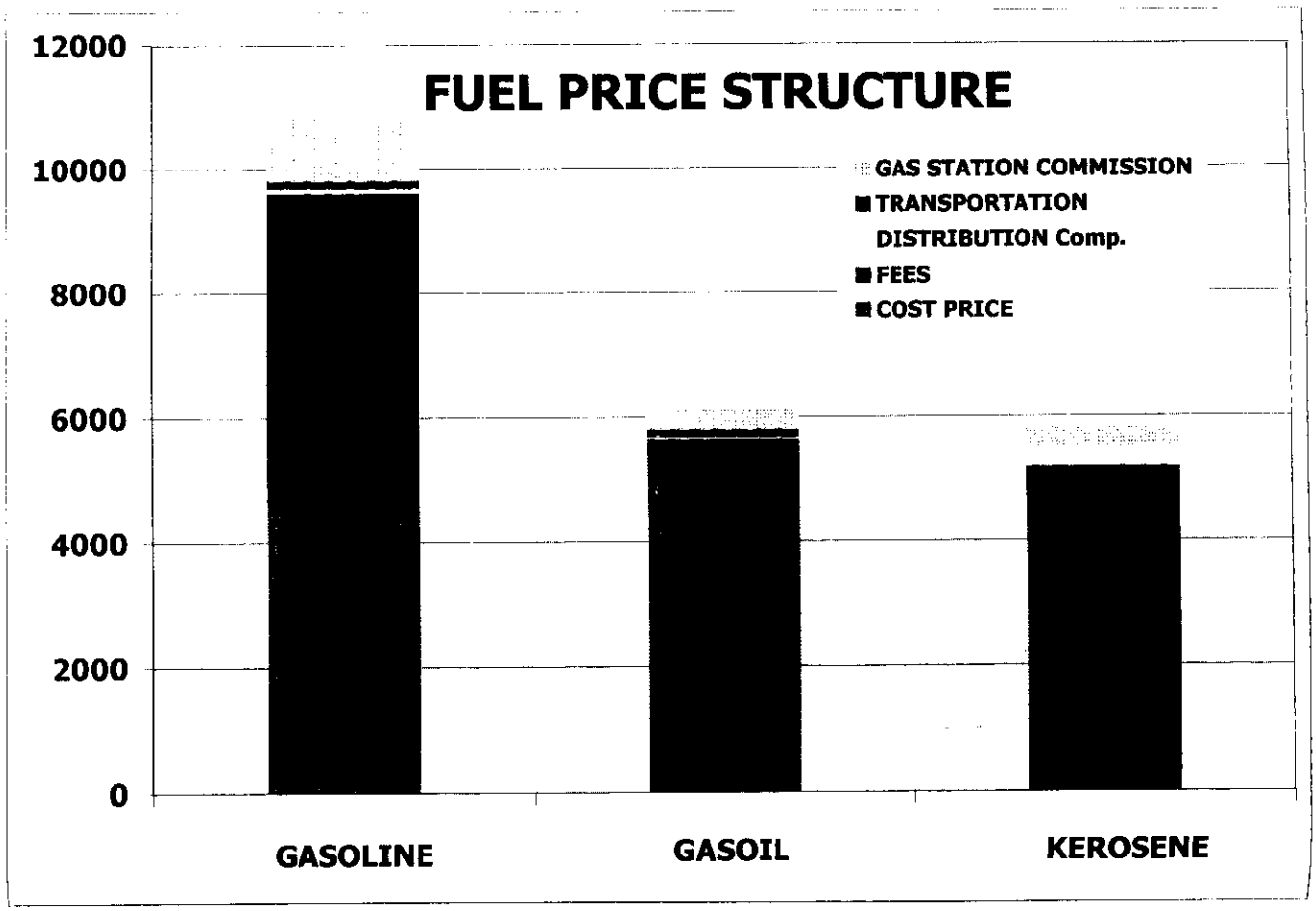
FUEL PRICE STRUCTURE
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
GAS STATION COMMISSION
TRANSPORTATION
DISTRIBUTION Comp.
FEES
COST PRICE
GASOLINE
GASOIL
KEROSENE

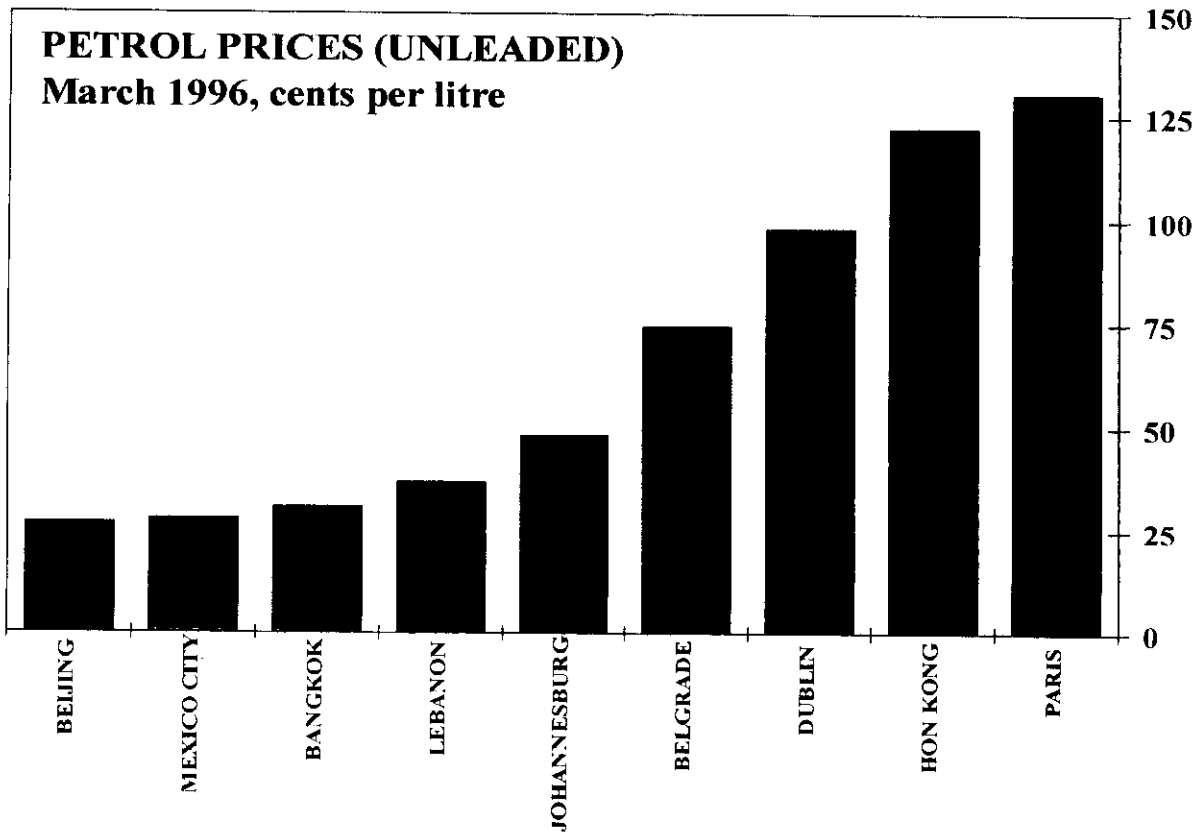
PETROL PRICES (UNLEADED)
March 1996, cents per litre
150
125
100
75
50
25
0
BEIJING
MEXICO CITY
BANGKOK
LEBANON
JOHANNESBURG
BELGRADE
DUBLIN
HON KONG
PARIS

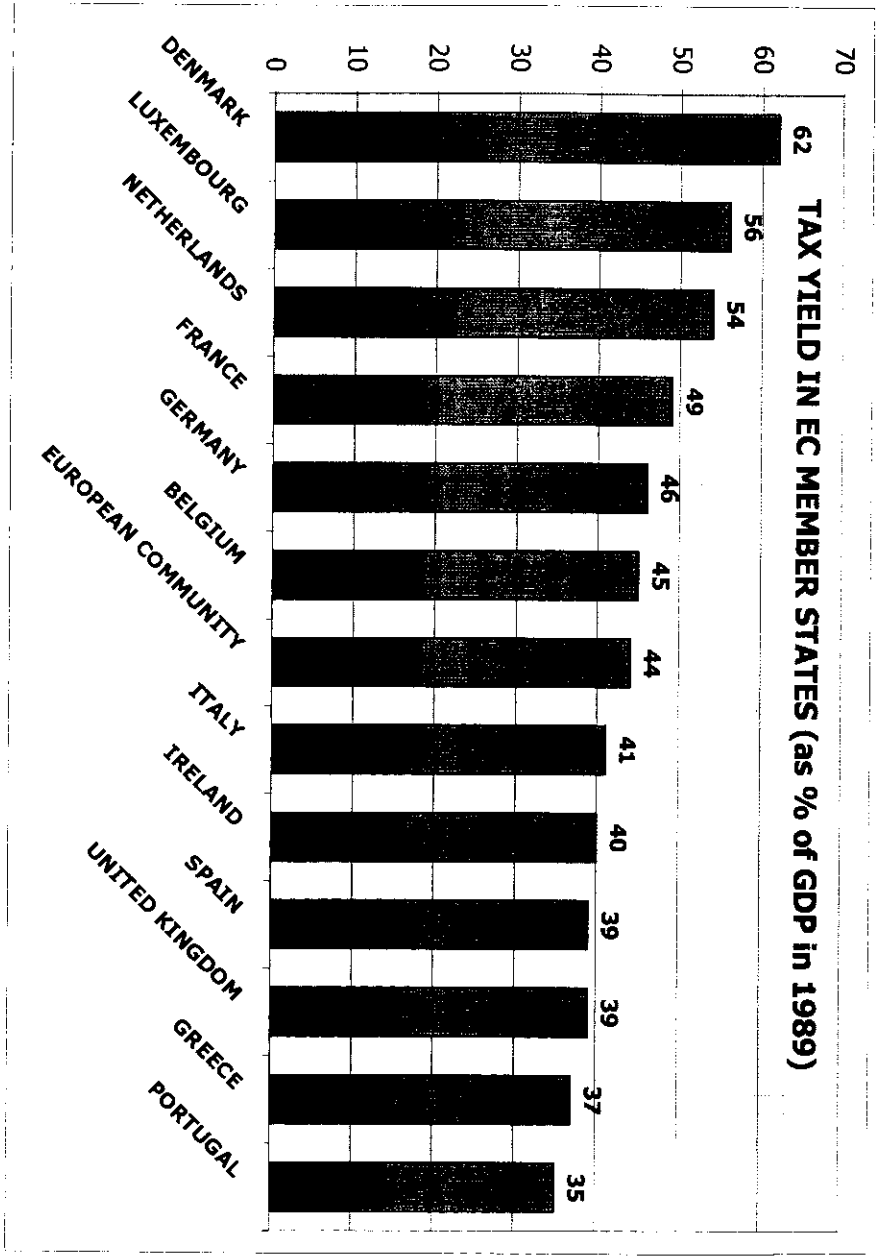

INVESTOR PREFERENCE CURVES

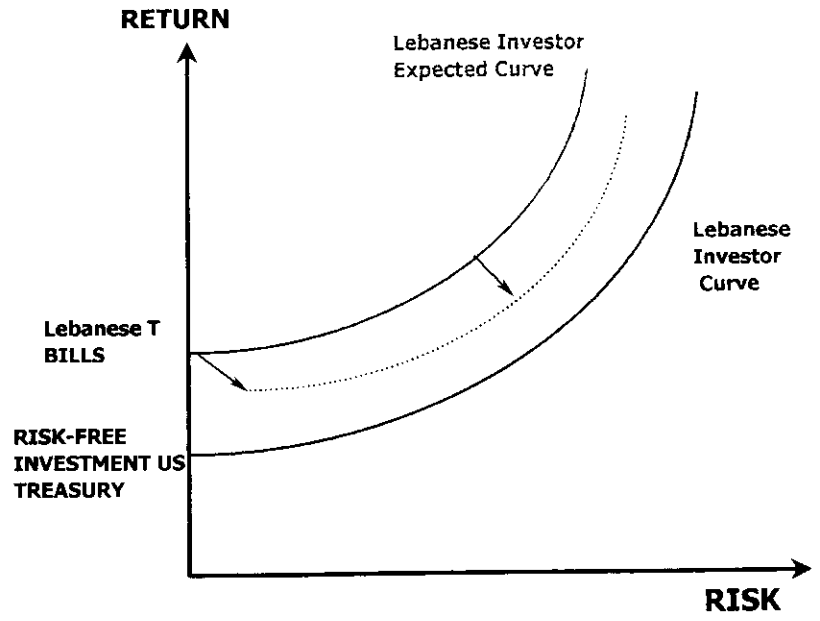

NET RETURN AFTER TAX = f (US TREASURY RATE
EXCHANGE RISK
BUSINESS RETURN
COUNTRY RISK)

EVOLUTION DES TARIFS DES SERVICES PUBLICS

	1995	1996	VARIATION MULTIPLICATEUR
ELECTRICITE:			
(TARIF HABITANT / PRIX KW/h)			
TAUX MARGINAL	55	200	3,64
TRANCHES	55	80	1,45
	55	120	2,18
	55	200	3,64
EAU:			
ABONEMENT	60000	125000	2,08
TELEPHONE:			
INTERNATIONAL			1,13
LOCAL			2,25
ESSENCE			
	9500	11400	1,20

TAX REVENUES

PROFIT TAX	*390*	10.9%
SALARY TAX	*20*	0.6%
CAPITAL TAX	*30*	0.8%
PROPERTY & REAL ESTATE	*410*	11.5%
CEMENT TAX	*50*	1.4%
TOBACCO TAX	*70*	2.0%
LEISURE TAX	*12*	0.3%
VEHICLE TAX	*80*	2.2%
DEPARTURE TAX	*50*	1.4%
IMPORT TAX	*2190*	61.4%
STAMP TAX	*230*	6.4%
OTHERS	*34*	1.0%
TAX REVENUES	**3566**	100.0%
NON-TAX REVENUES	**634**	
TELECOM TAX	**400**	
BUDGET 1998 REVENUES	**4600**	

TAX BUDGET / CATEGORIES 1998

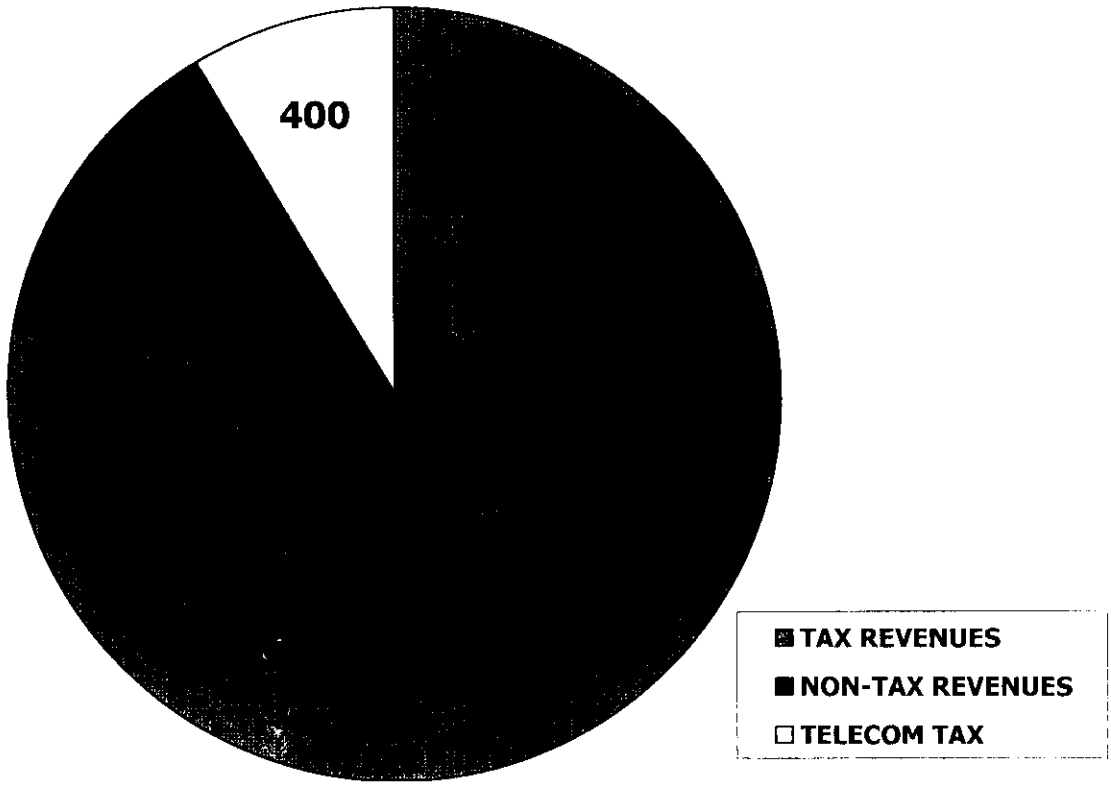

TAX REVENUES / CATEGORIES 1998

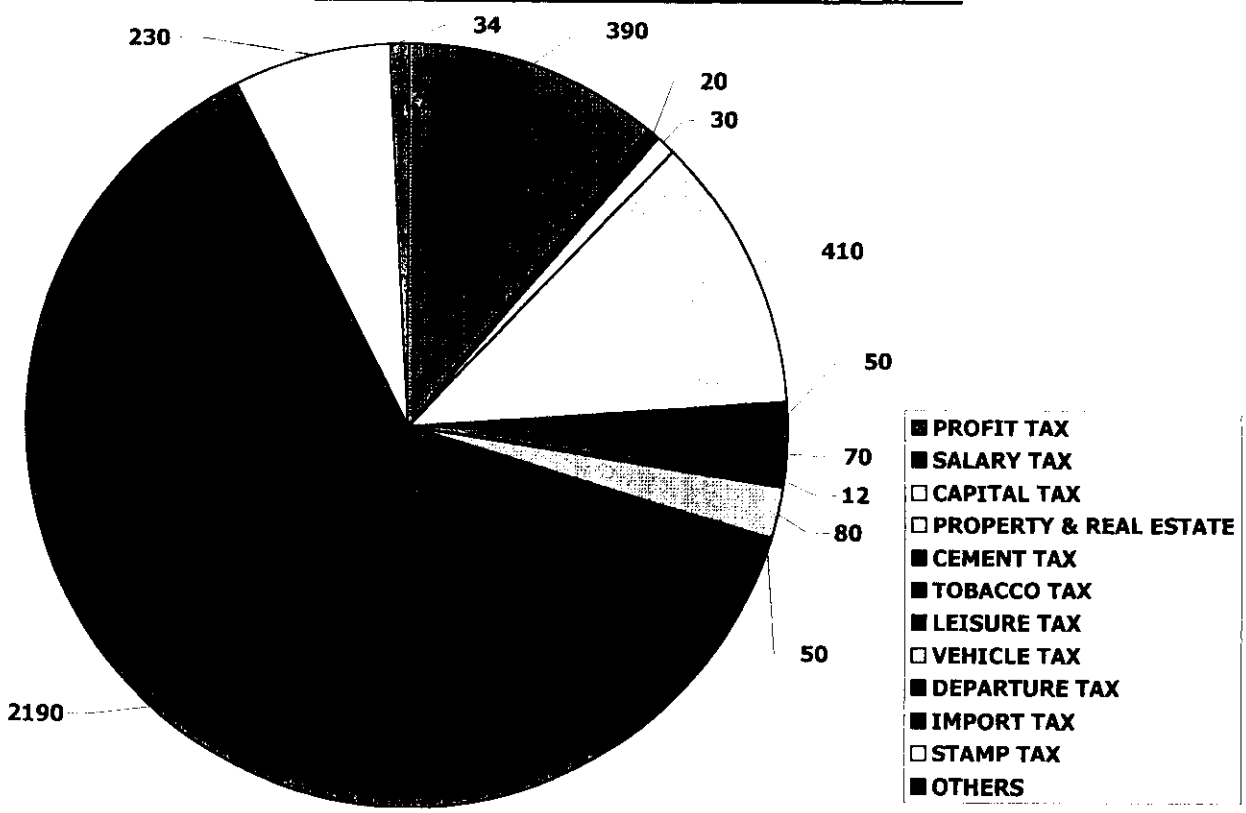

COMMERCIAL RETAIL TURNOVER

	MILLION $
EXPECTED RETAIL SALES	2000
TAX 1%	200
TAX 40%	120
INCOME FROM CORPORATE TAX	255

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام